الورقة الأولى من النسخة الأصل

الورقة الأخيرة من النسخة الأصل

الورقة الأولى من النسخة (أ)

الورقة الأُولَى من النّسخة (ب)

Süleymaniyeh Kütüphanesi
Kısmı | Fatih
Yeni kayıt no | 4639
Eski kayıt no

الورقة الأخيرة من النّسخة (أ)

الورقة الأخيرة من النّسخة (ب)

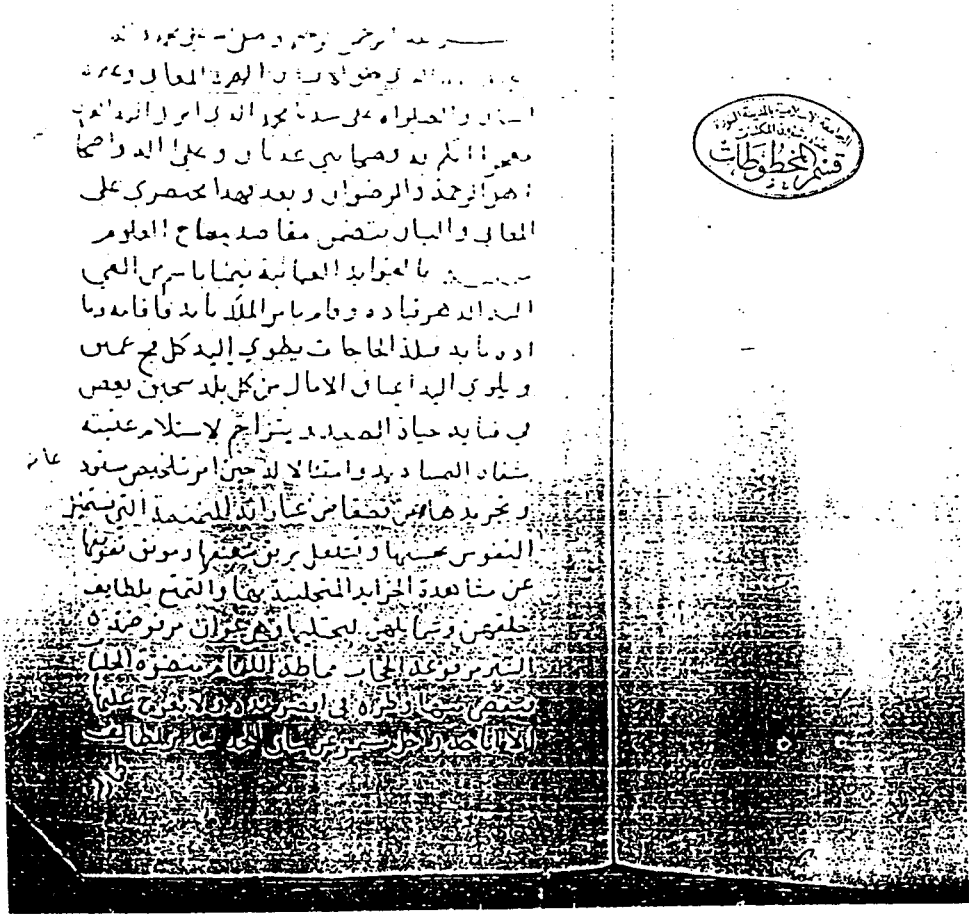

الورقة الأُولَى من النسخة (ف) نسخة الفوائد الغياثيّة

[بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ .

ربِّ يسِّر .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ على خير خلقِه محمّد وآله أجمعين، وبعدُ؛

فيقول العبدُ، أصغرُ عبادِ الله - تعالى - محمَّدُ بن يوسف الكرمانيُّ؛ أعلى اللّهُ منزلَه، ومترلَته في الْمَنْزِلَيْن!، ورفع مكانَه، ومكانتَه في المَكَانَيْن ! - :

قال الأستاذُ(١) :](٢)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(٣)

الحمدُ للهِ الّذي خَلَقَ الإنسانَ .

الحمدُ : الثّناءُ على الجميلِ على جهةِ التّعظيمِ . وهو باللّسانِ وحْده . والشُّكْرُ على النِّعمة خاصَّة؛ لكن يعمُّ اللّسانَ والجنانَ

---

(١) إذا أطلق الكرمانيُّ - رحمه الله - لفظة : « الأستاذ » فإنَّه يعني بذلك شيخه الإيجيّ - كما ثبت لي من نقولات كثيرة في المخطوط - وقد سبق ذكر ذلك في الدّراسة ص (١١٩) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من أ .

(٣) هكذا - أيضاً - وردت البسملة عند المصنِّف في ف . ولم ترد في أ . وزيد بعدها في ب : « وبه نستعين » .

والأركانَ[١]. فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه[٢].

والحمدُ قد يترتَّب على الفضائلِ[٣]. والشُّكرُ لا يكون إلاَّ للفواضل[٤].

أَلْهَمَهُ[٥] المعاني، وعلَّمه البيان؛ فيه من حُسْنِ المطْلعِ وبراعةِ الاسْتهلال ما لا يَخْفَى[٦].

---

(١) وذلك بأن يُثنى الشَّاكر على الْمُنعِم باللِّسان، والاعتقاد، والعمل . وقد جمعها الشَّاعر في قوله :

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مَـنِّي ثَـلاثَـةً يَدِي، وَلِسَانِي، والضَّمِيرَ لْمُحَجَّبَا

(٢) فعلى هذا يكونُ الحمدُ أعمَّ من الشُّكر موردًا؛ لوروده على غير الإنعام . وأخصَّ منه مصدرًا؛ لاخْتصاصه باللِّسان دونه . والعكسُ بالعكسِ .

(٣) الفضائل : جمع فضيلة؛ وهي : الدَّرجة الرَّفيعة، من الفضل ضدِّ النَّقص . ينظر : اللِّسان (فضل) : (٥٢٤/١١) . وأراد بالفضائلِ : الخصال اللاّزمة للإنسان غير المتعدية عنه؛ كالعلم والشَّجاعة .

(٤) الفواضلُ : جمعُ فاضلة؛ وهي : اليدُ الجميلة، ومنه أَفْضل الرَّجل على فلان وتفضَّل؛ بمعنى : أناله من فضـــلـــه، وأحســـنَ إليه . يُنظرُ : مادَّة : (فضل) : اللِّســـان (٥٢٥/١١)، وأساس البلاغة : (٢٦/٢) . وأراد : الخِصَال المتعدِّية من إنسانٍ، إلى غيره؛ كالعطاء وغيره .

(٥) الإلْهام : ما يُلقى في الرُّوع . اللِّسان (لهم) : (٥٥٥/١٢) .

(٦) من ذلك ما ذكره أحدُ شُرَّاح الفوائد الغياثية إذ قال (شرح الفوائد "مخطوط" مجهول المؤلف؛ ل : ٣) :«هذا المطلع يشتملُ على أنواعٍ من الحُسْن :

١ – أنَّه افتتح كلامه بما افتتح به سبحانه وتعالى كلامَه المجيد؛ الَّذي فاق حُسْنـــًا كلامَ البُلَغَاء طُرًّا .

=

والصَّلاةُ على نبيِّه محمَّدٍ الَّذي أُنزلَ إليه[١] القرآن مُعْجزًا؛ أَبْكمَ بِهِ فُصَحَاءَ بني عدْنان[٢]، وعلى آلهِ وأصحابهِ أهلِ الرَّحمةِ والرِّضوان .

وبعدُ :

فهذا مُختصرٌ في عِلْمي[٣] المعاني والبيان؛ يتضمَّنُ مقاصدَ مفتـــاحِ

= ٢ - أنَّ فيه تلميحـــًا إلى ما رَوَى أبو هريرةٍ - رضي الله عنه -: « كلُّ كَلامٍ لاَ يُبْدَأُ فيه بالحَمْدُ للهِ فَهو أَجْذَم » .

٣ ـــ أنَّ فيه اقْتباســـًا من قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ الإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرَّحمن : ٣،٤] .

٤ ـــ أنَّ فيه ترقِّيـــًا لطيفـــًا إلى إلهام المعاني؛ ثُمَّ منه إلى تعليمِ البيان . فإنَّ الله خلقَ الإنسان أوّلاً، ثمَّ ألْهمه المعاني الّتي ينتفعُ بها ... .

٥ ـــ أنَّه ضَمّنه ما سيق الكلام لأجله؛ ويُسمَّى : براعة الاستهلال » .

(١) كذا في الأصل، ف . وفي أ، ب : «عَليه».

(٢) هو أحد من تقفُ عندهم أَنسابُ العرب . ويَتفق المؤرّخون على أنَّه من ولد إسماعيل -عليه السَّلام-؛ إلاَّ أنَّ تسمية الآباء بينه وبين إسماعيل قد جُهلت جُملة . إليه تُنْسب مُعظمُ قبائل الحجاز، ومن نسلِه الرَّسولُ محمّدٌ صلى الله عليه وسلم .
ينظر ترجمته في : تاريخ الطّبري : (٢٧١/٢)، جمهرة أنساب العرب : (٧)، الأعْلام : (٢١٨/٤) .
وإنَّما خصَّ فصحاء بني عدنان ـــ دون غيرهم ـــ؛ لأنّهم أفصحُ العرب على الإطْلاق؛ فيلزم إبكام غيرهم بالطَّريقِ الأوْلَى .

(٣) في الأصل، أ، ب : « عِلْم » بالإفراد، والمثْبتُ من ف . والتّثنية أولى من الإفراد =

العُلـــوم[1]؛ لا أَفــرادَ مسائــلــه، وآحادَ دلائــلــه . **ســـمَّيتُه بـــ: « الفوائد الغياثيّـــة »**؛ منســـوبةً إلى الـــوزيرِ بـــن الـــوزيرِ بـــن

= لأمورٍ، منها :

أ ــ أنّ كُلّ واحد منهما : « المعاني، البيان » ــ وإنْ تلازما ــ علمٌ مستقلٌّ بذاته؛ فالتّثنية أصدق عليهما؛ بخلاف من أثبت الإفراد؛ فإنّــه يتحتّــم عليه أن يصـــــرفه إلى الجِنْس أوّلاً « علم البلاغة »، ومن ثمّ إلى عِلمي المعاني والبيان .

ومن وجهٍ آخر يلزمه ــ أيضاً ــ تقدير محذوف قبل كلمة « البيان »، ليستقيم الكلام وهو كلمة « وعلم »؛ فيكون الكلام هكذا : « فهذا مختصرٌ في علم المعاني وعلم البيان »،وما لا يحتمل التقدير أَوْلَى مما يحتمل التقدير. لذا كانت التثنية أَوْلَى.

ب ــ ما ذكره المصنّف من أنّ كتابَه مُختصر « يتضمّن مقاصد مفتاح العلوم؛ وقد صرّح صاحب المفتاح « السَّكّاكيّ » بالتّثنية؛ إذ قــــال (مفتاح العــلوم: ١٦١): « القسم الثّالث في علمي المعاني والبيان » فتأكّد إثباتها قياسـاً للفرع على الأصل .

(١) أي : مقاصد القسم الثّالث من مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السَّكّاكيِّ؛ أطلق اسم الكلّ وأراد به الجزء . هذا هو الرّأي الرّاجح . وقد ذكر أحدُ الشُّرّاحِ رأيــاً آخر إضافة إلى ما تقدّم؛ وهو أنّ المختصر « يتضمَّن مقاصد المفتاح نفسه؛ وهو ما يشتمل عليه القسم الثّالث ... إذ هو المقصود بالذّات من المفتاح، وما تشتمل عليه سائر الأجزاء؛ من سوابقه ولواحقه ــ وسيلة إليه » . شرح الفوائد الغياثية . مجهول : (٤/أ) .

ولا شكّ أنّ هذا الرّأي مرجوحٌ مجانبٌ للصّواب؛ لأنّ الفوائد الغياثيّة لم تشتمل إلاّ على مهمّات القسم الثّالث لا مجموعها . ولو كان الأمر كما ذكر لوجب استيعاب القسم الثّالث بتمامه . وليس كذلك .

يقول طاشكبري زاده دافعــاً هذا الرّأي (شرح الفوائد الغياثيّة : ٥) : «ولا توهّمنّ أنّه أراد بمفتاح العلوم : المجموع، وبالمقاصد : القسم الثّالث؛ بناء على أنّه العُمدة =

الوزيرِ[١]؛ الّذي ما وَسع في طَرْفِ العالمين[٢] إدْراك طرف عَظمته، وما وَضَعَ الزَّمانُ أَمرًا إلاّ بَعْد مشيئَته، الدّسْتُورِ، الأعْلمِ، الأعْظَمِ، سلطانِ وزراءِ العالَم، غياثِ المستغيثين، خُلاصةِ الماءِ والطِّينِ[٣]، غِياث الدُّنيا والدِّين، رشيدِ الإسلامِ والمسلمين[٤].

= القصوى من بين سائره؛ لأنّه لا يلائم المقام».

(١) «ابن الوزير» الثّانية ساقطة من ب.

والوزير بن الوزير بن الوزير هو / غياث الدّين محمد ابن سلطان الوزراء رشيد الدّين. استوزره أبو سعيد خان آخر ملوك الدّولة الإيلخانيّة. كان رجلاً صالحاً، تقيًّا، عادلاً، محباً للعلم. وإليه نسب بعض العلماء مؤلّفاتهم. ينظر: تاريخ أدبيّات إيران: (٤٦/٣) «باللُّغة الفارسيّة».

(٢) الطَّرْف: طَرْف العين. اللّسان (طرف): (٢١٣/٩). وأضاف الطّرْف إلى العالمين من باب الاستعارة؛ تقويةً للمعنى، ومبالغةً في المدْح.

(٣) عبارة: «غياث المستغيثين ... والطِّين» ساقطة من أ.

(٤) في ظاهر قول الشّارح: «الّذي ما وسع ... والمسلمين» مغالاة في الإطراء، ومجاوزة في المدح والثّناء؛ بل تضمّنت بعض جمل القول ما ينافي التّوحيد ـــ في الظّاهر ـــ. منها: وصفه ممدوحه بأنّ الزّمان لا يضع أمراً إلاّ بعد مشيئته، فالمشيئة المطلقة لله ـــ سبحانه وتعالى ـــ. «والعبد وإن كانت له مشيئة فمشيئته تابعة لمشيئة الله؛ ولا قدرة له على أن يشاء شيئاً إلاّ إذا كان الله قد شاءه؛ كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۞ وَمَا تَشَآءُونَ إِلاَّ أَن يَشَآءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَـٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]. فتح المجيد شرح كتاب التّوحيد: (٤٧٢).

ومنها: وصفه الممدوح بأنه: «غياث المستغيثين»، و«غياث الدُّنيا والدّين». =

سقاهُ[١] اللهُ شَآبيبَ[٢] الرِّضوان !، وكساهُ[٣] جلابيبَ[٤] الغفران !، **تيمُّنـــاً**[٥] **باسم منْ ألقى إليه الدَّهرُ قيادَه** . القِيادُ : حَبْلٌ تُقاد به الدَّابَّة . **وقامَ بأمرِ المُلك بأيْد**؛ فيه مُبالغةٌ في جدِّه واجتهاده به . **فأقامَه وما آده**؛ أي: ما أَتعبَه[٦]. **بابُه قِبْلةُ الحاجات، يُطْوى إليه كُلُّ فَجٍّ عميقٍ**[٧]؛ الفجُّ:

= فالاستغاثة بهذا الإطلاق لا تكـــون إلاّ لله –ســـبحانه وتعالى–؛ فهو المتفرّد بذلك، قال –تعالى–: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوۤءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ الأَرْضِ أَءِلاهٌ مَّعَ اللهِ ﴾ [النمل : ٦٢] .

ثمّ من هو الوزير بن الوزير بن الوزير ـــ وإن سما ـــ بجانب صفوة الخلق من الأنبياء والمرسلين حتى يوصف بأنّه خلاصة الماء والطّين !! .

وهذا حكمٌ على ظاهر تعبيره، ولم يفصح عن مراده فيه .

(١) في الأصل : « سقاهما » بالتّثنية، والصّواب من : أ .

(٢) الشَّآبيبُ : جمع شُؤْبوب؛ وهو : الدّفعة من المطـــــر وغـــــيره . اللّسان : (شأب) : (١/٤٨٠) .

(٣) في الأصل : « كساهما » بالتّثنية، والصّواب من : أ .

(٤) الجلابيبُ : جمع جِلْباب؛ وهو قميص، أو إزار يُشْتَمَـــلُ به . ينظر : اللّسان : (جلب) : (١/٢٧٢ ـــ ٢٧٣) .

(٥) طلبـــاً لليمين والبركة؛ وهذا تعليلٌ للتّسمية بـــ« الفوائد الغياثيّة » .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَؤُدُهُو حِفْظُهُمَا ﴾ [البقرة : من الآية / ٢٥٥] .

(٧) في الأصل تأخرت كلمة « عميق »، وفصل بينها وبين موصولها بتفسير كلمة (الفجّ) . وتقديمها تبعًا لما جاء في : أ، ب، ولكون وصل السِّياق أبلغ في إيضاح المعنى .

وقوله : « كُلّ فجٍّ عميقٍ » اقْتباسٌ جُزئي من قوله تعالى : ﴿ وَأَذِّن فِى النَّاسِ بِالْحَجِّ =

الطَّريقُ الواسعُ بين الجبلين . **ويُلْوى إليه أعناقُ الآمالِ من كلِّ بلدٍ سحيقٍ**[١] . **يُعَفِّرُ**؛ أي: يُمَرِّغُ في التُّراب، **في فنائه**، أي: فيما امتدَّ من جوانب داره . **جِباهُ الصّيَد**، وهو جمع الأَصْيَد . وَهُو[٢] الّذي يرفع رَأسَه كِبْرًا . ومنه قيلَ للملك : أَصْيَدُ . **ويَتزاحمُ لاسْتسلامِ**[٣] **عتبته**[٤] **شِفاهُ الصَّناديد** . اسْتَسلمَ الحجرَ؛ أي : لَمسَه[٥]؛ إمَّا بالقُبْلة، أَوْ باليَد . وفي بَعْض النُّسَخِ : « لاسْتلامِ »؛ والْمَعْنى هو الْمَعْنى . [و][٦] الصَّناديدُ : جمعُ الصِّنديد[٧]؛ وهو : السَّـــيِّد الشُّجاع .

وامتثالاً له؛ عطفٌ على قوله : (تيمّنـــاً)؛ **حين أمرَ بتلخيصِ مُستودعاته، وتجريدِهَا عن فَضْفاضِ عباراته المَنْمَنَمَة** .

الفَضْفَضَةُ : سَعَةُ الثَّوبِ والدِّرع والعيشِ؛ يقالُ : ثوبٌ فَضْفَاضٌ؛ أيْ: واسِع .

= يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ [الحجّ : الآية /٢٧] .

(١) السَّحيقُ : البعيدُ . اللّسان : (سحق) : (١/١٥٤) .

(٢) في أ، ب : « هو » .

(٣) في ف : «لاسْتلام »؛ وهي رواية بعض نسخ المتن كما ذكر الشّارح عقب ذلك .

(٤) العتبة : هي أُسْكُفّةُ البابِ الّتي تُوطأُ . وقيل : هي ما يَعْلوه . ينظـــر مادّة (عتب): اللّسان : (١/٥٧٦)، مختار الصّحاح : (١٧٣) .

(٥) في أ : « مسه » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٧) في أ : «صِنْديد » .

[١/ب] ونَمْنَم/الشَّيءَ نَمْنَمه؛أي:نَقَّشَه[١] وزَخْرَفه.وثوْبٌ مُنَمنَمٌ؛أي:مُوَشًّى.

الَّتي تَسْتَميلُ؛ أي: العبَارات . **النُّفوسَ بحُسْنِهَا**[٢]، **وتشغلُ بريِّق شفيفها ومُؤنق تفويفها** .

راقني الشَّيءُ يروقني: [أي][٣] أعجبني . والرَّوق جاء بمعنى : الصَّفاء - أيضًا - .

والشَّفيفُ : الرَّقيقُ؛ بحيثُ يُرى ما خَلْفَه .

ومُؤنق : اسْم فاعلٍ منْ آنقني الشَّيءُ؛ إذا[٤] أعْجَبني .

والتَّفْويف : التَّخطيط؛ بُرْدٌ مُفوَّفٌ؛ أي : فيه خُطُوط بيض .

عن مُشاهدةِ الخرائدِ[٥]؛ جمع[٦] خريدةٍ؛ وهي: الحيِيَّةُ من النِّساء[٧].

---

(١) في : أ، ب :«رقشه»، وكلاهما بمعنى واحد. ينظر: اللّسان: (نمم) : (١٢/٥٩٣) .

(٢) في ب جاء سياقُ العبارة هكذا : « **الَّتي**، أي العبارات . **الَّتي تَسْتميلُ النُّفوسَ بحُسْنها**». وتكرار المتن يحول دون استقامته .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل، ومثبت من : أ، ب . وعليه درج الشّارح .

(٤) في أ، ب : « أي » .

(٥) هكذا في الأصل، ف . وفي أ : « **عن مُشاهدة مَشَاهد خَرائدها** » .

(٦) هكذا ابتدأ الشّارح في الأصل، وهو الموافق لما بعده . وفي أ، ب زيد قبله : « الخرائد » .

(٧) ذكر أحدُ الشُّرَّاح معنى آخر للخرائد غير ما ذكره المصنف؛ فقال (شرح الفوائد الغياثيّة لمجهول ٦/أ) : « الخريدة العذراء، ومنه لؤلؤةٌ خريدةٌ؛ أي : غير مثقوبة »، ثمّ علّق عليه بقوله : « وحملها على هذا المعنى ــ ههنا ــ أبلغ؛ ليفيد أنّ النُّفوس =

المُتَجَلْبِبَة بها[١]. وقد قُرئ - أيضًا - على المصنّف[٢] - بدل قوله : «مُشاهدة»: «محاسنِ الخرائد»[٣]. **والتَّمتّع**؛ عطفٌ على قوله : «مُشاهدة». **بلطائف خِلَقِهنَّ**؛ جَمْع الخِلْقة؛ وهي - بالكَسْر -[٤] الفِطْرة . **وشمائلهنَّ**؛ جمع شِمال؛ وهو الخُلُق . **لِيَجْتَليَها**[٥]؛ يتعلّق بقوله: « أَمَر » غاية له[٦]، ويحتملُ - أيضًا - كونه غايةً لقوله : « امْتِثَالاً »[٧]. **وهي غَوَانٍ**؛ جملةٌ معْترضةٌ؛ جمع غَانية؛ وهي : الجاريةُ الَّتي غَنِيَتْ بزوجها؛ أي : اسْتغنت به عَن غيره . وقد يكونُ للّتي[٨] غَنِيَت بحُسنها وجمالها عن الحليّ. **مرفوضَةَ السِّتر**[٩]، **مرفوعةَ الحجاب، مُمَاطةَ اللِّثام، مَنْضُوَّةَ**

= أعرضت عن ملاحظة المعاني المستودعة فيه بالكُلِّيَّة؛ حتّى بقيت أبكارًا؛ لميلها إلى العبارات بحسنها، واشتغالها بزينتها » .

(١) أي : المتلحّفة بها، والضّمير في « بها » عائدٌ إلى العبارات .

(٢) متى أطلق الشّارح كلمة: « المصنّف » فإنّه يعني بها شيخه الإيجيّ - رحمهما الله -.

(٣) العبارة في أ : « ...قوله : (عن مشاهدة مشاهد خرائدها) : عن مشاهدة محاسن الخرائد »، وفي ب : « ... قوله : (مشاهدة الخرائد) : محاسن الخرائد » .

(٤) في أ : « بكسر الخاء» .

(٥) اجْتلى الشَّيءَ : نظر إليه . اللّسان : (جلا) : (١٤/١٥١) .

(٦) والمعنى على هذه الغاية : أَمَر بتلخيص مستودعاته، وتجريد خرايد معانيه عن جلْباب عباراته المزيّنة؛ لينظر إليها مكشوفةً .

(٧) والمعنى على هذه الغاية : امتثلتُ أمرَه بتلخيص مستودعاته؛ ليتحقّق الاجتلاء .

(٨) في أ، ب : « الّتي » .

(٩) أي : متروكة ما يُستتر به، والرَّفض : التَّرك . اللّسان : (رفض) : (٧/١٥٦) .

الجلباب[(١)]؛ **فيقْضِيَ منها وطَرَه**[(٢)] **في أَقْصر مُدَّةٍ**[(٣)]. **ولا يُعَرِّج** : عطفٌ على قوله: «ليجْتليها»، [أَوْ على قوله : « فيقضي »][(٤)]. والتَّعريجُ على الشَّيءِ : الإقامةُ عليه؛ يُقالُ : « عَرَّج فُلانٌ على المنْزل »؛ إذا حَبَسَ مَطِيَّتَهُ عليه وأَقام. أي : لئلاَّ يَكثُر توقُّفُه عليه . ولا يُقيم **عَليها إلاّ إناخةَ**[(٥)] **راحلٍ مُشَمِّرٍ عن ساق الجدِّ**؛ شَمَّر عن ساقه، وشَمَّر[(٦)] في أمره[(٧)]؛ أي:

---

(١) أي : مخلوعة الثّوب . يُقال : نضا ثوبه عنه نضْوًا : إذا خلَعه وألقاه . اللّسان : (نضا) : (٣٢٩/١٥)، ومنه قول امرئ القيس :

« فجئتُ وَقَدْ نَضَّتْ لنَوم ثِيابَها » . ديوانه : (١٤) .

(٢) الوطر: الحاجة. ينظر: اللّسان: (وطر): (٢٨٥/٥). وقضَى فُلانٌ وطَرَه؛ أي: فرَغ من حاجته. وجملة : « فيقضي منها وطره ... » مقتبسة من قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ [الأحزاب : من الآية / ٣٧] .

(٣) في قله الإيجيّ ــ رحمه الله ــ : « عن مشاهدة ... في أقصر مدة » دقّةٌ في إبراز المعنى، وتمكينٌ له في ذهن المتلقّي ــ ممّا يدلُّ أنّه تملّك ناصية البيان ــ؛ فقد استعار الخرائد للمعاني، ثمّ عقّبها بصفات مُلائمة لها؛ منطقيّة التّسلسل، متدرّجة الإثارة؛ فهي : مكشوفة الأستار أوّلاً، ومرفوعة الحجاب ثانيًا، ومنحّاة اللّثام ثالثًا، ومخلوعة الثّياب رابعًا، ليقرّر من ذلك كلّه سهولة الوصول إلى المعنى المراد؛ كما وشت الصفاتُ المتتابعةُ بسهولة الوصول إلى الموصوف .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب، ومثبت من : أ .

(٥) النَّوْخَةُ : الإقامة ومنه أناخَ البعيرَ، أي : أبْركه فبَرك . ينظر : اللّسان (نوخ): (٦٥/٣) .

(٦) في الأصل :«وَشَمَّرها » . وفي ب : « شمرة » . والمثبت من : أ؛ وهو الموافقُ لما في الصّحاح واللّسان . ينظر : الصّحاح : (٦٠٤/٢)، واللّسان : (٤٢٧/٤) (شمر) .

(٧) في أ :«أموره» .

خفَّ. أي : إلاَّ إقامةً[١] قليلةً على جناح الاستعجال[٢]. **لتدبُّر** : متعلِّق بقوله : « لا يُعَرِّج » . **لطائفِ كتابِ اللهِ وفوائده، والغوصِ** : عطفٌ على قوله : «لتدبُّر». **في تيَّار بحارِ عويصاته؛ لاستخراجِ فرائده**: التَّيَّارُ: الموج. والعويصُ: ما يصعُبُ استخراجُ معناه؛ اعتاص عليه الأَمرُ؛ أي: الْتَوى . والفريدةُ : الدُّرَّة الكبيرة[٣]. **واللهَ ــ تعالى ــ أَسألُ أن ينفعَ[٤] به[٥]، إنَّه خير موفِّق ومُعين.**

وهو[٦] مرتَّبٌ على مقدِّمة وفصلين؛ لأَنَّ البحثَ فيه إمَّا أن يكون بحيث [إنَّ][٧] الأبحاثَ الآتية موقوفةٌ عليه، أَوْ لا؛ الأوّل : المقدِّمة . والثّاني: إمَّا أن يكون من حيث الإفادة، أَوْ من حيث كيفيَّة الإفادة؛ الأَوَّل: الفصل[٨] الّذي في المعاني . والثّاني :/ الفصل الّذي في البيان[٩]. [أ/٢]

---

(١) في أ زيادة : « خفيفةً »، والمعنى تامٌّ بدونها .

(٢) في أ زيادة : « خفيفًا » ولا وجه لها .

(٣) في الأصل، ب: «الدّرّ الكبيرُ». والمثبت من: أ. وهو المناسب للإفراد والتَّأنيثِ قبله.

(٤) في ب : « يُنتفع » .

(٥) الضَّمير في « به » عائدٌ إلى المختصر الّذي صرَّح به في أَوّلِ الكلامِ : « وبعد فهذا مختصر ... » .

(٦) عائدٌ إلى المختصر ــ أيضًا ــ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب، ومثبت من : أ .

(٨) في أ زيادة : « الأَوَّل » ولا وجه لها .

(٩) ذكر بعضُ شُرَّاحِ الفوائدِ عباراتٍ أُخرى لانحصار المختصر في البحوث الثّلاثة المتقدّمة؛ منها : =

.....

= ١ ــ « أنّ المذكورَ في المختصر إمَّا أن يكون من قبيل مقاصد علم البلاغة أَوْ لا . الثّاني : المقدِّمة . والأَوَّلُ إن كان الغرضُ منه الاحْترازَ عن الخطأ في تطبيق الكلام لمقتضى الحال؛ فهو : الفَصل الأوَّلُ . وإلاّ فإنْ كان الغرضُ منه الاحْترازَ عن الخطأ في إيراد الكلام على مراتب الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال؛ فهو : الفصل الثّاني » . شرح الفوائد الغياثيَّة . طاش كبري زاده : (٨) .

٢ ــ « أنّ المبحوثَ عنه في المختصر إمَّا أن يكون مَقْصودًا بالذّات، أَوْ لا . والثّاني يجب أن يتوقف عليه المقصود بالذّات ــ وإلاّ كان ذِكْرُه عبثًا ــ؛ وهو : المقدِّمة . والأوّل إن كان البحثُ فيه عن إفادة التَّراكيب لمعانيها العقليَّة ــ أي : الّتي لا يُكتفى في فهمها مجرّد الوضع ــ؛ فهو : الفصل الأوّل الباحث عن علم المعاني . وإنْ كان البحثُ فيه عن كيفيّة إفادتها لها بحسب الجلاء والخفاء؛ فهو الفصل الثّاني الباحث عن علم البيان » . شرح الفوائد . مجهول (٧ : أ ــ ب) .

وجميع تلك العبارات ــ وإن اختلفت ألفاظها ــ تدور حول معنى واحد؛ خلاصته ما ذكره المصنّف رحمه الله ! .

المقـــدِّمـــة

المقـــدّمـــة

المَقَدِّمة – بكسر الدّال – من قدَّم؛ بمعنى : تقدَّم[١]، مثل : نبَّه . بمعنى: تنبَّه . وما يتوقّف عليه العلمُ إمَّا أن يكون من حيث إنَّ تصوره موقوف عليه، أَوْ لا . الأوَّل : التَّعريف . والثّاني : إمَّا أن يكون من حيث الشُّروع فيه، أَوْ لا . الأوَّل : الغاية . والثّاني : ما يتوقّف عليه الكلام في مسائل العلم[٢]، وقد يختصّ بعلم المبادئ؛ فوجب لكلِّ طالبِ علم أن يتصوّره[٣] أوَّلاً بمعرّفه[٤] ليكون على بصيرة فيما يطلبُه؛ لئلاّ يشتغل[٥] بما لا يعنيه، وثانيـــاً بفائدته؛ ليعلم أنَّ سعيه ليس عبثـــاً، وليزداد جدّه إذا كان مهمـــاً، وأن يُقَدِّم ما يتوقّف المسائل عليه ليتمّ بذلك مطالبه .

فلهذا قدَّم الثّلاثة[٦]؛ ذكر الأوَّلين في المقدِّمة، والثّالث في أوائل الفصلين[٧] .

---

(١) وأصلها : مقدِّمة الجيش؛ وهم القوم الّذين يتقدّمونه . ينظر : اللّسان : (قدم) : (١٢/٤٦٨) .

(٢) بهذا التّرتيب جاءت عبارة الأصل . وفي بقية النسخ أُخّرت « عليه » إلى نهاية الجملة .

(٣) في الأصل : « يتصوّر » والصّواب من : أ، ب .

(٤) في ب : « بمعرفته » .

(٥) في ب : « يُشغل » .

(٦) أي : التّعريف، الغاية، ما يتوقّف الكلام في مسائل العلم عليه .

(٧) استقى الشّارحُ ـــ رحمه الله ـــ حديثَه في هذه المقدِّمة من مفتاح المفتاح للشّيرازيِّ . =

علمُ المعاني[١] : **تَتبّع ما يُفيده التَّراكيب لا بمجرَّد**[٢] **الوضع**[٣]: أَطْلق التَّتبّع وأَراد المعرفة الحاصلة منه[٤]؛ للزوم بينهما؛ ليُعْلم أنَّه علمٌ يحصّل بالتَّمرّن والتَّتبّع . والقرينةُ ظاهرةٌ[٥]. وأَمْثال هذه جائزة في التَّعريفات لظُهور المراد . والمفاد المذكور شاملٌ لقسميْه من الخواصِّ الخطابيَّة؛ (أي : الظّنيّة)، والاستدلاليَّة؛ (أي : العقليَّة)؛ لأَنَّ ما يكون لا بمجرَّد[٦] الوضع قد يكون باستعانةٍ من العقل؛ كلزوم نفي الشَّكّ من قولنا: « إنَّ زيدًا لمنطلق »[٧]، وقد يكون بمجرَّد العقل؛ كما يُفيد قولنا: «كُلُّ إنسَانٍ حيوانٌ » : أَنَّ كلَّ ما لا يكون حيوانًا لا يكون إنْسانًا .

= ينظر : ص (٧) .

(١) سيأتي ــ بإذن الله ــ بيان السّبب في تقدم علم المعاني ص (٢٣٩).

(٢) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي أ : « لا لمجرّد » .

(٣) هذا التَّعريف خُلاصة موجزة لما حكاه السَّكّاكيُّ؛ ولفظه (المفتاح : ١٦١) : «علم المعاني هو : تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاسْتحسان وغيره»؛ليحترزبالوقوف عليهاعن الخطأفي تطبيق الكلام على مايقتضي الحال ذكره».

(٤) في ب : « عنه » .
وإنَّما أطْلق اللاّزم « التَّتبّع » وأَراد الملزوم « المعرفة »؛ لأنَّ التَّتبّع حِسّي في الفعل، وعلم المعاني من الكيفيَّات النَّفسانيَّة . فلا يصدق أحدُهما على الآخر . وقد ذكر طاش كبري زاده في شرحه للفوائد الغياثيَّة : (١٠) : أنّ هذا الإطلاق « يتضمّن فوائد : التَّنبيه على طريق وضع قواعد هذا العلم لتبصير الطَّالب . وعلى أنَّ دلائل مسائله استقراءُ كلامِ البلغاء؛ للإرشاد إلى طريق إثباته، وعلى صعوبة المطلب؛ لترغيبه في الجدِّ والاجتهاد . وعلى خروج علم الله تعالى وملائكته، وعلم أرباب السَّليقة بالخواصّ؛ لأَنَّ علمهم بها لا يُسمَّى علم المعاني » .

(٥) وهي : أنّ التّتبّع سبب في حصول المعرفة .

(٦) في أ : « لا لمجرّد » .

(٧) وذلك لأنّ « إنّ » المؤكّدة، واللاّم الزّائدة في « لمنطلق » تحملان معنى زائدًا على إفادة =

وإنَّما سُمِّي بعلم المعاني[١]؛ لأنَّه - بالحقيقة - عبارة عن معرفة المعنى المفاد من التَّركيب؛ كما أنَّ علم البيان سُمِّي به؛ لأنَّه [- بالحقيقةِ -][٢] عبارة عن معرفة بيان المُفاد .

قال الأستاذ[٣]: محاسنُ الكلام وخواصُّه إمّا بحسب اللَّفظ؛ وهو البديع اللَّفظي، وإمَّا بحسب المعنى؛ وهو البديع المعنويّ، وإمَّا بحسب إفادة المُفاد؛ وهو علم المعاني، وإمَّا بحسب كيفيَّة إفادته؛ وهو علم البيان .

ويُسمَّى؛ أي: ما يُفيده التَّراكيب: **خاصيَّة**[٤] **التَّركيب. وإنَّما يُراعِيها البليغ**؛ أي: من له فَضْل تمييزٍ ومعرفةٍ[٥]؛ لنُزول التَّراكيب

= الحكم؛ وهو : نفي الشَّكّ؛ فوجب حملُهما عليه .

(١) في الأصل، ب : « وإنَّما سُمِّي العلمُ بعلم المعاني » ولا مُسوِّغ للزِّيادة .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ؛ وهو الموافق لما قبله .

(٣) لم أعثر على كلام أستاذه الإيجيّ الّذي نقله هُنا فيما تيسّر لي من مؤلّفات الرّجل ولعلّ المنقول في مؤلّف آخر ما زال مخطوطـًا مثل : « المدخل في علم المعاني والبيان والبديع » الّذي يُنسبُ له .

وفي أ : جاء عقب كلمة : « الأستاذ » جملة دعائيّة، هي :«قُدِّس سرُّه » .

(٤) في ب : « خاصّة » . وخصَّه بالشَّيء : أفرده به دونَ غيرِه . ينظر : اللِّسان : (خصص) : (٧/٢٤) .

وخاصيَّة التَّراكيب : ما يُميّزه ممَّا يختصُّ به ولا يكون مشتركـًا بينه وبين غيره . وإنَّما ألحقوا الياءَ المشدَّدة للمبالغة في قُوَّة اختصاص كلِّ تركيب به؛ بحيث لا تتجاوزه إلى غيره من التَّراكيب .

(٥) وذلك « بأن يُميّز في الاستعمال بين أجناس التَّراكيب؛ كالطَّلبيِّ، والخبريِّ، وبين أنواع كلٍّ منهما؛ كالأمر والنَّهي والاستفهام والتَّمنِّي والنِّداء للطَّلبيِّ، والإثبات والنَّفي للخبريِّ، وبين أصناف كلِّ نوعٍ منهما؛ كالابتدائيِّ والطَّلبيِّ والإنكاريِّ، ويعرف أنّ لكلٍّ منهما خاصيَّة هو يفيدها فلا يُستعملُ الكلامُ الابتدائيُّ في مقامٍ يستدعي الطَّلبيَّ أوْ الإنكاريَّ ولا بالعكس ... » . شرح الفوائد الغياثيّة . لمجهول: =

الصَّادرةِ عمَّن سِواهُ – في صناعة البلاغة – منزلة[١] أصوات حيوانات تصدُر عن محالِّها بحسب ما يتَّفقُ[٢]. **ويفهمُها ذو الطَّبعِ السَّليم**[٣]؛ لاعْتبار ذوقه وصحَّة انتقال ذهنه .

وتنقسمُ إلى ما هُو كاللاَّزم لصُدوره عن البليغ، وإلى ما هو لازمٌ لما[٤] **هو**[٥] **هو**[٦] **حينـًا** : أي : تَنْقسم الخاصيَّةُ إلى قِسمين :

[٢/ب] قسمٍ ليس بلازمٍ؛ بلْ هوَ كاللاَّزمِ / لصُدوره عن البليغ[٧]؛ وهي اللّوازمُ الخطَابيّة؛ كلُزوم نفي الشَّكِّ بقولنا[٨]: « إنَّ زيدًا منطلقٌ »؛ فإنّه

= (٩/ أ ــ ب) .

وقول الإيجيّ : « وإنّما يراعيها البليغ ... » أسلوبٌ قصريٌّ؛ أي : رعاية هذه الخواصّ مقصورةٌ على البليغ .

(١) في الأصل : « بمنْزلة »، والمثبت من : أ، ب .

(٢) لأنَّ غير البليغ لا يراعي الخواصَّ، ولا يقصد إليها؛ بل قد يَستعمل تركيباً مكان آخر لعدم تمييزه بين خواصِّ التَّراكيب .

(٣) قول الإيجيّ : « ويفهمُها ذو الطَّبعِ السَّليم » معطوفٌ على ما تقدّم؛ فهو أسلوبٌ قصريٌّ ــ أيضـًا ــ؛ أي : فهْم هذه الخواصِّ مقصورٌ على ذي الطَّبعِ السَّليم . ولم يقل على البليغ ــ كما تقدّم ــ منعـًا للدّور .

(٤) اللاّم في « لما » للتّعليل؛ كما هو الحال في قوله : « لصدوره » .

(٥)، (٦) الضَّمير الأوّل راجع إلى الموصول قبله، والآخر راجع إلى التَّركيب، أي : لازمٍ للتَّركيب لأمرٍ هو ذات التّركيب . وسيتضّح ذلك بجلاء من خلال شرح الكرماني الآتي لهذه الفقرة .

(٧) قوله : « لصُدوره عن البليغ » : تعليلٌ لقوله : « كاللاّزم »؛ فقد عرض للتَّركيب أمرٌ خارجيّ؛ وهو صدوره عن البليغ؛ غلب ــ بسببه ــ عدم انْفكاكه عن الخاصِّية؛ لما جرت به عادةُ البلغاء من عدم تخلّف تراكيبهم عن خواصِّها . فكانت كاللاّزمة .

(٨) في الأصل : « لِقَوْلنا »، والصّواب من : أ، ب .

يلزمهُ لصدوره عن البليغ؛ إذ لوْ صدر من غيره لم يُفهم[١] . وهذا القِسْمُ يقعُ كثيرًا؛ بلْ دائمـــًا في كلامِ البليغِ .

وقسمٍ لازم لذاتِ التَّركيب صدرَ عن البليغ أوْ لا؛ وإنْ لم يُعتبر إلاّ عند الصُّدورِ من البليغ؛ وَهي اللّوازم الاستدلاليَّة؛ كعكسِ نقيضِ القضيَّة[٢]. وهذا القسمُ يقعُ في كلامه حيْنـــًا لا كثيرًا وَلا دائمـــًا؛ أي: خَواصّ كلامِ البليغ أكثرها من الأوَّل، ومن الثّاني قليلٌ . فعلى هذا قوله : «حينـــًا » يتعلّقُ بمحذوفٍ؛ مثل : حاصلاً[٣]، أَوْ حصل[٤]، أَوْ يَقع، أَوْ يَصْدر، إلى غَير ذلك .

ومَنْ تتبَّع كتابَ « المفتاح » عَلِم أنَّ الخواصَّ الاسْتدلاليَّة - أَيضـــًا - ممّا فيه البحثُ؛ صرَّح بها[٥] السَّكّاكيُّ[٦] في مَواضع من

---

(١) أي : لم يُفهم نفي الشَّكِّ .

(٢) عكسُ نقيض القضيَّة : إحدى المقدِّمات المنطقيَّة التي تُبنى عليها الحجَّة . وحاصله عند السَّكّاكيِّ (المفتاح / ٤٧٩ ــ ٤٨٠) : « يرجع إلى نفي الملزوم بنفي لازمه في عكس المثبت، وإلى إثبات اللاّزم بثبوت ملزومه في عكس المنفيّ » وعنـــد أصحابه: «عبارة عن جعل نقيض الخبر مبتدأ، ونقيض المبتدأ خبرًا؛ مثل أن تقول في قولك : كلّ إنسان حيوان : كلّ لا حيوان لا إنسان ... » .

ومـــــرادُ الشَّـــــارح ــ رحمه الله ــ : أنَّ عكس النَّقيض خاصِّية ذات علاقة عقليَّة؛ لا تنفكّ عن ذات التّركيب؛ فهي لازمة له .

(٣) في أ :« حاصل » . ولا وجه له .

(٤) في ب :« يحصل » .

(٥) في ب : « به » .

(٦) هو/ أبو يعقوب؛ يوسف بن أبي بكر بن محمّد السَّكّاكيّ الخوارزميّ. إمام في العربيّة؛ بيانها، وأدبها، وعروضها، وشعرها . متكلّم فقيه . ومن أهمّ كتبه « مفتاح =

كتابه[١]، كما قالَ في أوّل المنطق[٢]: « الكلامُ في تكملة[٣] علمِ المعاني؛ وهي : تتبُّع خواصّ تراكيبِ الكلامِ في الاسْتدلال » .

واللاّم في قوله : « لصُدُوره » ظاهرٌ في التّعليل، ويُحتمل كونُه من صلة اللاّزم، وحينئذٍ يَكونُ اللاّزمُ والملزومُ مذكورين بالفعل .

واعلم: أنّ هذا الموضعَ[٤] من مَزالّ الأَقْدام، وَمَضالّ الأفهامِ، واشْتَغلَ بتوجيهه جمٌّ غفيرٌ[٥] من الأفاضل؛ كالتّوجيهاتِ الّتي فِي شُرُوح «المفتاح»[٦]. وكمَا قِيل : المرادُ بما هو كاللاّزمِ : اللاّزمُ الغيرُ البيِّن، وبِمَا

= العلوم »، وقد قسّمه إلى ثلاثة أقسام؛ أوّلها في علم الصّرف، وثانيها في علم النّحو، وثالثها في علمي المعاني والبيان، ثمّ ختمه بما يكمل به علم المعاني، وبما يتمّ الغرض منه . ولد سنة ٥٥٥هـ، وتوفّي سنة ٦٢٦هـ .

ينظر : بغية الوعاة : (٢/٣٦٤)، الأعلام : (٨/٢٢٢) .

(١) ينظر – على سبيل المثال – ص : (٤٣٨، ٤٩١، ٥٠٤) .

(٢) المفتاح : (٤٣٥) . وأراد بالمنطق : « علم الاستدلال أو علم خواصّ تراكيب الكلام » كما عَنْوَنَهُ السَّكّاكيُّ؛ وهو أحدُ العلوم المتعدِّدة الّتي اشتمل عليها كتابه الآنف الذّكر .

(٣) في الأصل، ب : « تكلمة » . والصّواب من : أ؛ مصدر القول « المفتاح » .

(٤) يقصد به : الحديث عن أقسام خاصيّة التّركيب .

(٥) الجمُّ الغفير : الجمع الكثير . ينظر : اللّسان : (غفر) : (٥/٢٧) .
والجمّ منفردًا : الكثير من كلّ شيء؛ وفي التّنزيل : ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ سورة الفجر : ٢٠؛ أي : كثيرًا، وقيل : الكثير المجتمع . اللّسان : (جمم): (١٢/١٠٤) .
والغفير منفردًا : الجماعة الكثيرة . ينظر : اللّسان : (غفر) : (٥/٢٧) .

(٦) ينظر – على سبيل المثال – : مفتاح المفتاح : (٥٤ ــ ٥٨) .

هو لازُم: اللاّزمُ البيِّن. وَكَذا[١] قيل: إنّ «حينـــاً» متعلّقٌ بقوله: «لازمٌ»[٢]؛ أي: الملازمة جُزْئيّة[٣]؛ ولا مُنافاة بين كونه ذاتيـــًّا وبين الجزئيّة[٤]؛ والكلُّ فيه ما فيه[٥]؛ إلاّ ما ذكرنَا؛ فإنّه لا غُبارَ عليه .

وغايتُه[٦]؛ أي : غايةُ علمِ المعاني . **تَطْبيقُ الكلام على مُقتضى الحال**؛ وهو الأمرُ الدّاعي إلى التّكلُّم على الوجه المخْصُوص؛ **فإنّ المقامات**[٧] **مختلفةٌ**[٨]؛ **كالجدِّ**: أي: كمقامِ الجدِّ **مع مقام الهَزْل**، ومقامِ **التّواضعِ مَعْ** مقام **الفخر**، ومقامِ الشُّكرِ مع مقامِ الشِّكَايةِ، ومقامِ التّهنئةِ مع مقام التّعزية[٩].

---

(١) في أ : « وكما » .

(٢) في الأصل : « لازمـــًا »، والصّواب من : أ، ب . وهو الموافق للكلمة في سياقها المتقدّم .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح : (٥٧) .

(٤) لأنّه قد يُعْترض على تعلّق « حينـــًا » بـــ« لازم »: بأنّ ذلك مناقض لقوله : « لما هو هو » ولا منافاة؛ لأنّه يمكن أن يجاب عنه بأن كونـــه حينـــًا بالنّظر إلى وصفه العنواني «الملازمة الجزئيّة »، وأنّه كونه لما هو هو بالنظر إلى ذاته .

(٥) أي : جميع الآراء الواردة في توجيه المسألة لا تشفي الغلّة ولا تدفع الاعتراض .

(٦) غايةُ كلِّ شيءٍ : مداه ومنتهاه . ينظر : اللّسان : (غيا) : (١٤٣/١٥) .

(٧) في أ : زيد ضمن كلام الشّارح : « والأحوال » .

(٨) لمّا كان غاية علم المعاني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ناسب المقام أن يبيِّن السَّبب الدَّاعي إلى ذلك؛ وهو أنّ المقامات والأحوال الّتي يُورد عليها الكلام مختلفة متفاوتة .

(٩) إنّما تعرّض المصنِّف « الإيجيّ » والشّارح « الكرمانيُّ » لهذه المقامات المتضادّة لبيان الاختلاف والتفاوت بين كلّ مقامٍ مذكور وضدِّه، ولم يهدفا بذلك إلى حصر =

وكلٌّ[١]؛ أي : كلُّ مقامٍ من المقامات، **يَسْتَدْعي تركيبـًا يفيدُ ما يُناسبُه**؛ أي: المقام، وحُسْن الكلام[٢]، ولا حُسْنه؛ بمطابقته[٣] [للمَقام][٤] وعدم مُطابقته له؛ وهـذَا هـو الَّذي يُسـمَّى : مُقْتضى الحال؛ على أنَّـه – أي: المقام – **قَدْ يَقْتضي تأدية المعنَى بمُجرَّد دلالات وضعيَّة** وألفاظ / مُسْتَعْملةٍ كيف كانتْ،ومجرّدِ **تأليفٍ** بينها[٥]؛يُخرجها عن حُكمِ النَّعيق[٦]، [٣/أ]

= المقامات، أَوْ قصْر خصوصيَّة المراعاة على كلّ مقام وضدّه، أوْ حتّى حصر الخصوصيَّة على ذات المقام من حيث هو مقام؛ دون النَّظر إلى اعتبارات أُخرى ترتبط به كحال المخاطب أو السَّامع؛ بلْ قد يكون اختلاف المقام بالنِّسبة إلى حال المخاطب لذاته؛ كاختلاف الخطاب مع الغبيِّ مع الخطاب مع الذّكيّ، واختلاف الخطاب مع الخائف مع الخطاب مع الآمن، وقد تتركّب بعض المقامات مع بعض مقامات بحسب اعتبارات الأحوال؛ فقد يجتمع مقام التّهنئة مع مقام الجدِّ، ومقام الشُّكر مع التَّواضع، وغير ذلك مما يشقُّ حصره . وكلُّه مندرج تحت غاية علم المعاني .

(١) التّنوين في « كلٌّ » عوضٌ عن مضاف إليه؛ وضّحه ما جاء بعده من كلام الشَّارح .

(٢) في الأصل : «المقام»، والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في أ : « لمطابقته » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) من غير نظرٍ في الاعتبارات اللاّحقة للمفردات؛ من الإثبات، والحذف، والتَّعريف، والتّنكير، وغير ذلك وكذا الاعتبارات المتعلّقة بالتّأليف سواء ما يتعلّق بالطّرفين؛ كالتّقديم والتّأخير والرّبط بينهما والقصر، أو ما يتعلّق بالجمل أو الجملية كالفصل والوصل، وقد أشارَ السّكّاكيُّ ــ رحمه الله ــ إلى هذا المعنى في أثناء حديثه عن تفاوت مقتضى الحال . ينظر : المفتاح : (١٦٣) .

(٦) النَّعيق : الصِّياح . وأصله : دعاء الرَّاعي الشَّاءَ؛ يُقالُ : نعق الرَّاعي بالغنم نُعاقـًا ونعيقـًا ونعقانـًا : إذا صاح بها وزجرها . ينظر : اللّسان : (نعق) : (٣٥٦/١٠) .

وفي الذّكر الحكيم : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَآءً =

وهو الّذي يُسَمَّى في علمِ النَّحوِ: أصلُ المَعْنَى، كما إذَا كانَ الْمُخاطبُ غَبيًّا غيرَ ذكيٍّ يستوي بالنِّسبةِ إليه كُلُّ التَّراكيبِ، وحينئذٍ يكونُ المطابقُ للحالِ ما يُفيدُ أصلَ المعنى لا غير؛ وهذا - أيضًا - نوعٌ من الخاصيَّة يُراعيها البليغُ .

والحاصلُ : أنَّ كلَّ علمٍ يتحصَّل بمتعلّقه[1]، ويُحصَّل لغرضه، ويستحصل بطريقه . ومتعلَّقُ[2] علمِ المعاني : خواصُّ التَّراكيب . وغرضهُ: تطبيقُ الكلامِ على مُقتضى الحال؛ فمن المتكلِّم : بأن يُوردَ تركيبًا يُفيدُ مَعْنىً مُناسبًا؛ وَهُو البليغ، ومن السَّامع[3]: بأن يَحْمِله عليه؛ وهو لِذي الطَّبعِ السَّليم؛ وطريقُه : الاستقراءُ والتَّتبُّعُ .

وعلمُ البيان: معرفةُ مراتبِ العباراتِ الدَّالّة على معنًى واحدٍ **في الجلاء**[4]؛

= وَنِدَآءً ﴾ سورة البقرة : من الآية ١٧١ .

ومراده بـ« يُخرجها عن حُكْمِ النّعيق » : تجاوز ما يفقه من مجرَّد الصَّوت إلى ما يخرج المعنى من أدنى درجات التّأليف .

(١) في ب : « المتعلّقة » .

(٢) في الأصل : « فمتعلّق »، والمثبت من : أ، ب؛ وهو الأنسب .

(٣) « ومن » ساقطة من : أ .

(٤) الجلاء : الوضوح . ينظر : الصّحاح (جلا) : (١٨٣٩/٥) . وأراد به : وضوح المعنى المراد بحسب الطُّرق المختلفة الكاشفة عنه .

ويبدو للمتأمل في ثنايا هذا التعريف جودة سبكه، وإيجازه؛ فقد توارد عليه عقلان =

أهي[١]: بطريق التّمثيل، أوالكناية، أوالاستعارة، أَوْ غيرها[٢]. [وإنّما أهملَ ذكرَ الخفاء؛ لأنّه إذا عُلم مراتبُ العباراتِ في الجلاءِ عُلم مراتبُها في الخفاءِ ـــ أيضـــاً[٣]][٤].

= (الإيجيّ والكرمانيّ)؛ استدرك التّلميذ بقوله : « الدّالة على معنى واحد »، ما غفل عنه إيجاز الشيخ : « معرفة مراتب العبارات في الجلاء »؛ فغدا بذلك قريبـــاً من أن يكون جامعـــاً مانعـــاً مع جمال العبارة وحسن الصياغة . وكان الأَجْدر بهما أن ينصّا على قيد « بحسب الدّلالة »؛ ليحترز به عن المعاني والمفردات المترادفة .

ومع أنّ التّعريف المتقدّم مبنيّ أصلاً على تعريف السّكّاكيّ ـــ رحمه الله ـــ إلا أنّه اشتمل عليه وأحاط به إحاطة الرّحم بالجنين، وكأنّما تولّد تعريف السّكّاكيّ منه موضّحـــاً له؛ إذ قال (المفتاح : ١٦٢) : « وأمّا علم البيان : فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مُختلفة، بالزّيادةِ في وضوح الدّلالة عليه، وبالنُّقصانِ ليُحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد » .

(١) في الأصل : « أي »، والصّواب من : أ، ب .

(٢) فالمعنى الواحد « كالجود » ـــ مثلاً ـــ يمكن أن يُؤدّى بطرق مختلفة في وضوح الدّلالة عليه:
فتارة يُؤدّى بطريق التّشبيه؛ فتقول : « محمّد كالبحر » .
وتارة يُؤدّى بطريق الكناية؛ فتقول :« محمّد كثير الرّماد » .
وتارة ثالثة بطريق الاستعارة؛ فتقول : « رأيت بحرًا في دارنا » .

(٣) ليس هذا الكلام على إطلاقه؛ « لكون (الخفاء) مردودًا أصلاً في البلاغة، وإن كان بعض مراتب الوضوح خفيّة بالنّسبة إلى ما هو أوضح منه، وما قيل : إنّما أهمل الخفاء لانفهام مراتبها من مراتب الجلاء ـــ إنْ أراد قائله مراتب الخفاء الحقيقيّ فغير صحيح، وإنْ أراد مراتب الخفاء الإضافيّ ـــ كما ذكرناه ـــ فصحيح لكنّه لم يهملها؛ إذ هي داخلة في مراتب الجلاء » . شرح الفوائد الغياثيّة . طاش كبرى زاده:(١٥).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وأثبت من : أ، ب . وقد سقط من العبارة المثبتة قوله : « إذا علم » من أ، كما سقطت كلمة : « أيضا » في نهاية العبارة من ب .

قال الشّيخُ[١]- في « دلائل الإعجاز » : لنا معْنىً، ومعنى معْنىً؛ أَمَّا المعنى؛ فهُو: ما يُفهمُ من ظاهرِ اللّفظ بلا واسطة[٢]، وأمَّا معنى المَعْنى؛ فهو: أن يُفهَمَ من لفظ مَعْنى، ثُمَّ يُفيدُ ذلك المعنى معنىً آخر لتعلُّقٍ بينهُمَا؛كدلالة: «زيدٌ طويلُ النِّجاد » على أنَّه طويلُ القامة[٣]. ولاختلافِ التَّعلُّق بَيْن المَعْنَيين؛ في : الظّهُور والخفاء، و[بسبب][٤] كثرةِ اللّوازمِ وقلّـتها - اختلفت طُرُقُ تأديةِ المَعْنى الواحدِ بأساليبَ مختلفةٍ بالجلاءِ والخفاءِ .

وهـذا العلمُ - أيضـًا - تتبُّعيٌّ؛ لكنّه لَمَّا كان شُعبةً مِنْ علم[٥] المعاني - وهو تتبُّعيّ- لم يَحْتَجْ ههنا[٦] إلى التِّكرار[٧].

---

(١) يقصد بالشّيخ : الإمـام عبد القاهر الجرجانيّ؛ وهو أبو بكر؛ عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجانيّ، الشّافعيّ . أديبٌ من أعلام اللّغة، وواضع أُسس البلاغة، له عدّةُ مُصنّفات؛ منها : « أسرار البلاغة »، و« دلائل الإعجاز »، و«الشّافية »؛ رسالة في إعجاز القرآن، اختلف في سنة وفاته على أقْوال أشهرها ٤٧١هـ.
ينظر في ترجمته : نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري : (٣٦٣ ــ ٣٦٤)، سير أعلام النُّبلاء : (٤٣٢/١٨، ٤٣٣)، فوات الوفيات : (٣٦٩/٢ ــ ٣٧٠)، بغية الوعاة : (١٠٦/٢) . وللدّكتور محمد عبد المنعم خفاجي كتاب : « عبد القاهر والبلاغة العربيّة » .

(٢) كدلالة : « زيد خرج » على مجرّد ثبوت الخروج لزيد .

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز : (٢٦٣) حيثُ نقلَ الشّارح قولَ الجرجانيّ بالمعنى .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من : أ .

(٥) كلمة : « علْم » ساقطة من ب .

(٦) في الأصل : « هنا » والمثبت من : أ، ب . وعلى مثلها درج الشّارح .

(٧) خالف طاشكبرى زاده هذا القول . وصرّح بما يدلُّ على أنّ إهمال المصنّف للتّتبّع في تعـريف علم البيان مقصـودٌ، وعـلّل ذلك بقوله (شرح الفوائد الغياثيّة : ١٥): =

وهذا[١] **كشُعْبة**[٢] **للمعاني**؛ لأنّها مَعرفةُ العبارات بحسب الإفادة؛ وهذا معرفةُ مراتبها بحسبها، ومعرفةُ مرتبة الشّيء مُتأخّرةٌ عَن معرفة الشّيء؛ لأنّها متفرّعةٌ عليه ومُنْشَعِبَةٌ[٣] منْه[٤]. وهذا المعنى في

= «وإنّما لم يذكر التّتبُّع ههنا إشارة إلى أنّ دلائل علم البيان – لكونه باحثًا عن الملازمات العقليّة – هي العقل؛ بخلاف علم المعاني فإنّه – لكونه باحثًا عن الملازمات العرفيّة والذّوقيّة – يحتاج إلى ممارسات طويلة، واستقراءِ صورٍ كثيرة . ومن قال: إنّ التّتبّع مراد ههنا كما أنّ المعرفة مرادة هناك فقد غفل عن الإشارة المذكورة ... ».

(١) أي : علم البيان .

(٢) الشُّعْبةُ من الشّجر : ما تفرّق من أغْصانها . اللّسان : (شعب) : (١/٤٩٩) .
وإنّما لجأ إلى التّشبيه فقال : « وهذا كشعبة » ولم يقل : « وهذا شعبة » لأنّ ما تشعَّبَ عن الشّيء يكون ــ حقيقة ــ منه . وعِلْم البيان ــ في حقيقة أمره ــ ليس جزءًا من علم المعاني .
ويبدو لي أنّ تعبير الإيجيّ أدقّ من تعبير الكرمانيّ الّذي جعل علم البيان شعبة من علم المعاني، وذلك لأنّ أسلوب التّشبيه لم يلغ استقلاليّة علم البيان عن علم المعاني . وقد وفّق الإيجيّ في ذلك؛ لأنّ كلاًّ من العلمين له وظيفته الخاصّة به وإن كانا معاً يمثّلان علم البلاغة .

(٣) في أ : « ومُتشعِّبة » والمعنى واحد . يقال : تشعّبت أغصانُ الشّجرة .
وانْشَعبت : انتشرت وتفرّقت . اللّسان : (شعب) : (١/٤٩٩) .

(٤) قال ابن يعقوب (مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح؛ كتاب ضمن شروح التّلخيص، ٣/٢٥٦) : « وفيه نظر؛ لأنّ إيراد المعنى الواحد بطريق من الطّرق الّتي يقبلها لا يستلزم المطابقة لذاته، فلا توقّف؛ بل المتبادر أنّ مفاد البيان هو الّذي يتنزّل من مفاد المعاني منْزلة الجزء من الكلّ؛ لأنّه للاحتراز عن التّعقيد المعنويّ؛ الّذي تتحقّق به الفصاحة؛ الّتي هي جزء من البلاغة » .
ولا تعارض عندي بين الرأيين؛ لوجود الخصوصيّة الّتي نظر إليها كلُّ رأي وتحقّقها بحسب كلّ وجهة .

الحقيقة[١] راجعٌ - أيضـــاً - إلى الإفادة، وكيفيَّة الإفادة فَجَرى[٢] مجرى المُركَّبِ من المُفْرد؛ ولِهَذا قُدِّم وضعـــاً ليُوافق الطَّبْع؛ لأنَّ المفردَ مقدّمٌ على المركَّبِ بالطَّبعِ .

ومَا أفقرَ؛ صيغةُ فعلِ التَّعجّبِ : **طالبَ الوقوفِ على تمامِ الْمُرادِ مِنْ كلامِ الله - تعالى -[٣] إلى هذَيْن العلْمين[٤]! .**

المراد؛ أي : ما يُراد بَيَانُه مِن التَّكلُّم[٥].

---

(١) في أ، ب : « بالحقيقة ».

(٢) في الأصل : « تجرى »، والصّواب من : أ، ب .

(٣) « تعالى » ساقطة من : أ .

(٤) أي : علمي : المعاني والبيان .

وتعبيرُ السَّكّاكيّ - رحمه الله - قريب من هذا . ينظر : المفتاح : (١٦٢) . ويؤخذ عليه عدم تنبّهه لمغزى قوله : « الواقف على تمام المراد ... مفتقرٌ إلى ... »؛ حيث أجرى العِبارةَ على المجاز . وكان الأَولى أن يقول : « طالب الوقوف » كما ذكر المصنّف .

وإنّما افتقر طالبُ الوقوف على تمام المراد إلى هذين العِلْمَين لأنّه لا يمكن تعاطي تفسير كلام الله تعالى وفَهْمِ مراده إلاّ بعد فهمهما واسْتيعاب قواعدِهما. من خلال معرفة الخواصِّ الدّقيقة للتّراكيب المختلفة في المقامات المتفرّقة. ومن تجرّأ على الخوض في كلام الله وهوراجل فيهما فقد دخل في زمرة من توعّدهم الرَّسول صلّى الله عليه وسلّم بقوله:«مَنْ قالَ في القرآنِ برأيه فلْيتبوّأ مقعدَه من النّار»[سنن التّرمذي: ١٨٣/٥] .

(٥) ويجب قصْره في كلام الله تعالى؛ على ما يمكن الاطّلاع عليه ممّا مكّن منه البشر؛ لا بحسب نفس الأمر .

[٣/ب] وذلك[١] المَعْنى الواحد الّذي اخْتَلفت[٢] فيه العبارات؛/ كمعنَى : « زيدٌ شُجاعٌ »؛ فَإنَّه واحدٌ في قَوْلنَا : « زيدٌ كالأسدِ في الشَّجاعةِ »، و« زيدٌ كالأسد »؛ بحذفِ وجه الشَّبه[٣]، و«زيدٌ أسدٌ» بحذفِ حرفِ التّشبيه – أيضاً – .

وتمام الْمُرادِ : كون العبارةِ الدَّالّة على ذلك المعنى على ما يَنْبغي من مراتب الجلاءِ؛ وهي[٤] ما يُفيدُه الصَّرفُ عن الحقيقةِ وعن التَّصريحِ إلى المجازِ والكنايةِ والتَّشبيهِ والاستعارةِ[٥] وغير ذلكَ . وهذَا القدر – أي : تمام ما يُرادُ من العبارةِ – ممَّا لا اختلافَ في إمكانِ الوقوفِ عليه .

وعلى الوَجْهِ الّذي وَجَّهناه[٦] لا وُرودَ لِمَا يُقالُ : إن الاطّلاعَ على تمام مُرادِ الله – تعالى – لا يَصِحُّ إذا كان مُمْتَنعاً[٧] – كَمَا في

(١) في ب : « ذلك » بحذف الواو . والعطف أَوْلَى .

(٢) في أ، ب : «اخْتَلف ».

(٣) في أ : « التّشبيه ».

(٤) في الأصل : « وهو »، والصّواب من : أ، ب .

(٥) جَعَل الكرمانيُّ الاستعارة – في هذه العبارة – قسيماً للمجاز . والمَعْلُوم من المدرسة السَّكّاكيَّة أنّ الاستعارة فسم من أقسام المجاز وليست قسيماً له؛ إذ أنّ المجاز عقليّ ولغويّ، واللُّغويّ مجازٌ مرسلٌ واستعارة . ولعلّ صاحبنا تسامح في عبارته من أجل التّوضيح فأراد بالمجاز المجاز المرسل الّذي هو قسيم للاستعارة .

(٦) أي : إيضاحه المتقدّم لتمام المراد؛ إذ قال : « وتمام المراد ... الوقوف عليه ».

(٧) هكذا وردت العبارة في الأصل . وفي أ، ب : « إنّ الاطّلاع على تمام مراده إذا كان ممتنعاً »، وزيد في أ : « محالاً ».

المُتَشابهات[١]؛ فَكَيْفَ يَفْتقِرُ طالبُ الوقوف على تمامه إلى هذين العلْمَين؟!؛ وإنَّمَا يَصِحُّ لو كانَ الوقوفُ مُمْكناً، فَلاَ حاجة إلى الجواب : بأنَّ المدّعى أنَّه لا يُمْكنُ الوقوفُ على تمامِ المرادِ من غير هذينِ[٢] العلْمين، وهُو مُسلّم، وأَمَّا أنَّه لا يُمْكِنُ مَعَهُما - أيضـــاً -؛ فلا يُنافِي ذلكَ . وأمَّا أنَّه لَوْ افتقرَ إليهما لَعلِمَ تمامه معهُما فغيرُ لازمٍ[٣].

---

(١) المُتشابهات هنا ما يُقابل المحكمات في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران، من الآية : ٧] .

وقد اختلف العلماءُ ـــ رحمهم الله ـــ في بيان المراد بها على أقوال عدّة منها :

١ ـــ المتشابه المجمل .

٢ ـــ المتشابه هو الّذي يغمض علمه على غير العلماء المحققين؛ كالآيات الّتي ظاهرها التّعارض .

٣ ـــ المتشابه الحروف المقطّعة في أوائل السُّور .

٤ ـــ المتشابه القصصُ والأمثال .

٥ ـــ المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه وتعالى؛ ممّا يجب الإيمان به ويحرم التّعرّض لتأويله . وهذا الأخير هو ما رجّحه ابن قدامة المقدسيّ .

ينظر : المستصفى من علم الأصول؛ للغزالي : (١/٢٠٢ ـــ ٢٠٤)، روضة النّاظر وجُنّة المناظر؛ لابن قدامة : (١/١٨٥ ـــ ١٨٦)، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمديّ : (١/١٥٣) .

(٢) كلمة : «هذين» ساقطة من أ، ب .

(٣) ينظر ما تقدّم من الاعتراض والإجابة عليه في مفتاح المفتاح : (٦٥) . وليس ثَمَّة شكٌّ أنّ تلك الإجابات مع إجمالها وإيجازها شافية وافية؛ تحقّق معها المراد، واندفع أمامها الاعتراض .

و لَمْ يتعرَّضْ لغايةِ علمِ البيانِ لظهورِهَا[1]؛ وهي : تطبيقُ الكلامِ على ما يَنْبغي مِنْ مراتبِ الجلاءِ؛ أي : على تمامِ المرادِ .

(١) حيث اتّضحت تلك الغاية من خلال تعريف علم البيان نفسه .

الفصلُ الأوّلُ

في علْمِ المعاني والكلامِ
في الخَبر والطَّلبِ

الفصل الأوّلُ :
في علْمِ المعاني والكلامِ في الخَبر والطّلبِ(*)

لَمَّا شغل(١) عَن تعريفِ العلمين وَمَا يتعلّقُ بِهما(٢) - شغل(٣) ببيَانِ المسائلِ وما تتوقّفُ عليه.

لا يخفى عليكَ أنَّ التعرُّضَ لخواصِّ تراكيبِ الكلامِ موقوفٌ على التَّعرُّضِ لِتَراكيبه؛ الّتي هي موضوع هذا العلم؛ لامتناع معرفة خاصيَّة الشَّيء دون معرفته . كما لا يخفى - أيضاً - حال التعرّض لها(٤) مُنْتشرةً(٥)؛ فيجب المصيرُ إلى(٦) إيرادها تحتَ الضَّبط(٧)؛

(*) في الأصل : « والكلام في الطّلب والخبر » والمثبت من : أ، ب، ف، وإثباته بهذا التّرتيب هو الأولى؛ لما جرى عليه البلاغيّون من تقديم مباحث الخبر على الإنشاء؛ ومنهم المصنّف نفسه حيث بدأ بالخبر عقب ذلك مباشرة فقال : « فالخبرُ تصوّره ضروريّ ... » .

(١) في أ : « فرغ » . والمعنى واحد .

(٢) من : الإيضاح، والتّقسيم، والغاية، والأَهَمِّيَّة .

(٣) بمعنى : « ابتدأ ». ولفظه : «شغل » مُتردِّدة بين معنين متضادّين؛ أحدهما : فرغ؛ كما تقدم في «شغل » الأولى، والثّانية : « بدأ »؛ كما في « شغل »الثّانية .

(٤) « لها » وما تلاها من كلمات مشابهة إلى نهاية الفقرة الضّمير فيها يعود إلى التّراكيب.

(٥) مُراده : أنّ حال التّعرض للتّراكيب مُتعذّر؛ لتنوّعها وتكثّر أفرادها .

(٦) قوله : « المصير إلى »ساقطة من : ب .

(٧) الضّبط: لزوم الشّيءِ وحبسه، وضبط الشّيءِ: حفظه بالحزم. اللّسان (ضبط): (٧/٣٤٠). =

بتَعْيين مَا هو أصلٌ لها وسابقٌ في الاعتبار[١]، ثم حَمل مَا عَدا ذلك عليه؛ بناء على موجب المساق .

والسَّابقُ في الاعتبارِ - في كـــلامِ العربِ - شيئان: الخبرُ، والطَّلبُ المنحصرُ بحُكمِ الاسْتقراءِ في الأبواب الخمسة؛ الَّتي هي : التَّمنِّي، والنِّداء، والأمْر، والنَّهي، والاسْتِفْهام، وما سوى ذلك نتائج امْتناع إجراء الكلام على الأصل[٢]؛ هكذا قال السَّكَّاكيُّ[٣]، والمصنِّفُ تلا تلْوه[٤] فيه؛ لكنَّ التَّقسيمَ الحقَّ عندَه رُباعيٌّ؛ لأنَّ الكلامَ لا بُدَّ له من فائدة؛ فحصولها إمَّا من المتكلِّم، وإمَّا من المخاطَب، وعَلى التَّقديرين؛ إمَّا أن تَحْصُل في

= ومراده : إدراج جميع التَّراكيب تحت إطارٍ ضابط يَشْملها .

(١) أي : في النّظر .

(٢) قوله : « وما سوى ذلك نتائج ... » أي : ما سوى الخمسة متفرّع عليها بواسطة إجراء الكلام على خلاف الأصل .

وما سوى الخمسة : كالاستبطاء في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد، من الآية : ١٦]، والتّسوية في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُم ﴾ [البقرة، من الآية : ٦]، والتّنبيه أو التّقرير في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمـًا ﴾ [الضّحى؛ من الآية : ٦]، والتّحضيض في قوله تعالى : ﴿ ألا تُقَاتِلُونَ ﴾ [التّوبة، من الآية : ١٣]، والتّوبيخ في قوله تعالى : ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِـــآيـــاتِى ﴾ [النّمل، من الآية : ٨٤] .. إلخ .

(٣) المفتاح : (١٦٣ ــ ١٦٤) بتصرّف يسير .

(٤) أي : اتّبع مسْلَكه؛ يقال : « فلانٌ يتْلو فُلانـًا؛ أي : يَحْكيه ويَتْبع فعله » . اللّسان: (تبع) : (١٤/١٠٤)، وينظر : معجم مقاييس اللّغة : (١/٣٥١) .

الخارج، أَوْ في الذّهن؛ فما[١]من المتكلّم وفي الخارج : إنشاءٌ، وفي الذّهن : إخبارٌ. ومَا / من المخَاطَب [و][٢] في الخارج : أمرٌ، وما يُشْبهه؛ أي: الطَّلَب، وفي الذّهن : استفهامٌ . [٤/أ]

لا ثُنائيٌّ كما في « المفتاح »[٣]، وكما قاله ابنُ الحاجب[٤]في «مختصر منتهي السُّول والأمل »: بأنَّ الكلامَ إمَّا أن يدلّ على أنَّ له متعلّقًا خَارِجيًّا أوْ لا[٥].

الأوّلُ : الخبرُ، والثّاني : الإنشاءُ .

ولا ثُلاثيٌّ كما قاله المنطقيّون[٦]: بأنّه إمَّا أَن يحتملَ الصِّدقَ

---

(١) في ب : «ما »بدون العطف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب . ويطلبه السّياق .

(٣) إشارة إلى الخبر والطّلب المتقدّمين . ينظر : المفتاح : (١٦٤) .

(٤) هو / أبو عمرو؛ عُثْمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكُرْديّ، جمال الدِّين . ابن الحاجب، الفقيه، النّحوي . كان من كبار العلماء بالعربيِّة . له عدَّة مؤلّفات؛ منها « الكافية » في النّحو . و « الشّافية » في الصّرف . و « منتهى السُّول والأمل » في علمي الأصول والجدل، ومختصره : « مختصر منتهى السّول والأمل » . نشأ في القاهرة، وسكن دمشق، وتوفّي بالاسكندريّة سنة ٦٤٦هـ .
ينظر في ترجمته: ذيل الرّوضتين لأبي شامة: (١٨٢)،وفيات الأعيان: (٣/٢١٧-٢١٩)، سير أعلام النّبلاء:(٢٣/٢٦٤-٢٦٦)،والبداية والنّهاية: (١٣/٢٠٠) .

(٥) ينظر : مختصر ابن الحاجب (ضمن شرحه المسمّى بيان المختصر لشمس الدّين الأصبهانيّ) : (١/٦٢٧) .

(٦) والمنطقيّون: جمع منطقيٍّ؛ وهو الّذي ينتسب إلى المنطق؛ ذلك العلم العمليّ الآليّ؛ الّذي تَعْصِمُ مراعاته الذّهن عن الخطأ في الفكر. ينظر: التّعريفات للجرجانيّ: (٣٠١).

والكذبَ، أوْ لا؛ الأوَّلُ : خبر، والثّاني : إمَّا أن يدلّ بالذّات على طلب[١]، أوْ لا، الأوّلُ : يُسمَّى : طلبـًا، والثّاني : تنبيهـًا[٢] .

لأنّ في كُلٍّ منهما[٣] حَزازَةً[٤] تُعرف بالتّأمّل؛ كما في قول السّكّاكيِّ مثلاً؛ فإنّه يَلْزم عليه أن يكون مفهومُ النّداء طلبـًا؛ لكنّه ليس كذلك؛ لأنّ مفهومَ النِّداءِ صوتٌ يَهْتف[٥]به الإنسانُ . صرَّحَ به الزَّمخشريُّ[٦] في

---

(١) في ب : « الطّلب » .

(٢) تنبه على الأمر : شعر به . اللّسان : (نبه) : (١٣/٥٤٦) .

(٣) أي : التّقسيم الثُّنائيّ والثُّلاثيّ؛ المتقدّمين .

(٤) الحزَازَة ــ بالحاء المهملة ــ ما يقع في القلب ويَحِيكُ في الصَّدر . ينظر : اللّسان : (حزز) : (٥/٣٣٥) .

ومنه قول زفر الكلابيّ :

وقد يَنْبُت المَرْعَى على دِمَن الثّرى وتبقى حَزَازَاتُ النُّفوس كَمَا هِيَا

(٥) في الأصل : « يُهْتَفُ » بالبناءِ للمجهول، ولم تشكل في ب، والصّواب من أ، وهو الّذي صرّح به الزّمخشريّ ــ كما أشار إليه الشّارح عقبه ــ . وهتَفْتُ بفلان؛ أي : دعوته . اللّسان (هتف) : (٩/٣٤٤) .

(٦) هو/أبو القاسم؛ محمود بن عمر بن محمّد الزّمخشريُّ، الخوارزميّ. جاور بمكّة زمانـًا فقيل له: جار الله. رأس في الاعتزال، وإمام في العربيّة وآدابها . له مصنّفات عديدة؛ من أهمّها : « الكشّاف »و« المفصّل » و« الفائق ». مات ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ .

ينظر في ترجمته : الأنساب : (٦/٢٩٧، ٢٩٨)، نزهة الألباء : (٣٩١ - ٣٩٣)، المنتظم: (١٠/١١٢)، معجم الأدباء : (١٩/١٢٦ ــ ١٣٥)، سير أعلام النبلاء : (٢٠/١٥١ ــ ١٥٦) .

«الكشّاف»[١]، والطّلبُ غايتُه، وكذا لا يَصحُّ كَوْن التَّمنِّي منه؛ لأنّ الطّلب يقتضي مطلوبـًا منه، ولا مطلوب منه للتَّمنِّي .

وعلَى هَذا **فالخبرُ : تَصوُّرهُ ضَرُوريٌّ في الأَصحِّ**. اختلف في أَنَّ تصوُّر الخَبرِ من التَّصوّرات الضَّروريّة أَوْ الكسْبيّة حتى لا يحتاجُ إلى التَّعريف أوْ يحتاج ! .

الأصحُّ : الأوّل . وذلك لِمَا أنَّ كلَّ واحدٍ من العُقلاء ممّن لم يُمارس الحدود[٢] والرُّسوم[٣] يعرفون الصَّادقَ والكاذبَ، بدليل أنَّهم

---

(١) ينظر : (١٢١/١) .

(٢) الحُدود : جمع حدٍّ وهو لغة : الفصلُ بين الشّيئين لئلاّ يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلاّ يتعدّى أحدهما على الآخر . اللّسان : (حدد) : (١٤٠/٣) .
ويطلق اصطلاحـًا على : تعريف الشّيء بأجزائه، أو بلوازمه أو بما يتركّب منهما تعريفـًا جامعـًا مانعـًا . وينقسم إلى قسمين :
أ ــ حدٌّ تامٌّ : وهو ما كان بالجنس والفصل القريبين؛ كتعريف الإنسان بالحيوان النّاطق .
ب ــ حدٌّ ناقصٌ : وهو ما كان بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل وحده؛ كتعريف الإنسان بالجسم النّاطق، أو بالنّاطق فقط .
ينظر : المفتاح : (٤٣٦)، والتّعريفات : (١١٢)، و تسهيل المنطق : (٣٥، ٣٦) .

(٣) الرُّسوم : جمع رسمٍ؛ وهو لغة : الأثرُ أو بقيّته . اللّسان : (رسم) : (٢٤١/١٢) .
ويمكن تعريفه بأنّه : تعريف الشّيء بالخارج اللاّزم له، وينقسم إلى قسمين :
أ-رسمٌ تامٌّ: وهو ما كان بالجنس القريب والخاصّة؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الضّاحك .
ب ــ رسمٌ ناقصٌ : وهو ما كان بالجنس البعيد والخاصّة، أو بها وحدها؛ كتعريف الإنسان بالجسم الضّاحك، أو بالضّاحك فقط .
ينظر : المفتاح: (٤٣٦)، التّعريفات: (١٤٨)، تسهيل المنطق : (٣٥ - ٣٦) .
وبمقارنة الحدّ بالرسم يظهر أنّ الحدَّ أتمُّ، وأنّ الرّسمَ أعمُّ . ينظر: المفتاح: (٤٣٦).

يُصدِّقون أبدًا في مقام التَّصديق، ويُكذِّبون أبدًا[١] في مقام التَّكذيب، والعلم بالصَّادق والكاذب مَوْقوفٌ على العلم بالخبرِ الصِّدق والخبر الكذب؛ فكان تَصَوُّر الخبر ضَروريـــًّا؛ لاستحالة كون تصوُّر الكُلِّ ضرُورياً [دون جزئه][٢] .

وتَعْريفاتُهُ[٣] تَنْبيهاتٌ[٤]؛ فإنَّ التَّعريفَ قدْ لا يُرادُ به إحْداثُ تَصَوُّرٍ بل الالْتفاتُ إلى تَصَوُّرٍ حاصلٍ ليتَمَيَّز(٥) من بين التّصوُّراتِ؛ فيُعْلَمَ أنَّهُ المرادُ.

إشارةٌ إلى سُؤالٍ وجَوابٍ .

تقديرُ[٦] السُّؤال : لا يَشْتغلُ العقلاءُ بتَعريف التَّصوّرات البديهيَّة كَمَا لا يُبَرْهَنُ على القضايا البديهيّة؛ فلو كان الخبرُ ضروريـــًّا لَمَا عَرَّفُوه . لكنَّهم عرَّفُوه[٧] كقَوْلهم[٨]: «هُوَ الكلامُ المُحْتَملُ للصِّدقِ والكذبِ»،

---

(١) كلمة : « أبداً » ساقطةٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . مثبتٌ من : أ، ب؛ وبه يتمُّ المعنى المراد.

(٣) أي : الخبر .

(٤) التّنبيهات : جمع تنبيه . وقد تقدّم معناه ص (٣٣) .

(٥) في ب : « ليُميِّز » .

(٦) في أ : «تقرير ».

(٧) قولهم : « لكنّهم عرّفوهُ » ساقطٌ من ب .

(٨) التّعريفات : (١٢٩) . وينظر : الإحكام في أصول الأحكام : (٦/٢) وعزاه إلى المعتزلة؛ كالجبائيّ، وابنه، وأبي عبد الله البصريّ، والقاضي عبد الجبّار، وغيرهم .

وكقولهم[١]: « هو الكلامُ المفيدُ بنفسهِ إضافة أمرٍ من الأمورِ إلى أمرٍ من الأمور إثْباتـًا أَوْ[٢] نفيـًا »[٣].

تقديرُ[٤] الجواب : أنَّ هذه تنبيهاتٌ لا تعريفاتٌ تنافي الضَّرورَة؛ فإنَّها ليست لإفادة تصوُّرٍ وإحدَاثه؛ بل لتمييز[٥] ما هو[٦] المراد به من بين سائر التَّصَوُّرات الحاصلة عنده، والتفات النّفس / إليه بخُصوصه؛ كما أنَّ الإنسان يُطلق على حيوان ذِي أوصافٍ؛ من كونه: ناطقـًا، وضاحكـًا، ومنتصبَ القامة، وعريضَ الأظفار ــ مثـلاً ــ، ولا يُعرف أنه بإزاء أيِّ شيءٍ منها وُضِع؛ فيُقال : « الإنسانُ : حيوانٌ ناطقٌ »؛ ليُعلم المراد منها؛ وهذا مِمَّا زاد على « المفتاح »[٧]. [٤/ب]

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام : (٩/٢) وعزاه إلى أبي الحسن البصريّ . ونقله عنه الإيجيّ في شرحه لمختصر ابن الحاجب : (٤٨/٢) .

(٢) الهمزة في : « أَوْ » ساقطة من : أ .

(٣) أورد السَّكّاكيُّ - رحمه الله - في المفتاح هذين التَّعريفين وغيرهما وعلّق على قصورها بقوله : « ليتها صلحت للتّعويل »، ثم شرع في بيان المآخذ عليها؛ تعريفـًا تعريفـًا . ولمزيد من الإيضاح ينظر المفتاح : (١٦٤ ــ ١٦٥) .

(٤) في أ : « تقرير ». وفي ب : «وتقرير » .

(٥) في ب : « ليتميّز ».

(٦) في الأصل : « ما ما » بالتّكرار؛ ولا وجه له .

(٧) أي : قول المصنّف - رحمه الله - : «وتعريفاته تنبيهات ... المراد» فإنّه من الفوائد الّتي زادَها على ما جاء في المفتاح . =

وكذلكَ الطَّلبُ[١] بأقسامه[٢]؛ فإنّ كلاًّ يُميّزُ بينها، ويُوردُ كُلاًّ[٣] في موضعه، ويجيبُ عنه بِمَا يُطابقه؛ حتَّى الصِّبْيانُ[٤] ومن لا يَتَأَتَّى منه النَّظَرُ[٥]؛ أي: وكذلك الطَّلبُ بأقسامه تَصَوّرُه ضرُوريّ - على الأصحِّ من المذاهب -[٦]؛ فإنَّ كلَّ أحد[٧] حتَّى الصِّبيان ومن لا يتأتَّى منه النَّظرُ - كالمعاتيه[٨] والمجانين - يُدْرِكُ التَّفرقَة بِالبديهةِ بين الأقسام، ويُميِّز

= وقد تناول العلاّمة أبو الحسن الآمديّ حقيقة الخبر وأقسامه بشيء من التّفصيل متعرّضاً لأقوال العلماء وحججهم؛ إيراداً وردًّا توجيهاً ونقدًا، مشتملاً في ذلك كلّه على ما أوجزه الشّارح هنا .

ولمزيد من الإيضاح حول هذه المسألة ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : (٢/٣ ــ ١٤) .

(١) أي : تصوُّره ضروريّ .

(٢) الباء للمصاحبة، وأقسام الطّلب خمسة ــ على ما أورده صاحب المفتاح ــ هي : التّمنِّي، الاستفهام، الأمر، النّهي، النِّداء . ينظر : المفتاح : (١٦٥) .

(٣) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ، زيادة : « منها » والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٤) كلمة : « الصِّبيان » يجوز فيها الحركاتُ الثّلاثُ؛ النّصب؛ على أنّ (حتّى) عاطفة على (كلاًّ)، والجرُّ؛ على أنّها جارَّةٌ، والضَّمُّ؛ على أنّها ابتدائيّةٌ .

وأشار بـ« الصّبيان » إلى الفاقدين للكسب بحسب الطّبع والوقت .

(٥) أشار بـ«من لا يتأتّى منه النّظر » إلى الفاقدين للكسب بحسب العوارض؛ كالمعاتيه والمجانين ــ كما سيأتي ــ .

(٦) قوله : « على الأصحّ من المذاهب » ساقطٌ من : أ، ب .

(٧) في أ، ب : « واحد ».

(٨) المعاتيه : جمع معتوه؛ وهو المدهوش من غير مسّ جنون . وقيل : المجنون، وقيل : النّاقص العقل . اللّسان : (عته) : (١٣/٥١٣) .

بينها، ويُورِدُ كُلَّ واحدٍ منها في موضعه؛ فيتمنَّى في مقام التَّمنّى، وينهى في موضع[١] النَّهي، وهكذا، ويُجيبُ[٢] عن كلٍّ بما يُطابقه؛ وكلٌّ منها طلبٌ مخصوصٌ، والعِلم به مَسْبوقٌ بنَفْس الطَّلبِ .

والمصنِّفُ قلّدَ فيه[٣] السَّكّاكيَّ؛ لا[٤] أنَّه الحقُّ عنده؛ للفَرْق[٥] بينَ التصوُّر والحُصول؛ فإنَّ المُتَميِّزَ الحصول لا التَّصَوُّر؛ فيلزم كون الحصول ضروريـــاً دُون التَّصوُّر؛ فلا يَتمُّ المقصودُ .

---

(١) في أ : « مقام » وهما - في هذا السّياق - بمعنى .

(٢) في ب : « يجيب » بدون العطف .

(٣) أي : في كون تصور الطّلب بأقسامه ضروريـــاً .

(٤) في ب : « إلاّ »؛ وهو تحريفٌ بالزّيادة .

(٥) في ب : « الفرق » ولا وجه له . وتستقيم العبارة - في هذه النّسخة - بحذف الضّمير في: « أنّه » فيكون السّياق: « إلاّ أنّ الحقّ عنده الفرق بين التّصوّر والحصول».

القانونُ الأوّلُ : في الخَبر(*)

مرجعُ الخَبَريّةِ إلى حُكمٍ يُوقع؛ أي : سَبَبُ كون الكلامِ خبرًا اشتمالُه على حُكم يُوقعه المخبرُ الّذي[١] يَحْكُم بمفْهومٍ لمفهومٍ؛ كما تجده فاعلاً ذلك إذا قال[٢]: **نحو** : « **هُو قائمٌ** »[٣]؛ **لا إلى حُكمٍ يُشارُ إليه؛ نحو** : « **الّذي هو قائمٌ** »[٤]، **أَوْ** « **إنَّهُ قائمٌ** »[٥]؛ **فَإنّه**[٦] **تصوّرٌ يُحكم به**؛ كما يقال: « الّذي أدّعيه أنّه زيد » . **أوْ عليه**؛ أيْ : أَوْ تصوُّر يُحْكم عليه؛ كما يقال : « حقّ أنّه زيد » . **ومن حقّه**؛ أيْ : ومن حقِّ هذا

(*) ذكر الشّريف الجرجانيّ وغيره : أنّ العلّة في تقديم مباحث الخبر على الطّلب كونه أسْبق في اعتبار البلغاء، وأكثر استعمالاً، وأوفر اشتمالاً على الخواصّ البلاغيّة، وأقدم في الاشتقاق؛ فإنّ ألفاظ الطّلب مأخوذة بتصرّف من ألفاظ الخبر .

ينظر: المصباح للجرجانيّ: (٣٧)، وشرح الفوائد الغياثيّة لطاش كبرى زاده: (٢١).

(١) في الأصل : « أيْ »، والصّواب من : أ، ب .

(٢) في الأصل، ب : « قلت » والصّواب من : أ . وهو المناسب للسِّياق . والموافق للمفتاح .

(٣) فقد حكم بمفهوم القيام لمفهوم ضمير الغائب : «هو » . وإنّما أورد المسند إليه في المثال ضمير غائب؛ ليصحَّ جعْله صلةً للموصول في المثال الّذي يذكره فيما بعد . فيجمع بين الحكم الموقع والحكم المشار إليه بمثالين متقاربين في اللّفظ والمعنى، مختلفين في النِّسبة .

(٤) أشار بهذا المثال إلى معلوميّة النِّسبة عند المخاطب باعتبار اتّصاف ذاتٍ بها (الصّلة مع الموصول) .

(٥) أشار بهذا المثال إلى معلوميّة النِّسبة عند المخاطب مطلقـًا .

(٦) أي : الحكم .

التَّصَوُّر. **أن يكون مَعْلومـاً** للمخاطب **قبلُ**؛ أي : قبل الخطاب؛ لِتَصِحَّ[١] الإشارةُ إليه، والحُكْم به أَوْ عليه .

ومرجعُ احتماله[٢] للصِّدق والكذب إلى تحقُّقه من حيثُ هو حكمُ حاكمٍ[٣] معهما؛ أي[٤]: مَعَ الصِّدقِ والكذبِ **بَدَلاً**؛ أي : بطريق البدل؛ لامْتناعِ اجْتماعِهما وتعيُّن أحدهما؛ فإنّه[٥] لو كان لازم[٦] الصِّـدق من حيثُ هو حكـمُ حاكمٍ لَمَا تَحقّق مع الكذب، وبالعكسِ؛ كما هو حكم الماهيَّاتِ من حيثُ هي مع المتقابلات . **وإنْ كان خصوصيَّةُ المحلِّ** ــ أي : المقام؛ ليشْمَل ما من المُخْبِر، وما من مَادَّة[٧] الخبر؛ هكذا قال الأستاذُ[٨]، **قد[٩] تأبى إلاّ أحدهما**؛ كخبرِ اللهِ - تعالى -[١٠]، وكالواحدِ نصف الاثنين؛ فإنَّ خصوصيَّة/ المُخْبِر [٥/أ]

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « ليصحّ » .

(٢) أي : الخبر .

(٣) قصد بقوله : « من حيث هو حكم حاكم »النّظر إلى الحكم من حيث ذاته فقط، وغضّ النّظر عن الاعتبارات الملازمة الّتي تدفع الاحتمال .

(٤) كلمة : « أي » ساقطةٌ من ب .

(٥) أي : الخبر .

(٦) في الأصل : « لازمه ». والصّواب من : أ، ب .

(٧) كلمة : «مادّة » ساقطة من : أ، ب .

(٨) لم أقف على قول الأستاذ في مؤلّفاته - الّتي بين يديّ - ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه .

(٩) «قد » كرّرت في الأصل، ولا وجه لتكرارها .

(١٠) كلمة : «تعالى » ساقطة من : أ .

في الأوَّلِ، والخبرِ في الثّاني تمنع إلاّ الصِّدق، وكخبر مُسَيْلمة[١] الكذّاب، والواحد ضِعْف الاثنين؛ فإنّها تمنع إلاّ الكذب . وهذا - أيضـــاً - زائدٌ على « المفتاح »[٢].

ومرجعُ الصِّدقِ والكذبِ إلى مُطابقةِ الواقعِ وعدمِها؛ وهذا[٣] هو المَشْهُور من الجمهور، وعليه التَّعويل[٤]؛ وعلى هذا لا يكون بَيْنَهما واسطة[٥]، ولأنَّه[٦] بِبُطلِ سائرِ المذاهب فيه لم يحتجْ إلى الاستدلال على حقّيته لتعيُّنه حِينئذٍ لها .

---

(١) هو / أبو ثمامة، مُسَيْلمة بن ثمامة بن كبير، الحنفيّ الكذّاب . ولد ونشأ باليمامة، امتدّ به العمر حتى سمع بأمر محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم . فلم يلبث حتَّى ادَّعى الرِّسالة، وأخذ يتبجّح بأسجاع منكرة يضاهي بها القرآن الكريم، توفي النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قبل القضاء على فتنته . فلمّا تمّ لأبي بكر -رضي الله عنه- الأمرُ جهّز جيشـــاً قويـــاً؛ فحاصره أيّامـــاً باليمامة؛ ثُمّ قضى عليه سنة ١٢هـ .

ينظر في ترجمته : ســـيرة ابن هشـــــام : (٥٩٩/٢ - ٦٠٠)، الكامـــــل في التّاريخ : (٢١٨/٢ ــ ٢٢٤)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النّفيس؛ لابن محمد الديار بكري : (١٥٧/٢) .

(٢) أي : قول المصنّف - رحمه الله - : « وإن كان ... إلاّ أحدهما » فإنّه من الفوائد الّتي زادها على ما جاء في المفتاح .

(٣) في ب : « هذا »بحذف حرف العطف .

(٤) التّعويل : الاعتماد؛ عوّل عليه : اتّكل واعتمد . اللّسان : (عول) : (٤٨٤/١١) .

(٥) فإمّا طابق الواقع فهو صدق، أو لم يطابقه فهو كذب، ولا ثالث .

(٦) في ب زيادة : « لمّا » والسِّياق تامٌّ بدونها .

وقيل[١]؛ والقائلُ هو : الجاحظُ[٢]، وقد يُقال : هو الّذي اشتهر عند العامَّة بجُحَا[٣]، ولعلّه تَخْفيف تصغيره : **مع القَصد** [أي][٤] إلى مطابقة الواقع [وعدمها][٥] مع القَصْدِ

(١) هذا هو المذهب الثّاني .

(٢) هو / أبو عثمان؛ عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ، أديب معتزليّ، له تصانيف كثيرة؛ أشهرها : « البيان والتبين »، « الحيوان »، « المحاسن والأضداد »، « البخلاء » فُلِج في آخر عمره، وتوفّي سنة ٢٥٥هـ .
ينظر في ترجمته : الفهرست : (٢٠٨ - ٢١٢)، تأريخ بغداد؛ لأبي بكر البغدادي : (٢١٢/١٢ - ٢٢٠)، معجم الأدباء : (٧٤/١٦، ١١٤)، وفيّات الأعيان : (٤١٢/٣ - ٤١٧، سير أعلام النّبلاء : (٥٢٦/١١ ــ ٥٣٠) .

(٣) هذا احتمالٌ بعيد وينأى به عن الصّواب عدّة أسباب، منها :
١) ثبوتُ أخبارٍ متواترة تدلّ على اشتهار جحا قبل مجيء الجاحظ؛ منها :
أ ــ ما ذكره صاحب الأعلام : (١١٢/٢) أنّه وجد على هامش مخطوطته من« المستقصى » للزّمخشريّ بيتاً لعمر بن أبي ربيعة؛ يقول فيه :
دلّهت عَقْلي، وتَلعبت بي حتّى كأنّي من جنُوني جُحَا
ب - ما ورد عن أبي العتاهية أنّه قال (أبو العتاهية أخباره وأشعاره : ٤٨٨) :
دلّهني حُبُّها وصَيَّرني مثلَ جُحَا شُهْرةً ومَشْخلبة .
وعمر بن ربيعة، وأبو العتاهية كلاهما - ولا شكّ - متقدّم على الجاحظ .
٢) ما نقله الميدانيُّ في مجمع الأمثال : (٣٩٦/١ - ٣٩٧) من أنّ جحا هو أبو الغُصْن الكوفيّ الفزاريّ وأنّه كان في الكوفة إبّان ثورة أبي مسلم الخراسانيّ .
٣) ما ثبت عن الجاحظ نفسه في بعض مؤلّفاته أنّه ساق أخبارًا عن جحا .
ينظر : رسائل الجاحظ : (٢٣٩/٢)، وكتاب البغال : (٣٧) .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب . وعليه درج الشّارح .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب، ومثبت من : أ .

والاعتقاد : **فحيثُ لا قَصْدَ لا**[١] **صدقَ ولا كذبَ**[٢] **لقوله**[٣]- **تعالى** -: ﴿**أَفْتَرَىٰ عَلَى اللهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ**﴾[٤]؛ وجهُ الاستدلال بالآية : أنَّهم[٥]- وهم أهْلُ العربيّة - جعلوا دَعْواه الرِّسَالة من جنس كلامِ المجنون - الَّذي ليس صادقًا عندهم - قَسيمًا للكذب؛ فلا يكون صَادقًا ولا كاذبًا؛ فثبتت[٦] الواسطةُ، وما ذلك إلاَّ لأنَّ المجنون لا يقُول عن قصدٍ واعتقاد .

والجوابُ: أَنَّ الافْتراءَ أَخصُّ من الكذبِ المطلق؛ لأنَّهُ كذبٌ خاصٌّ؛ [لأنَّه كذبٌ مع القَصْد][٧] فمقابلُهُ قد يكون - أيضًا -

---

(١) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي ب : « فلا » .

(٢) وعلى هذا المذهب فإنّ التّقسيم رُباعيّ؛ لأنّ الحكم المطابق إن كان مع قصد المطابقة فالخبر صادق، وإن لم يكن كذلك؛ فإمّا أن لا يكون معه قصد أصلاً، أو يكون معه قصد إلى عدم المطابقة وهذان الخبران غير صادقين ولا كاذبين . والحكم الغير مطابق إن كان مع قصد عدم المطابقة فالخبر كاذب، وإن لم يكن كذلك؛ فإمّا أن لا يكون معه قصد أصلاً، أو يكون مع قصد إلى المطابقة وهذان الخبران ــ أيضاً ــ ليسا بصادقين ولا كاذبين .

(٣) هكذا -أيضاً- في أ، ب . وفي ف : « كقوله »، والمثبت أولى؛ لمقام الاحتجاج.

(٤) سورة سبأ : من الآية ٨ .

(٥) أي : مشركي قريش .

(٦) في أ، ب : « فثبت » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

نَوْعـًا آخر من الكذب[١]. فالحاصلُ أنَّهُما نوعانِ من الكذب جُعلا قِسْمَين؛ فَلاَ[٢] يَلزم الواسطة؛ وهذا زائدٌ على « المفتاح » .

وقيل - والقائلُ هو : النَّظَّام[٣]- : **إلى مُطابقة الاعتقاد وعدمها**؛ أي: مَرجعُ الصِّدق والكذب إلى مُطَابقة الحكم لاعتقاد المخبر أوْ ظَنِّه، وإلى عَدم المُطَابقة لذلك[٤]؛ سواءٌ كان ذلك الاعتقادُ أَوْ الظَّنُّ خطأً أَوْ صواباً[٥]؛ **ولذلك**[٦] **يتَبَرَّأُ عن الكذب بدعوى الاعتقاد أَوْ الظَّنِّ**؛ أي:

---

(١) وهو الكذب مع عدم القصد . والمعنى على هذا : افترى أم لم يفتر؛ لأنَّهم عبّروا عن عدم القصد بالإخبار حال الجنون .

(٢) في أ : « فلم » .

(٣) هو/ أبو إسحاق؛ إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصريّ، النّظّام . من أئمة المعتزلة تكلّم في القدر، وانفرد بآراءٍ خاصّةٍ تابعته فيها فرقةٌ من المعتزلة، سُمّيت بـ« النّظّاميّة » . ومن آرائه المشهورة : القول بالصّرفة . اختلف في وفاته؛ فقيل : في خلافة المعتصم، وقيل : في خلافة الواثق .

ينظر في ترجمته: الفهرست: (٢٠٥ - ٢٠٦)، أمالي المرتضى: (١/١٨٧ - ١٨٩)، الملل والنّحل؛ للشّهرستاني : (١/٥٣ ــ ٥٩)، سير أعلام النّبلاء : (١٠/٥٤١ ــ ٥٤٢)، طبقات المعتزلة؛ لابن المرتضى: (٤٩ ــ ٥٢) .

(٤) في ب : « كذلك ».

(٥) وعلى هذا لا يكون بينهما واسطة؛ لأنَّ المخبر إن كان معتقدًا لما يخبر به فهو صادق وإلاّ فهو كاذب .

(٦) في ب : « وكذلك ».

الدَّليل عليه : أنّه يُتَبرَّأُ عن الكذب بدعوى الاعتقاد أَوْ الظَّنِّ متى ظهَر خَبَرُه بخلاف الواقع؛ أي : إذا قيل له : كَذَبْتَ؛ يقول : لا؛ بل قُلْتُه بناء على اعتقادي؛ كما قالت عائشـــــةُ[1]- رضي اللهُ عنها - : « مَا كَذَب؛ ولكنَّه وَهِمَ »[2]؛ فلو لَمْ يكن الكذبُ مخالفةَ الاعتقاد لَمَا قِيل .

---

(١) هي / أمُّ المؤمنين؛ عائشة بنت أبي بكر الصدِّيق؛ زوج النَّبيّ صلّى الله عليه وسلّم . ولدت بعد المبعث النّبويّ بأربع سنين، وبنى بها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بعد وقعة بدر . كانت غزيرة العلم؛ يسألها أكابرُ الصّحابة . نزلت فيها آيات من القرآن الكريم . توفّيت سنة ٥٨هـ .
ينظر في ترجمتها : الطّبقات الكبرى؛ لابن سعد : (٥٨/٨ ــ ٨١)، الاستيعاب : (١٨٨١/٤ ــ ١٨٨٥)، تذكرة الحفّاظ؛ للذّهبي : (٢٧/١ ــ ٢٩)، الإصابة في تمييز الصّحابة؛ لابن حجر العسقلاني : (١٦/٨ ــ ٢٠) .

(٢) جزءٌ من حديث ورد بهذا اللفظ أو قريب منه في سنن التّرمذي : (٣٢٧/٣، ٣٢٨، ٣٢٩) تحت رقم (١٠٠٤) كتاب الجنائز، باب : ما جاء في الرّخصة في البكاء على الميّت .
ونصُّ إحدى رواياته : « عن ابن عمر، عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم قال : « الميِّتُ يُعَذَّبُ ببُكاء أهله عَلَيه » فقالت عائشة : يَرْحَمُهُ الله ! لم يَكْذب ولكنَّه وَهِمَ. إنَّما قَالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لرَجلٍ مات يهوديـــاً : إن الميِّتَ ليعذَّب، وإنَّ أهلَهُ ليبْكون عليه » .
قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث صحيح وقد روي من غـــير وجـــه عن عائشة : سنن التّرمذيّ (٣٢٩/٣) .
وللحديث شواهد تؤازره مطوّلة ومختصرة في صحيح البخاري : (١٧٢/٢، ١٧٣)، وصحيح مسلم : (٦٤١/٢، ٦٤٢) وسنن ابن ماجه : (٥٠٨/١)، وسنن النّسائيّ : (١٧/٤)، و سنن أبي داود : (٤٩٥/٣) .
وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميِّت بالبكاء عليه، وقد سرد الحافظ ابن حجر أقوالهم في « الفتح »(١٨٣/٣) وما بعدها . =

ومِمَّا يُحقّق[١] ذلك[٢] قولُه - تعالى -: ﴿وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[٣]؛ كذّبَهم في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ﴾[٤] مَعَ مُطابقته للواقع؛ لأنّه لَمْ يُطابق اعْتِقادَهم؛ فعُلِم أنّ المُعْتَبَر هو مُطابقةُ الاعتقادِ لا الواقِع.

والجوابُ: أنّه يستلزمُ تَكذيبَ اليهوديِّ في قوله: «الاسلامُ حقٌّ»، وتصديقَه في خلافِه. والإجماعُ يخالفُه[٥]. و﴿لَكَاذِبُونَ﴾ أي[٦]: فيما يُشعر به / «إنّ واللاّم واسميَّة الجُملة»؛ من كون الشَّهادةِ من صميمِ القلبِ. [٥/ب]

= أمّا قوله: «وَهِم ــ بالكسر ــ فمعناه: الغلط». غريب الحديث، لابن الجوزيّ: (٢/٤٨٦).

(١) في الأصل: «يحقّقه». والصّواب من أ، ب.

(٢) أي: قول النّظّام.

(٣) سورة المنافقون: من الآية ١.

(٤) سورة المنافقون: من الآية ١. والآية كاملة: ﴿إِذَا جَآءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾.

(٥) في أ، ب، ف: «بخلافه» وهما بمعنى.

(٦) «أي» ساقطة من: أ، ب.

الجوابُ[١] بوجهين : بالمناقضة[٢] جدلاً، والحلّ[٣] تحقيقـــاً .

أمَّا المناقضةُ[٤]: فأَنْ[٥] يُقال : لوْ صحَّ ما ذكرتُم للـــزِمَ تكـــذيبُنا لليهوديّ[٦] إذا قال : « الإسلامُ حقٌّ »؛ لعدم مُطابقته لاعتقاده، وتصديقُنا له في خلافه؛ أيْ : إذا قالَ : « الإسلامُ باطلٌ »؛ لمطابقته له؛ لكنَّه خلاف الإجماع .

وأمّا الحلُّ فهو : أنّه لَمْ يتبرّأ عن الكذب؛ بلْ عن مَذَمَّة الكذبِ وتعَمُّده المستلزمِ للتّوبيخِ عليه . ولظهورِه[٧] لَمْ يَتعرَّض لَهُ[٨] المصنِّفُ .

والجوابُ عن الآية : أنَّهُ ليسَ المرادُ أنَّهم لكاذبون في مقولهم[٩]؛ بل فيما يُشعر به كلمة : « إنَّ، واللاّم، واسميّة الجملة »؛ من كَوْن شهادتهم

---

(١) في ب : « والجواب » .

(٢) في أ، ب : «بالمعارضة».

والمُناقضة لغةً : ضدُّ الإبرام . ينظر : اللّسان : (نقض) : (٢٤٢/٧) .

وهي اصطلاحـــاً : بيان تخلُّف الحكم المدّعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلّل الدّالّ عليه في بعض من الصُّور . التّعريفات للجرجانيّ : (٣١٥) .

(٣) الحلُّ : الفَتْح والنَّقض . وحلّ العُقدة يَحُلُّها حلاً : فتحها ونقضها فانـــحلّت . اللّسان : (حلل) : (١٦٩/١١) .

(٤) في أ، ب : « المعارضة ».

(٥) في ب : « بأن ».

(٦) في أ، زيادة : « أي »، والسّياق تامٌّ بدونها .

(٧) أي : الوجه الثّاني : «الحلّ».

(٨) في أ، ب : تأخير «له » بعد كلمة : «المصنِّف » .

(٩) وهو قولهم : ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ﴾ .

من صميمِ القَلْب[١]. هذا هو كَمَا أجابَ في « المفتاح »[٢]، لكن له وجُوه أُخرى[٣]؛ كما يقال : إنَّهم لكاذبون[٤] في شهادتهم؛ إمَّا لإشعارها عُرفًا بالعِلْم؛ لأنَّ من قال : « أشْهد بكذا » تَضَمَّن[٥] أنّي أقوله عن عِلم[٦]، وإن كان الشَّهادة بمجرّدها تحتمل العِلْم والزُّور، وتقيّد بهما لُغَةً[٧]. وإمّا لأنّهم زَعَموا أنَّ شَهَادَتهم بذلك مُسْتَمِرَّةٌ[٨] غيبةً وحضورًا [لقولهم نَشهد على طريقة قوله: ﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[٩]][١٠]. أوْ أنَّهُم كاذبون في تَسْميتهم إخبارَهم شهادةً؛ لأنَّ الإخبارَ إذا خَلاَ عن مُواطأة القَلب[١١] لَمْ يكُن شهادةً - في الحقيقة -.

---

(١) لأنّ كل واحد من الثّلاثة المتقدّمة يفيد تأكيد الخبر ــ كما سيأتي ــ .

(٢) ينظر ص : (١٦٧) .

(٣) تنظر هذه الوجوه في الكشّاف : (٤/٥٤٠) .

(٤) في الأصل : « كاذبون » . والمثبت من : أ، ب؛ لكونه موافقًا للفظ الآية الكريمة واستئناسًا بورود الكلمة هكذا في الجواب المتقدّم .

(٥) في أ : « يتضمّن » .

(٦) والعلم اعتقاد جازم ثابت، ولم يكن لهم اعتقاد جازم .

(٧) وعلى هذا فليس ثمّة مانع أن يطلق على قولهم : ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ﴾ شهادة مع أنّه ليس كذلك ــ في حقيقة الأمر ــ باعتبار الأصل اللّغويّ .

(٨) في ب : « لمستمرة » .

(٩) سورة البقرة : من الآية ١٥ .

(١٠) من بداية المعقوف الأول إلى نهاية قوله : ﴿ نَشْهَدُ ﴾ مثبت من : أ، ب . وما جاء بعده إلى المعقوف الثّاني مثبت من : أ .

(١١) في ب : « عن المواطأة » .

أوْ أنَّ المعنى : لكاذبُونَ فيما عند أنفُسهم؛ لاعتقادهم أنَّهُ خبرٌ على خلاف ما عليه حالُ الْمُخبَر عنه[١]. أَوْ أَنَّهم قومٌ كاذبُون[٢] شأنُهم الكَذب وإن صَدَقوا في هذا الخَبَر؛ وذلك لا يُخرْجهم عَن[٣] زُمْرةِ الكاذبين[٤].

ثُمَّ البحثُ في الخبر إمَّا عن الإسناد أَوْ عَنْ طرفيه؛ أي : المُسْنَد والمُسْنَد إليه، **أَوْ عَنْ وَضْع كُلٍّ منهُما عند صاحبِه، أوْ عن وَضْعِ الجُمْلَتين[٥] إذا تَعَدَّدت؛ ففيه أَرْبعةُ فُنون .**

إذا[٦] عَرَفْتَ أنَّ الخبرَ يَرْجعُ إلى الحُكم[٧] بمفهومٍ لمفهوم[٨]؛ وهو الَّذي نُسمِّيه: الإسناد الخبريّ؛ كقولنا: « شيءٌ ثابتٌ »، « شيءٌ لَيْس

---

(١) في ب زيادة : « في الواقع عنه » .

(٢) في أ، زيادة : «من» والمعنى أبلغ بدونها .

(٣) في أ : « من » .

(٤) وحاصل الأجوبة : أَنَّ تكذيبهم إمَّا عائد إلى الجملة الأولى : ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ﴾ أوْ إلى الجملة الثّانية : ﴿ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ أو لا يعود إلى شيء من الجملتين البتّة لأنَّ شأنهم الكذب . وفي جميع ما تقدّم لا يستقيم الدّليل .

(٥) في ب : « الجملة » .

(٦) في أ، ب : « لما » .

(٧) في ب : « حكم » .

(٨) تقدّم التّصريح بهذا ص : (٤٣) من هذا القسم .

بثابت»؛ فأنت في الأوّل تحكم بالثُّبوت للشَّيء، وفي الثَّاني باللاّثُبوت - فاعرف[١] أنَّ الاعتبارات الرَّاجعة إلى الخبرِ ثَلاثةٌ :

اعتبارٌ يرجعُ إلى نفسِ الإسناد من حيثُ هو حكمٌ؛ من غير التَّعَرُّضِ/ لكونه لغويـًّا أَوْ عَقْليـًّا؛ فإنّه وظيفةٌ بيانيّةٌ؛ بل من حَيْثُ هو [٦/ب] مجرَّد عن لام الابْتداء[٢] أَوْ غير مجرَّد - مثلاً[٣].

واعتبارٌ يرجع إلى طَرَفي الإسنادِ لا من حيثُ الحقيقةُ والمجاز؛ بلْ من حيثُ هُمَا هُمَا[٤] لكونه[٥] محذوفـًا أَوْ ثَابتـًا، مُعَرّفـًا أَوْ مُنَكرًا .

واعتبارٌ يرجعُ إلى وضعِ كُلٍّ من الطّـرفين عِنْـد صَـاحبه - أي: الطَّـرف الآخـر - ونِسـبته إليـه؛ مـن التَّقـديم

---

(١) بداية جملة الجواب للشَّرط المتقدّم : « إذا » .

(٢) في أ زيادة : « مثلاً »، وسيأتي في نهاية الجملة ما يغني عن إيرادها هنا .

(٣) قوله : « مثلاً » إشارةٌ ظاهرة إلى عدم تعلُّق الاعتبار بلام الابتداء لذاته؛ بل إلى كلّ أداة أوْ تركيب تؤدّي مُؤدّاه؛ من كلّ ما يزيد الحكم قُوَّة وثبوتـًا؛ فيدخل في ذلك: القسم، ولامه، ونونَي التّوكيد، وإنّ، وتكرار التّركيب ... إلخ .
فالحكـم المجـرّد؛ كقولنا : « زيدٌ عارفٌ »، وغير المجرّد؛ نحو : « عـرفـت عرفت »، و« لزيد عارف »، و« إنّ زيدًا عارف »، و«إنّ زيدًا لعارف »، و« والله لقد عرفت »، أو «لأعرفنّ » .

(٤) « هما » الثّانية ساقطة من ب . ومُراده بقوله :« من حيث هما هما » : من حيث كون الطّرفين مسندًا ومسندًا إليه .

(٥) في أ : « ككونه » والمعنى معهما واحد .

والتّأخير وغَيْرهما[١].

هذا إذا كانت الجُمْلةُ الخبريّةُ مُفرَدَةً؛ أَمَّا إذَا تَعَدَّدت فَلوضعِ كُلٍّ من الجُمْلتين عندَ صاحبتها[٢]- أيضًا - اعتبارٌ آخر؛ من الفصلِ والوصلِ وغيرِهما[٣].

وجعلَ لكلِّ اعتبارٍ فنًّا، فالفنونُ[٤] أربعة[٥].

واعلم : أَنَّه[٦] في وضع الفنون خَالفَ السَّكَّاكيَّ؛ لأنَّه[٧]وضعَ لكلٍّ من الطّرفين فنًّا، ولم يَضَعْ[٨] للوَضْع فنًّا مُسْتقلاً؛ بَلْ ذكره في خِلالِ

(١) كالقصر - مثلاً - .

(٢) في الأصل : « صاحبها » والصّواب من : أ، ب .

(٣) كالإيجاز والإطناب والمساواة .

(٤) في الأصل : « والفنون » والصّواب من : أ، ب؛ لأنّ الفاء أفصحت عن جواب شرط مقدّر . تقديره : « إذا كان الأمر كذلك فالفنون .. » .

(٥) يلحظ أنّ الشّارح - رحمه الله - أورد الاعتبارات نفسها الّتي ذكرها المصنِّف غير أنّه فصّل القول فيها عندما نظر إليها من زاويتين؛ الأولى : في إطار الجملة الواحدة وجعل التّقسيم ثلاثيًّا، الثّانية في إطار الجملة مع أختها، فزاد اعتبارًا رابعًا . وبذا انتهى إلى ما انتهى إليه من كون الفنون أربعة .

(٦) أي : المصنّف .

(٧) أي : السّكّاكيُّ .

(٨) في ب : « يوضع »؛ وهو خطأٌ ظاهر .

فَنَّي الطَّرفين[١]، بخلافه[٢]؛ فإنَّهُ وَضَع للطَّرفين كِليهما فنـــًّا، وللوضْع فَنـــًّا؛ وهَذا أخْصر، وأَوْفق للنَّظم الطَّبيعيِّ .

(١) ينظر : المفتاح : (١٦٧)، والتّقسيم عند السَّكّاكيِّ ثلاثيٌّ : « فَنٌّ يرجع إلى حكم، وفَنٌّ يرجع إلى المحكـــوم له، وهـــو المســـــند إليه، وفَنٌّ يرجع إلى المحكوم به؛ وهو المسند » .

(٢) أي : المصنِّف .

الفنُّ الأوّلُ : في الإسنادِ .

قدَّمَ الفنَّ الرَّاجـــع إلى الإســـنادِ على الأخوات[١]ـــ وإنْ كان بحسبِ الوُجود مُتأخّرًا لتأخُّرِ النِّسبةِ عن المُنْتسبين؛ لأنَّه هو المقْصُودُ من الخبرِ؛ فله التَّقَدُّم[٢] بحسب الشَّرف .

قد يُريدُ به المُتكلِّمُ أن يُعلمَ منه الحُكْمَ؛ نحو : « زيدٌ قائمٌ »، لِمَن لا يَعْلمه؛ أي : لمخاطَبٍ لا يعلمُ قيامَ زيدٍ . **ويُسَمَّي : فائدةَ الخبرِ، وقدْ يُريدُ؛** أي : المتكلِّمُ بـــه؛ أي : بالخبرِ، **أن يُعلمَ أنَّه يَعْلمُه؛** أي : يُعْلم المخاطبَ أنَّ المتكلِّمَ يعلمُ ذلك الخبر؛ **نحو قولك : حفظتَ التَّوراةَ؛ لمن قَد حفظها**[٣]؛ أي : لمُخاطبٍ حفظَ التَّوراة؛ فإنَّه لا يُريد[٤] به إعلامُ المخاطب بأنَّه[٥] حافظٌ للتَّوراة لامتناعِ إعلامِ المعلوم؛ بلْ يُريدُ إعلامَه بأنَّه[٦] يَعْلَمُ أنَّه حافظٌ للتَّوراة . **ويسمّى**[٧]**: لازمَ فائدةِ الخبرِ.**

---

(١) هكذا في الأصل ب . وفي أ : « الإخوان ».

(٢) في أ : « التّقديم » .

(٣) في ف، ب : « حفظه » بدون تأنيث الضّمير؛ على أنّه بمعنى الكتاب . وكلا الوجهين جائز .

(٤) في الأصل : « يُراد » والمثبت من : أ، ب . وهو الموافق للسِّياق .

(٥) أي : المخاطَب .

(٦) أي : المتكلِّم .

(٧) في أ، زيادة : « العلم بعلم المتكلّم بالحكم » والسِّياق تامٌّ بدونها .

والأُولى[١] بدون هذه[٢] تمتنعُ[٣] من غير عكسٍ[٤]؛ هذا [على][٥] ما هو المشهور من القومِ؛ إذْ قالوا : من الضَّرُوريَّاتِ لكلِّ عاقلٍ أَنْ يقصدَ[٦] بالخبرِ إفادة المخاطبِ، وإلاَّ كان[٧] الإخبارُ عَبَثـًا؛ لكنَّ الحقَّ أنَّه بحسبِ مُقْتضى الظَّاهر، أوْ منْ حيثُ هو الخبر، أوْ بحسبِ[٨] الغالب؛ لأنَّ قَصْدَ[٩] حَنَّة أمِّ

---

(١) في الأصل : « والأوّلُ » . والمثبت من : أ، ب؛ وهو الموافق لما في المفتاح . والمراد بها : فائدة الخبر .

(٢) اسم الإشارة يعود إلى لازم الفائدة، وقد أنَّثه باعتباره فائدة ــ أيضـًا ــ .

(٣) في الأصل : « يمتنع ». والمثبت من : أ، ب؛ وهو الموافق لما في المفتاح .

(٤) والمعنى : أنَّ كلَّ من أفدتَّه فائدة الخبر أفدتَّه ضمنـًا لازم الفائدة، وليس من أفدتَّه لازم الفائدة أفدتَّه فائدة الخبر .

وهو ما عبَّر عنه الخطيبُ القزوينيُّ ــ رحمه الله ــ بقوله (الإيضاح : ٦٧/١) : «أي: يمتنع أن لا يحصل العلم الثّاني من الخبر نفسه عند حصول الأوَّل منه؛ لامتناع حصول الثّاني قبل حصول الأوَّل، مع أنَّ سماع الخبر من المخبر كافٍ في حصول الثّاني منه . ولا يمتنع أن لا يحصل الأوَّلُ من الخبر نفسه عند سماع الثّاني منه، لجوازِ حصول الأوَّل قبل حصول الثّاني، وامتناع حصول الحاصل » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٦) في ب : « القصد »، ولا يستقيم معها ظاهر السِّياق .

(٧) في ب : « لكان »، ولا يستقيم معها السِّياق إلاَّ بتأويل؛ هو تقدير إنْ قائمة مقام لو .

(٨) قوله : « مقتضى ... بحسب » ساقط من : أ،ب، وليس مخلاً بالمعنى؛ لأنَّ ما تميّز به الأَصلُ من زيادة فضلة، مكرّرة للمعنى الّذي أثبتته بقيةُ النُّسخ الأخرى .

(٩) في ب زيادة : «خبر » والمعنى تامٌّ بدونها .

مريم في قولها : ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾[١] ليسَ إلى إفادةِ فائدة الخبر، ولا إلى إفادةِ لازمها؛ لشُمولِ علمِ الله ــ تعالى ــ؛ بلْ إلى إظهارِ التَّحسُّرِ، وإنشاء[٢] التَّأسُّف، أوْ غيره[٣]، وَكَم مثلها في القرآن![٤].

[٦/ب] **ومن / حقِّ الكلامِ عقلاً**؛ أي : العقلُ يَحْكُم بأنَّ حقَّ الكلامِ **أن يكونَ بقدرِ الحاجةِ**، مُفْرَغاً في قالبِ[٥] المرادِ؛ **لا أزْيَدَ** وإلاَّ كان[٦] هَذَرًا[٧]، **ولا أنقصَ** وإلاَّ كان[٨] حَصَرًا[٩].

---

(١) سورة آل عمران، من الآية : ٣٦ .

(٢) هكذا في الأصل . وفي أ : « إفشاء » وهو تحريفٌ ظاهر . والكلمة ساقطة في ب .

(٣) وهو بذلك يشير إلى أنَّ الخبر يأتي لغير الغرضين الأصليين ــ فائدة الخبر، لازم الفائدة ــ؛ بل يأتي لأغراض أخرى تُفهم من السِّياق وقرائن الأحوال، وتعرف بالأغراض النّوعيّة للخبر؛ منها : إظهار التحسّر وإنشاء التأسّف؛ الّذي أشار إليه الشّارح في خبر أمِّ مريم ــ عليها السّلام ــ .

(٤) خالف المصنِّف ــ رحمه الله ــ صاحبَ المفتاح بتأخيره الحديث عن أغراض الخبر وكان حقّه أن يُذكر حيث يُذكر مرجعُ الخبر والصِّدق واحتمالهما ــ كما فعل السَّكّاكيّ ــ، وإنّما أخَّره ــ ههنا ــ ليبني عليه الكلام في الاحتياج إلى تأكيد الإسناد وعدمه؛ وهو الّذي بدأه بقوله : «ومن حقِّ الكلام عقلاً».

(٥) القالبُ والقالَبُ ــ بدون إضافة ــ : الشَّيءُ الّذي تُفْرغ فيه الجواهر؛ ليكون مثالاً لما يُصاغ منها . اللّسان : (قلب) : (١/٦٨٩) .

(٦) في أ، ب: « لكان »، ولا يستقيم معها السِّياق إلاَّ بتأويل؛ هو تقدير «إن» قائمة مقام لو.

(٧) الهَذَرُ : الكلامُ الّذي لا يُعْبأُ به، والهَذَرُ : الكثيرُ الرَّدئ، وقيل : سقط الكلام. اللّسان : (هذر) : (٥/٢٥٩) .

(٨) في أ، ب: « لكان »، ولا يستقيم معها السِّياق إلاَّ بتأويل؛ هو تقدير «إن» قائمة مقام لو.

(٩) الحَصَرُ : ضَرْبٌ من العِيِّ . اللّسان : (حصر) : (٤/١٩٣) .

فالخطابُ بالخبرِ إمَّا[١] **مع خالي الذِّهن** عن الحُكْمِ بأحدِ طرَفي الخبرِ على الآخرِ نَفْيـًا[٢] أَوْ إِثْبَاتـًا، وعن[٣] التَّردد فيه؛ **فَيُجَرَّدُ عن المُؤَكِّدات**، ولا يُشَمّ رَائحتُها، وَكَفى في انْتقاش[٤] ذِهْن المُخَاطب حينئذ بالحُكْم مُجَرَّدُ الإسناد؛ لمصادفته[٥] خاليـًا؛ فإنّ المحلّ الخَالي[٦] إذا كانَ فارغـًا تمكَّنَ فيه نقشٌ يَرِدُ عليه أشدّ تَمَكُّنٍ :

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى

فَصَادَفَ قَلْبِي خَالِيًا فَتَمَكَّنَا[٧]

---

(١) هذا شروع في بيان أنواع الخبر من حيث التَّأكيد وعدمه بالنَّظر إلى المخاطب، وهو ما يُعرف ــ بلاغة ــ بأضرب الخبر : « الابتدائيِّ، الطلبيِّ، الإنكاريّ » .

(٢) في أ، ب : « وإثباتاً » بالعطف بالواو؛ دون « أو ».

(٣) في أ : « أو عن » بالعطف بأَوْ . و« عن » ساقطةٌ من ب .

(٤) الانتقاش ــ في الأصل : ما يحدثه النَّقّاشُ على فصّ الخاتم . ينظر : اللِّسان : (نقش) : (٣٥٩/٦)، واستعارته هنا لما يوقع في الذِّهن .

(٥) أي : ذهن المخاطب .

(٦) كلمة : « الخالي » ساقطة من : أ، ب، وحذفها هو الأنسب؛ للسَّلامة من التَّكرار؛ لأنَّ الخالي لا يكون إلاَّ فارغاً .

(٧) البيتُ من الطَّويل، والاستشهاد به معنويّ . وقد اختلفت المصادرُ النّاقلة له في تحديد قائله، وفي روايته؛ حيث ورد عند الجاحظ منسوبـًا إلى مجنون بني عامر؛ برواية : «قلبي فارغـًا » في البيان والتّبيين؛ للجاحظ : (٤١/٢ ــ ٤٢)، ورواية : « قلبـًا خاليـًا » في الحيوان : (١٦٩/١، ١٦٧/٤)، وبهذه الرّواية منسوبـًا إلى ديك الجن؛ عبد السّلام بن رغبان في ديوانه : (١٠٨)، كما ورد في عيون الأخبار؛ لابن قتيبة : (٩/٣) منسوبـًا إلى عمر بن أبي ربيعة؛ برواية : « قلبـًا فارغـًا »، ووردَ ــ أيضـًا ــ منسوبـًا إلى ابن الطّثريّة في الموازنة : =

نحو: « **زيدٌ قائمٌ** »؛ مثال المجرَّد[١]عن المؤكِّدات، **ويُسمَّى : ابتدائيًّا**؛ لأنَّه يقعُ غالبًا في ابتداء الكَلام[٢]. وقوله : **لأنَّ المحلَّ الخالي يَتمكَّن فيه كلُّ نقْشٍ يَرد عليه** : تَعْليلٌ لقوله : « فيُجرَّد » .

وإمَّا مع مُتَحيِّرٍ[٣] طالبٍ[٤] للحُكم، **طَرَفاه** ــ أي : طَرَفا الإسناد[٥]ــ حاصلان **عندَه دُونَ الحكمِ** والإسناد؛ **فهو** ــ أي : المُتَحيِّر[٦]ــ **بَيْنَ بَيْنَ**[٧]؛ أي : بَيْن الإسنادِ وبينَ اللاَّ إسناد؛ **فيؤكِّد** للاحتياجِ إليه لزَوال التَّحيُّر . **نحو** : « **لزيدٌ قائمٌ** »؛ مُؤكَّدًا بلام الابتداء، و« **إنَّ زيدًا قائمٌ** »؛ مُؤكَّدًا بإنَّ التَّحقيقيّة . **ويُسَمّى : طَلَبيًّا**؛ لكونِ المخاطبِ طالبًا لَه .

= (٦٩) برواية عيون الأخبار، وفي محاضرات الأدباء ومحاورات الشّعراء؛ للأصفهانيّ : (٢٩/٢) برواية الحيوان . أمَّا الرّواية الّتي استشهد بها الشّارح فقد وردت عند السَّكّاكيّ في المفتاح : (١٧٠)، وتابعه فيها الطِّيبيّ في التِّبيان : (٢٢٨)

(١) في ب : « للمجرِّد » .

(٢) أي : من غير سَبْق طلب أوْ إنكار .

(٣) المُتحيِّرُ : هو الّذي لم يهتد لأمره . ينظر : اللِّسان : (حير) : (٢٢٢/٤) .

(٤) كلمة : « طالب » أدرجت ضمن كلام الإيجيّ في أ . وليست موجودة في ف .

(٥) أي : المسند إليه والمسند .

(٦) في أ، ب : « فالمتحيِّرُ » .

(٧) أصله كما ذكره الشّارح عقبه أي : «بين الإسناد وبين اللاّ إسناد » أو «بين الإثبات وبين السَّلب »؛ فحذف المضاف إليه من كليهما ورُكِّب المضافان فجُعلا اسمًا واحدًا فبنيا .

وقولُه : « طرفاه عنده » جملةٌ وقعت صفة لقوله : « مُتَحيِّر » .

وإمَّا[١] **مَع مُنْكرٍ يَحْكُم بخلافه**؛ أيْ : بخلاف ما عِنْدَ المُتكلِّم، **فيُزادُ**[٢] **توكيدُه بحسب قوَّة إنكاره**؛ أي : بحَسب ما أُشْرِبَ[٣] من الإنكارِ في اعتقاده، لـيَرُدّه ــ أي : المُتَكَلِّمُ المخاطبَ ــ[٤] إلى حُكْم نفسه. **نحو** : « **إنَّ زيدًا لَقائمٌ** »؛ لمن يُنْكرُ القيامَ، وَ « **وَاللهِ إنَّ زيدًا لقائمٌ** »؛ لمن يُبالغُ في إنكار القيامِ، **ويُسمَّى إنكاريًّا** . **ويشهدُ له قولُ رُسُل عيسى ــ عليه السّلام ــ أوَّلاً: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾**[٥]؛ **وثانيًا: إذ بُولغَ في تكذيبهم: ﴿رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾**[٦].

---

(١) في ب: «فإمّا»؛ بالعطف بالفاء . ولا يتناسب مع مثيلاتها في القسمين المتقدّمين قبلها.

(٢) هكذا ــ أيضاً في ف ــ . وفي ب : « فيزداد » .

(٣) الإشْراب : المخالطة . وأُشرب فلانٌ حُبَّ فلانة؛ أي : خالط قلبه . ينظر : اللّسان : (شرب) : (١/٤٩١) .

(٤) في ب : « والمخاطب » ولا وجه له . ويظهر أنّ النّاسخ ــ عفا الله عنه ــ توهّم حركة الحرف السّابق : « الضّمّ » واوًا .

(٥) سورة يس : من الآية : ١٤ .

(٦) سورة يس، من الآية ١٦. وفي أ وردت الآية كاملة: ﴿قَالُوا رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ .

أَرْسل عيسى ــ عليه السلام ــ إلى أهلِ أَنْطَاكِيَةَ[١] اثنين : شَمْعُون، ويُوحَنَّا؛ فكذَّبُوهُما؛ فقوَّاهُما برسولٍ ثالثٍ هو بُولس[٢]، أَوْ حَبيب النَّجَّار، فقالُوا : ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴾، فأَنْكَرُوا[٣] بقولهم : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ ﴾[٤] الآية؛ / فأَجَابُوا بقَوْلهم : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ﴾[٥] الآية. وَلَمَّا كانت الآيةُ مشتملةً على تكذيبِ الرُّسلِ من ثَلاثة أوجهٍ[٦] [٧/أ]

---

(١) أنْطاكية ــ بالفتح، ثمّ السّكون، واليَّاء مخفّفة ــ : مدينة من الثّغور الشّاميّة ، شُهرت بطيب هوائها، وعذوبة مائها، وكثرة خيراتها . حاصرها أبو عبيدة بن الجرّاح وصالحَ أهلَها على الجزية .

ينظر : معجم ما استعجم؛ لأبي عبيد البكريّ : (١/٢٠٠)، و معجم البلدان؛ لياقوت الحمويّ : (١/٢٦٦ ــ ٢٧٠) .

(٢) هكذا في الأصل . وفي أ : « فولس » . وفي ب : « يونس » .

(٣) في ب : « وأنكروا » .

(٤) سورة يس : من الآية ١٥ . وفي أ : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ وسيأتي تمام الآية ضمن ذكر الآيات قريباً .

(٥) في أ : أُتمّت الآية كاملة : ﴿ رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ .

ولمزيد إيضاح نسوق الآيات كاملة؛ قال تعالى : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا الْمُرْسَلُونَ ۞ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ۞ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ الرَّحْمَانُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ۞ قَالُواْ رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾. سورة يس: الآيات: ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ .

(٦) الوجه الأوّل : قوله : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾، والوجه الثّاني : قوله : ﴿ مَآ أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ ﴾، والوجه الثّالث : قوله: ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ﴾.

أكّد إثبات رسالاتهم[١] ــ أيْضــًا ــ بثلاثةِ أوجهٍ : « اللاّمِ، وإنّ، وما في قُوَّة القَسَم[٢] » .

---

(١) في أ، ب : « رسالتهم » .

(٢) أورد المفسِّرون القصَّة بروايات مختلفة متفاوتة طولاً وقصرًا . فمن قائل بأنّ أولئك الرُّسلَ رسلُ الله سبحانه وتعالى، ومن قــائــل بأنّهم رســلٌ لعيسى ــ عليه السّلام ــ، ومنهم من قال بأن أسماءهم : شمعون، ويوحنّا، وبولس . ومنهم من قال بأنّهم : صادق، ومصدوق، وشمعون، وقيل غير ذلك . وكما وقع الاختلاف في الرّسل وأسمائهم وقع الاختلاف في القرية المرسل إليها؛ هل هي أنطاكية أم غيرها ؟ .

وقد رجّح ابن كثير في تفسيره (٣/٥٧٦ ــ ٥٧٧) : «أنّ هؤلاء كانوا رسل الله عزّ وجلّ لا من جهة المسيح ــ عليه السّلام ــ كما قال تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا ... وَمَا عَلَيْنَآ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ ولو كان هؤلاء من الحواريّين لقالوا عبارة تناسب أنهم من عند المسيح عليه السّلام، والله تعالى أعلم . ثمّ لو كانوا رسل المسيح لما قالوا لهم : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ » .

كما رجّح أنّ هذه القرية ليست أنطاكية « لأنّ أهل أنطاكية آمنوا برسل المسيح إليهم، وكانوا أول مدينة آمنت بالمسيح ... فإذا تقرّر أن أنطاكية أول مدينة آمنت؛ فأهل هذه القرية ذكر الله تعالى أنّهم كذّبوا رسله، وأنّه أهلكهم بصيحة واحدة ... » ثمّ « إن قصّة أنطاكيَّة مع الحــواريّين أصــحاب المســيح بعد نزول التَّــوراة، وقد ذكــر أبو سعيد الخدريّ ــ رضي الله عنه ــ وغير واحد من السّلف أنّ الله تبارك وتعالى بعد إنزاله التّوراة لم يهلك أمّة من الأمم عن آخرهم بعذاب يبعثه عليهم ...؛ فعلى هذا يتعيّن أنّ هذه القرية المذكورة في القرآن قرية أخرى غير أنطاكية ... أو تكون أنطاكية إن كان لفظها محفوظــًا في هذه القصّة مدينة أخرى غير هذه =

هذا كُلُّه[١] **إخْراجُ الكلامِ على مُقْتَضى الظّاهر**، وأنَّه في عِلْمِ البيانِ يُسَمَّى : بالتَّصْريحِ[٢].

وإخراجُ الكلامِ على مُقْتضى الظَّاهرِ أخَصُّ من إخراجِ الكلامِ على مُقْتضى الحالِ[٣]؛ لأنَّ العُدولَ عن مُقْتَضى الظَّاهر ــ أيْضًا ــ مُقْتضى الحال، ولا يَنْعَكِس .

وقد يُعدلُ؛ أي : الكلام **عَنْه**؛ أيْ : عن مُقْتَضى الظَّاهرِ، **ويُسمَّى حينئذٍ : إخراج**[٤] **الكلامِ لا على مقتضى الظَّاهرِ؛ فيُقامُ العالِمُ بالفائدةِ ولازمِهَا مُقامَ الجاهل؛ لاعتباراتٍ خطابيَّةٍ**[٥] إقناعيَّةٍ؛ أي : مَظْنُوناتٍ

= المشهورة المعروفة؛ فإنّ هذه لم يعرف أنها أهلكت؛ لا في المِلّة النّصرانيّة، ولا قبل ذلك والله ــ سبحانه وتعالى ــ أعلم » .

ينظر القصّة في : تفسير الطّبريّ (٢٢/١٥٥ ــ ١٥٦)، وفي كشّاف الزّمخشريّ : (٤/١٠ ــ ١١، ومعالم التّنْزيل؛ للبغوي : (٧/١٢)، الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي : (١٥/١٤)، وتفسير ابن كثير : (٤/٥٧٤ ــ ٥٧٧)، وفتح القدير؛ للشّوكاني : (٤/٣٦٣ ــ ٣٦٦) .

(١) أي : الخِطاب المجرَّد مع خالي الذِّهن، والخطاب المؤكّد تأكيدًا طلبيًا مع المتحيّر، والخطاب المؤكّد بأكثر من مؤكّد مع المنكر؛ بحسب درجات إنكاره .

(٢) سُمِّي بذلك لأنّ دلالته على الخاصيّة المرادة واضحة .

(٣) وعلى هذا فإنّ « معناه : مقتضى ظاهر الحال » شرح العلاّمة سعد الدّين التّفتازانيّ على التّلخيص (ضمن شروح المفتاح) : (١/٢٠٨) .

(٤) في الأصل : « بإخراج » . والمثبت من : أ، ب، ف .

(٥) في أ زيادة : « أي » والسّياق تامّ بدونها؛ بل إنّ في إثباتها تكرارًا لها؛ لورودها مرّة أخرى عقب ذلك، وليس من منهج الشّارح تكرارها في الجملة الواحدة .

ومَقْبُولات؛ لا بُرْهَانيَّة . **مَرْجعُها**؛ أي : مَرْجعُ تلك[١] الاعتبارات **التَّجهيلُ** أيْ : تجهيلُ العالِم؛ **لوجوه**[٢] **مُخْتَلفة**؛ كعدم العَمَل بمُقْتَضى علْمه؛ **كَمَا في قوله [تعالى]**[٣]: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِى الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾[٤]؛ ينفي العلمَ عنهم **حيثُ لم يعمَلوا**[٥] به؛ بعلمهم، ولَمْ يَجْروا عَلى سَنَن مُقتضاه **بعد قوله** في صَدْر الآية : ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُواْ** ﴾؛ **مؤكِّدًا باللاَّمِ القسميَّة** واصفــًا لهم بالعلم على سبيلِ التّوكيد القسَميّ .

ونظيرُه؛ أي: نَظيرُ قوله - تعالى - في النّفي والإثبات؛ في أنَّ المتَّصفَ بالشَّيءِ نُزِّل مَنْزلة الخالي عنه بوجهٍ خطابيّ؛ لا في تَنْزيل العالِم مَنْزلة الجـــاهل، **قولُه - تعالى -**: ﴿ **وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ** ﴾[٦] أثْبَتَ الرَّمْيةَ لرسُولِ الله ــ صلّى اللهُ عليه وسلّم ــ؛ إذْ هو الرَّامِي بِحَسَبِ الصُّورة،

---

(١) كلمة : « تلك » ساقطة من ب .

(٢) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : « بوجوه » وهو الموافق لما في المفتاح .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من : أ، ف .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٠٢ . والضّمير في قوله : ﴿ عَلِمُواْ ﴾ عائد إلى أهل الكتاب، وقيل : اليهود خاصّة، أمّا الضّمير في قوله : ﴿ اشْتَرَاهُ ﴾ فهو عائد إلى السِّحر المذكور في صدر الآية .
والخلاق : النَّصيب . ينظر : تفسير الطّبريّ : (٢/٥٤١ ــ ٤٥٣) .

(٥) في ب : « يعلموا » وهو تحريف .

(٦) سورة الأنفال، من الآية : ١٧ . وفي أ ورد ضمن الاستشـــهاد قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَىٰ ﴾ وليس في ف . ولا يستدعيه موضعُ الشّاهد .

ونفاها عَنْه بحسبِ التَّأثيرِ؛ إذْ لا مُؤَثِّر إلاَّ الله ولا سيَّما[1] في الأثرِ العظيمِ الَّذي ليس في قُوَّةِ البشرِ .

رُوي أَنَّه ــ عليه السلام ــ لَمَّا طلعتْ قريشٌ[2] قال : « هذه قُريشٌ

---

(١) في أ، ب : « سيّما » .

(٢) القصَّةُ بلفظ قريب جدًّا من هذا في الكشَّاف : (١٩٧/١) ولم أعثر في كتب الحديث على ما يدلُّ أنَّ هذه القصَّة وقعت يوم بدر ــ كما هو الحال عند المفسّرين ــ بل إنَّ ثَمَّة روايات متقاربة ورد بعضها في صحيح مسلم : (١٤٠٢/٣) وبعضها في مسند الإمام أحمد : (٣٥٤/٧ ــ ٣٥٥) وبعضها في مسند الدّارميّ : (٢٨٩/٢، ٢٩٠) تدلّ على أنَّ تلك الرّمية كانت يوم حنين . وهذا ما أكّده الطِّيبيُّ في فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب « مخطوط » رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية : (٣٣٠) إذ قال : « لم يذكر أحد من أئمّة الحديث أنّ هذه الرّمية كانت ببدر » . غير أنَّ ابن حجر العسقلانيّ ــ رحمه الله ــ في كتابه : الكافي الشَّافي في تخريج أحاديث الكشّاف « طبع مستقلاً عقب تفسير الكشّاف في طبعة دار المعرفة » ــ علّق على قول الطِّيبيّ رادًّا له؛ فقال ص (٦٨) : « وهو تعقيب غير مرضيّ » . ثم ذكر ما يؤكّد أنّ هذه القصّة وردت ببدر مستشهدًا بعدّة روايات وردت عند الواقديّ والطّبريّ . ينظر : الصّفحة السّابقة .

والحقُّ : أنَّ تلك الرّوايات ــ وإن قويت بمجملها وتعدُّد طرقها ــ لا تخلو من ضعف أو انقطاع . ومع ذلك لا أرى مانعًا من الجمع بين الرَّأيين؛ بأنَّ هناك رميتين إحداهما وقعت منه صلّى الله عليه وسلّم يوم بدر، والأخرى يوم حنين . والله أعلم .

ينظر تلك الرِّوايات في مغازي الواقديّ : (٨٠/١ ــ ٨١)، وتفسير الطّبري : (٤٤٤/٣)، وسيرة ابن هشام : (٦٦٨/٢) .

وفي مسند الإمام أحمد : (٤٨٧/٤)، (٤٤٢/٥)، وابن حبّان : (٦٥٠٢)، وأبو نعيم في الدَّلائل : (١٣٩)، والبيهقيّ في الدّلائل : (٢٤٠/٦) ــ أنّ هذه =

قَدْ جَاءت بخُيلائها وفَخْرها[١] يُكذِّبون رَسُولك؛ اللّهمَّ أسْألُك مَا وعدتَّني!؛ فأتاهُ جبريلُ، فقال : خُذْ قَبْضَةً مِنْ تُرابٍ فارْمِهم به؛ فقال النّبيُّ ــ عليه السّلامُ ــ لَعَليٍّ ــ رضي اللهُ عنه ــ لما الْتَقى الجَمْعان : أَعْطِني قَبْضَةً من الحصبَان[٢]؛ فَرمى بها فِي وُجوهِهم، وقال[٣]: شَاهَت الوُجُوه![٤]؛ فلم يَبْقَ كافرٌ إلاّ شُغل بعينه؛ فانهزَمُوا » .

وقولُه ــ تعالى ــ : ﴿ **وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَانَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ** ﴾[٥] أثبتَ لهم الأيمانَ في صدر الآية، ونفى عنهم في عجُزها؛ إذْ لَمْ يَترتَّبْ عليها / الغرضُ الَّذي هو الاسْتِيثَاقُ والوفاءُ . [٧/ب]

= الرّمية وما رافقَها من دعاء كانت قبل بدر ــ عندما تمالأت عليه قريش لقتله ضربة رجلٍ واحد ــ ولكنّ ثمرتها ظهرت ببدر « فما أصابَ رجلاً منهم من ذلك الحصَى حصاة إلا قُتل يوم بدرٍ كافرًا » مسند الإمام أحمد : (٤٨٧/٤) .

(١) في الأصل : « وبجدها » . والمثبت من : أ، ب . مصادر القول السَّابقة . وهو الأولى؛ لإجماع مصادر القول عليه .

(٢) الحَصْبان : الحجارة الصّغيرة . ينظر : اللّسان : (حصب) : (٣١٩/١) .

(٣) في ب : « وقالت » وهو تحريف بالزِّيادة .

(٤) شاهت الوجوه : أي : قبحت . النّهاية في غريب الحديث : (٥١١/٢)، غريب الحديث : (٥٦٩/١)، وينظر : اللّسان : (شوه) : (٥٠٨/١٣) .

(٥) سورة التّوبة : من الآية ١٢ .

وقَدْ يُلقى؛ أي : وإذْ[١] يُعدل عن[٢] الظّاهر بناءً على أنَّهُ هُو مقتضى الحال قَدْ يلقى **الخبرُ إلى المنكرِ مُجَرَّدًا** عن المؤكّدات؛ **تَنْزيلاً لَهُ منْزلة من لا يُنكر**[٣]، **إذا كان معه**؛ أي[٤]: مع المُنْكر **ما إذا تأمَّله**؛ كالدَّلائل العَقْليَّة[٥] **ارْتَدع** عن الإنكارِ؛ **تَقُولُ للكافرِ** : « **الإسلامُ حَقٌّ** » **لوُضُوحِ دلائله**؛ أيْ : لما مَعه مَن الدَّلائل الواضحة الَّتي لَوْ تَأَمَّلها[٦] عَرفَ حَقِّيته[٧].

ومِثْلُه: ﴿ **لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾[٨] مع كَثْرةِ المُرْتابين فِيه؛ لأنَّهُ كان في وُضوحِ الدِّلالة وسُطوعِ البُرهان بحيث لوْ تأمَّلوا فيه ارْتَدعُوا عن الارتياب .

وإلى غيْرِ السّائلِ؛ أيْ : يُلقى إلى غَيْرِ السَّائلِ . عَبَّرَ عن خَالِي الذِّهن «بغَيْرِ السَّائل» ليُنبّه على أنَّ إلقاءَ الخبرِ إليه مُؤكَّدًا لتنزيله منْزلة السَّائلِ[٩] **مؤكّدًا**؛ وذلك ليسَ كما اتَّفَق؛ **بلْ إذا قُدِّم إليه**؛ أي: إلى غَيرِ

---

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « وإذا » . والجملةُ شروعٌ في تنْزيل المنكر مقام الآخرين .

(٢) في أ زيادة : « مقتضى » .

(٣) في الأصل : « لاينكره » . والمثبت من : أ، ب، ف .

(٤) « أي » ساقطة من ب .

(٥) في أ، ب زيادة : «امتنع و » والمعنى تامّ بدونها .

(٦) الضّمير عائدٌ إلى الكافر .

(٧) في ب : « عن حقيقته » . وهو خطأٌ ظاهر .

(٨) سورة البقرة : من الآية : ٢ .

(٩) في ب : « المسائل »، وهو تحريف بالزّيادة .

السَّائلِ، **ما يُلوِّح**[١]؛ كلام يُشير بـــه بالخَبرِ[٢]، ويُشعِر بحُكم ذَلك الخبرِ ومَضْمُونه؛ **لأنَّه للنَّفسِ اليَقْظى**[٣] **مظِنَّةُ التَّرَدُّد**؛ لأنّ تقديم[٤] الملوّح للنَّفس اليَقظى مظِنَّةُ الطَّلَبِ والتَّرَدُّد في تحققِ[٥] مضمُونه للتَّلويحِ، وعدم تَحَقّقِه لعدمِ التَّصْريح. **قال**[٦]: ﴿**وَلَا تُخَـٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ**﴾[٧]؛ أي : لا تُراجعني يا نُوحُ في إهلاكِ الكُفّارِ وإغراقهم . ولَمَّا أوْرَثَ هـــذا النَّهيُ تحـيُّـرَ[٨] نـوحٍ ــ عـليه السّلام ــ في سبب عدمِ المراجعةِ، وأنَّهم مُغرَقون أمْ لا ؟ ــ أُزيل هذا التَّحيُّرُ بأنْ قيلَ : ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ على سبيلِ التَّوكيدِ؛ أي : محكومُون[٩] بغرَقِهم .

---

(١) التّلويح لغة : الإشارة عن بعد .
وفي اصطلاح أهل البيان : ذكر لفظ يدلّ على معنى يتوسّط لوازمه؛ كما في كثير الرّماد . شرح الفوائد : لمجهول : (ل : ٢٦/ب)، وينظـــر : مفـــتاح العلوم : (٤١١)، الإيضاح : (١٧٦/٥) .

(٢) في أ، ب وردت العبارة هكذا : « **ما يُلوّح به** كلام يشير بالخبر » .

(٣) أي : المُنتبِهة . واليَقظةُ نقيض النّوم . اللّسان : (يقظ) (٤٦٦/٧) .

(٤) في أ، ب : « تقدُّم » .

(٥) في ب : « تحقيق » .

(٦) في أ : زيادة :«الله تعالى »، وليست في ف .

(٧) سورة المؤمنون : من الآية : ٢٧ .

(٨) في أ : « تردُّد »، وهما بمعنى .

(٩) في ب : « محكمون » وهو تحريف بالنّقص .

وكذَا إلى غَيْر المُنْكر؛ أي : كما يُلقى إلى غَيْر السَّائل مُؤَكَّدًا؛ كذلك يُلْقى إلى غير المُنْكِر مُؤكَّدًا زيادةَ تأكيد[١] **عند شيءٍ**؛ أي : إذَا كان عليه شيءٌ **من مخايل**[٢] **الإنْكارِ** وأَمَارَاته؛ **قال**[٣]:

جَاءَ شَقِيقٌ[٤] **عَارِضًا رُمْحَهُ إنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِم رِمَاح**

شقِيق: اسمُ رجلٍ حسبَ تأَتي[٥] المقاومة مع بَنَي عمِّه سهلاً؛

---

(١) في أ : «توكيد» وهما بمعنى .

(٢) المخايل: جمع مَخيلة، وهي محلُّ الظَّنِّ؛ يقال: خِلْتُ الشَّيءَ خَيلاً ومَخيلَةً أي: ظننته. ومنه المثل: « مَن يَسْمَعْ يَخَلْ » أي: يظنّ. ينظر: اللّسان: (خيل): (١١/٢٢٦).

(٣) البيتُ من السَّريع. وقائله: جَحل بن نَضْلة؛ أحدُ بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن أعصر. وبعدَه :

هَلْ أَحْدثَ الدَّهــرُ لنَــا ذِلَّةً أَمْ هَلْ رقَت أُمُّ شَقيقٍ سِلاح

وقد ورد البيت منسوبــًا لقائله في البيان والتّبيين : (٣/٣٤٠)، والمؤتلــف والمختلف لأبي القاسم؛ الحسن بن بشر : (١١٢)، ومعاهد التّنصيص : (١/٧٢) وبدون نسبة في المــوشــّح في مآخذ العلماء على الشّعراء؛ للمرزبانيّ : (٣٩٦)، ودلائل الإعجاز : (٣٢٦)، ونهاية الإيجاز : (٣٥٩)، ومفتاح العلوم : (١٧٤)، والإيضاح : (١/٧٥)، والتِّبيان في البيان : (٢٢٩) .

والشّاهد فيه قوله : « إنّ بني عَمّك فيهم رِمَاح » حيث نزّل غير المنكر للشّيءِ منْزلةَ المنكرِ لظهور أمارات الإنكار عليه .

(٤) هو / شقيق بن جزء بن رباح بن عمرو بن عبد شمس بن أعيا أحد بني قتيبة بن معن . المؤتلف والمختلف : (١١٢) .

(٥) في الأصل، ب: « بأن » والصّواب من: أ، ويشهد لصوابه وصفه بقوله : «سهلاً» في نهاية العبارة وهو ما لا يصدق مع «بأن» لضرورة أن يكون خبرها «سهلاً» مرفوعًا من ناحية، ومطابقاً للاسم «المقاومة» -من حيث التّأنيث- من ناحية أخرى .

حينَ[١] جاء آخذًا رُمْحَه بالعَرْض؛ غير مُلتفتٍ إلى القرْنِ المكافح[٢]، حَتَّى يَجْعل طرفَ الرُّمح إليه، مغرُورًا بشجاعته؛ فتزلّهُ الشَّاعرُ لهذا منْزلةَ من يُنكِرُ أنَّ في بني عمِّه أُهْبَةَ[٣] الْحَرْب؛ من الرِّماح وسائرِ السِّلاحِ، ويعتقدُ كون كُلِّهم عُزْلاً[٤].

والحاصلُ: أنَّه يجبُ أَنْ يكونَ لباسُ[٥] الكلامِ على قَدِّ[٦] /المقام؛ لا [٨/أ] زائدًا ولا ناقصًا،ووضعُ الخبر ليعتقدَ المخاطبُ مضمونَه؛ فحَقُّهُ أن يُخاطبَ به من لا يَعْتقدُه[٧]؛ وهو إِمَّا غيرُ مُتَصوّرٍ له[٨]، أَوْ مُتصوّرٌ مَع تجويزِ نقيضِه[٩] أَوْ مع اعتقادِه[١٠].

---

(١) كلمة « حين » ساقطة من ب .

(٢) هكذا في الأصل، وفي أ، ب، مفتاح العلوم:«المكاوح». ولفظة الأصل أولى وأصدق على المقام؛ لأنَّ المكافحة : «المضاربة والمدافعة تلقاء الوجوه». وهذا ما يتحقّق مع حمل الرُّمح ورأسه للخصم. أمَّا المكاوحة فإنَّها لا تتجاوز معنى المقاتلة والمغالبة .
ينظر : اللّسان : (كفح) : (٢/٥٧٣)، و (كوح) : (٢/٥٧٥) .

(٣) الأُهْبَةُ : العُدَّةُ . وأُهْبَةُ الحربِ : عُدّتها . اللّسان : (أهب) : (١/٢١٧) .

(٤) في أ زيادة:«لا سلاح لهم»والسِّياق تامّ بدونها لكونه تفسيرًا لقوله:«عزلاً».

(٥) في الأصل: « أساس » والصّواب من أ، ب . إذْ رَبْطُ المطابقة بأساس الكلام يوحي بوجود فضلة لا يُعتدّ بها في مطابقة الكلام لمقتضى الحال . والبلاغةُ تمنعُ ذلك.

(٦) في الأصل : « قدر » . والمثبت من أ، ب؛ إذ هو المناسب للّباس المتقدّم .

(٧) في ب : « لا يعتقد » .

(٨) وهو خالي الذّهن .

(٩) وهو المتردِّد .

(١٠) أي : اعتقاد النّقيض؛ وهو المنكر .

فمعَ الأوَّلِ يَكْفي أصلُ الخبرِ . ومع الثَّاني يجبُ زيادةُ تقويةٍ له لِمنع[١] تجويزِ نقيضه . ومع[٢] الثَّالث أَزْيد لِمَنعِ[٣] اعتقادِ النَّقيضِ . ثُمَّ تَجْويزه .

وكلَّما كان اعتقادُه أقوى احتاجَ إلى مُزيل أَقْوى؛ لا جَرَمَ يُخاطَبُ الأوَّلَ به مُجَرَّدًا، والثَّاني مُؤكّدًا، والثَّالثَ أشدَّ تأكيدًا .

ثمَّ هذه الثَّلاثةُ قدْ تكون ادّعَاءً لا حقيقة، وتُسمَّى : إخراجَ الكلامِ لا على مقتضى الظَّاهر؛ فيدَّعي خُلُوَّ الذِّهنِ للتَّجْهيلِ، أَوْ السُّؤالَ لسبق كلامٍ يوجبُه، أَوْ الإنكارَ لأمارته أَوْ عدمه لظُهورِ الدّلائلِ.

ومنْ هُـنَا[٤]؛ أي : مِمَّا علمتَه ههنا[٥]؛ من كيفيَّة إخراجِ الجُملِ الخبريَّةِ على مُقْتضى الحالِ، وأنواع تركيباتها الأُوَل؛ أي: تركيباتها بحسبِ عقدِ الجُمْلة،ونسبةِ بَعْضها إلى بعضٍ.**مَعْ ما سيأتيكَ**؛في الفنِّ الرَّابعِ[٦] من تركيباتها الثَّواني؛ أي : تركيباتها مع الجُمَل بعضها إلى بعض فَصْلاً وَوَصْلاً؛ **تعرفُ تفاوتَ** : « **اعْبُدْ رَبَّكَ إنَّ العبادة**[٧]، **أو العبادةُ**[٨]، **أو فالعـبـادةُ حـقٌّ لـه** »[٩]؛ **بحسـبِ المقام**؛ أي : تفاوت ما

---

(١) في ب : « تمنع » .

(٢) في الأصل : « في » والمثبت من أ، ب . وهو الملائم لما قبلَه . والمعنى واحد .

(٣) في ب : « تمنع ».

(٤) هكذا -أيضاً- في ف.وفي أ :«ههنا» ومعناهما واحد.وفي ب: « هذا » وهو تحريف.

(٥) في أ : « هنا » .

(٦) من بيان أحكام الفصل والوصل والإيجاز والإطناب .

(٧) بزيادة « إنّ » للتّأكيد .

(٨) بترك « إنّ » مع الفصل ــ كما تقدّم ــ .

(٩) بترك «إنَّ » مع العطف بالفاء .

بينَ[١] هذه الجُمل الثّلاث[٢] على مُقْتضى المقام[٣]، كما يُقال: إنّ الأُوْلى[٤] تُستعملُ حيثُ يُحتاجُ إلى التّأكيد، ويُرادُ تحقيقُ العلّة[٥]، والثّانيةَ حيثُ يُخاطبُ خالي الذّهن، ولا يُرَادُ التّعليلُ، والثّالثةَ حيثُ يُرَادُ التّعليلُ، ولا يُرادُ التّحقيق؛ لأنّ « الفاء » مُشْعرٌ بالعلّيّة، و« إنّ » بالتّحقيق، حتّى لو أُريد[٦] كلاهُما يُؤْتى بهما؛ فيُقالُ: «فإنّ العبادةَ حقٌّ».

وتقفُ؛ أي : ومن هَذا[٧] تقفُ[٨] **على اعتبارات**[٩] **النّفي**؛ لأنّ من أتقنَ الكلامَ في[١٠] اعتباراتِ الإثباتِ وقفَ على اعتباراتِ النّفي بالقياسِ عليه[١١]،

---

(١) في أ، ب : « أي : تفاوتاً بين » .

(٢) في أ زيادة : «بعضها إلى بعض»، والمعنى ظاهر بدونها .

(٣) في الأصل: « الكلام » . والصّواب من أ، ب؛ فالمقام هو الّذي يوجد التّفاوت؛ لا الكلام .

(٤) في الأصل: « الأوّل » . والصّواب من: أ، ب؛ للتّأنيث المتقدّم .

(٥) في الأصل : « التّحقيق » . والمثبت من: أ، ب؛ لكونه أدقّ في إبراز المعنى بعيدًا عن الاحتمال .

(٦) في أ، ب : « يُراد » . والمعنى هو المعنى .

(٧) في الأصل : « هنا » . والمثبت من أ، ب . وسيأتي ـــ عمّا قليل ـــ في العبارة المعطوفة عليها ما يدل على أنّها أولى بالإثبات .

(٨) في أ أقحمت كلمة : « تقف »ضمن كلام المصنّف مع سَبق ورودها فيه .

(٩) في الأصل : «اعتبار» . والصّواب من أ، ب، ف .

(١٠) في الأصل : «على» . والصّواب من أ، ب .

(١١) فالمتكلّم قد يُريد أنْ يُعْلِم الحكم السّلبيّ؛ فيقول : «ليس زيدٌ قائماً» لمن لا يعلمه، وقد يُريد أنْ يُعْلِمَ أنّه يعلمه، نحو : « ما حفظت القرآن » لمن لا يحفظه . =

وعلى سببِ؛ أي : ومن هذا تقفُ على سبب[1] **نزولِ القُرآن على هذه المناهج** المذكورةِ؛ من اعتباراتِ الإسنادِ الخبريِّ؛ إمَّا على وفقِ الظَّاهر، وإمَّا لا على وفقِه بحسب المقاماتِ .

= وكذا الحالُ في إلقاء الخبر على مقتضى الظَّاهر، فيُقال لخالي الذّهن : «ليس زيدٌ قائمـًا ». ويقال للشَّاك : « ليس زيد بقائم ». ويقال للمنكر : « والله ليس زيد بقائم » . وقد يُعدل عن ذلك الظّاهر، ويخرج الكلام على خلافه؛ فيقام كلٌّ واحد من خالي الذّهن والمتردِّد والمنكر مقام الثّلاثة الباقية ــ كما سبق أن وضّح ــ .

(١) في أ : أقحم قوله : « على سبب »ضمن كلام المصنِّف مع سبق وروده فيه .

الفنُّ الثَّاني: في الْمُسْنَدِ والْمُسْنَد إليه، / والكلامِ في الحذفِ والإثبات، وفي التَّعريفِ بأَنواعه الْخَمْسَة[١]. **والتَّنكير، وفي التَّوابعِ**؛ أي : الخمسة[٢]- أيضاً -[٣]؛ وإنَّما كرَّرَ لفظة : « في » فِي التَّعريفِ إشعارًا بأنَّه نَوْعٌ آخرَ من الكلامِ، وكذا في التَّوابعِ؛ والأَمرُ فيه سهلٌ جدًّا .

---

(١) في أ : أقحمت كلمة « الخمسة » ضمن كلام المصنِّف . أَمَّا تلك الأنواع الخمسة فهي : المضمر، العلم، الموصول، اسم الإشارة، والمعرّف باللاّم، وبعضهم عدّ المضاف إلى أحد هذه الأمور قسماً سادساً، وبعضهم لم يعدُّه قسماً مستقلاً ورجعه إلى ما أضيف إليه .

ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب؛ للزّمخشري : (٢٤٥)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك؛ لابن هشام : (٧٧/١)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب؛ لابن هشام : (١٦٥) .

(٢) مراده بالتّوابع الخمسة : التَّأكيد، والنَّعت، والبدل، وعطف البيان، وعطف النَّسق .

ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب : (١٤٣)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب : (٤٣٣) .

(٣) كلمة : « أيضاً » ساقطة من ب .

النوعُ الأَول : في الحذف والإثبات(*)

فالحذفُ(١) **إنَّما يجوزُ لقرينة**(٢) **حاليَّة**؛ كقولِ المُستهلِّ(٣): « الهلال واللهِ »(٤)، **أَوْ مقاليَّة**؛ كقولِه - تعالى -: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا(٥) ﴾(٦) الآية.

(*) قدَّم هذا النَّوع على غيره؛ لأنَّ الحذف والإثبات يعرضان للطَّرفين بالذّات من غير وساطة؛ بخلاف النَّوعين الآخرين.

(١) استهلَّ حديثَه بالحذف؛ لأنَّ الحذف يعني عدم الذِّكر، والعدم سابق الوجود الممكن؛ فهو مقدّم .

(٢) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « بقرينة » .

وإنّما جوّز الحذف لقرينة؛ لأنَّ الحكم المستفاد من الخبر لا يحصل إلاّ بمسند ومسند إليه وقد يكون معهما متعلّقات، فالأصل ذكرهما وما يتعلّق بهما، ولا يجوز العدول عن شيء منها إلاّ لقرينة دالّة على ذلك المحذوف .

(٣) المستهلّ : مَن رأى الهلال . ينظر : اللّسان : (هلل) : (٧٠٢/١) .

(٤) فالمحذوف المسند إليه؛ أي : هذا الهلال ودلّ عليه الحال المشاهد .

(٥) في ب : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ ﴾ .

(٦) سورة النّور : من الآية ٣٦ .

ولإيضاح الشّاهد بجلاء كان الأَوْلى ذكرَ الآية وما بعدها، والإشارةَ إلى أنّ ذلك في قراءة مَن قرأ الفعل ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ بالبناء للمفعول .

فالآيتان : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ۞ رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلَوَاةِ وَإِيتَآءِ الزَّكَوَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ ﴾ النّور: (٣٦، ٣٧).

والشّاهد : حذف المسند المدلول عليه بالمقال؛ فكأنّ سائلاً سأل : من يسبحه ؟ فجاء الجواب : يسبحه رجال لا تلهيهم ... » وسيأتي ــ إن شاء الله ــ ما يشهد لذلك من كلام الشّارح نفسه ص (٨٤ ــ ٨٥) .

ويجيءُ؛ أي : الحذف، **في المسند**[١] **والمسند إليه**[٢]، **وفي الفعل**[٣]؛ وإنَّمَا ذكرَه[٤] وإنْ كانَ يدخُلُ[٥] تحتَ المسند لتخصّصه بخَواصّ وأحكامٍ. **والمفعول**[٦] **وسائرِ المُتَعَلِّقَات**[٧] **سوى الفاعلِ؛ إذ الفعلُ وُضِع للإسناد المُحَصَّلِ** أَوْ الموجود[٨]، أي : المُعَيَّن الجُزْئي لا المطلق الكُلّيّ، **وهو**[٩] **نسبةٌ لا تتحصَّلُ إلاَّ بذكرِ المسندِ إليه**؛ كـ« نصر » ــ مثلاً ــ؛ فإنَّه لم يُوضَع

---

(١) نحو : حذف الخبر في قول الشّاعر :

نَحْن بِمَا عِنْدنا، وأَنْتَ بما عِنْدك راضٍ والرَّأيُ مُخْتلف

أي : نَحْن بما عنْدنا راضُون، حذف المسند من الأوَّل لدلالة الثّاني عليه : « راض » .

(٢) نحو حذف المبتدأ في قول الشّاعر :

قَالَ لي : كَيْف أَنْت ؟ قُلْتُ : عَلِيلٌ سَهرٌ دَائمٌ، وحزنٌ طَويل

أي : أنا عليل، حالي سهر دائم .

(٣) نحو : حذف الفعل في قول الشّاعر :

وليسَ قَوْلك مَنْ هَذا بِضَائره العُرْبُ تَعْرف مَنْ أنكرتَ والعجَمُ

أي : والعجم تعرفه .

(٤) الضَّمير يعود إلى الفعل .

(٥) في أ، ب : « داخلاً ».

(٦) نحو حذف المفعول به في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [سورة يونس، من الآية : ٢٥] أي : يدعو جميع النّاس .

ولم يقيّد المفعول للإشارة إلى دخول الحذف في جميع المفاعيل سواء كان : مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً به، أو مفعولاً معه، أو فيه، أو له .

(٧) أي : باقي المتعلّقات؛ كالحال، والتّمييز، والاستثناء .

(٨) قوله : « أو الموجود » ساقطٌ من أ، ب .

(٩) أي : الإسناد .

لنسبة الحدث إلى شيءٍ مّا؛ بَلْ لنسبته إلى أمرٍ مُعيَّنٍ؛ وهو ما يُذكرُ بعده. فما لَمْ يُذكرَ الفاعل لَمْ يَتمَّ مدلُولُه ومَعْناه، وإذا النِّسبة[1] لا تَسْتَقلُّ بوجُودها؛ بل تحصّلها تبعٌ لتحصّل لحوقها للغير فتحصّلُها عبارة عن أنّ يُقْر [2]بها لُحُوقٌ للغير خَاصٌّ، وإطلاقُها بخلافه؛ كـ« ضرب زيدٌ »، و«الضّرب»؛ فالأوَّل : يقالُ : إنَّها نسبةٌ مُحصّلة، والثّاني : مُطْلَقةٌ . وكـ«هذا النّصف» و«النّصف»، و«ظَرفيَّةُ الدَّارِ» و« الظَّرْفيّة »؛ كما بُيِّن في علمِ الطَّبيعية[3].

فالحاصلُ : أنَّ « نَصَرَ » وُضِعَ لِكُلِّ نصرٍ خاصٍّ؛ كـ« نَصَرَ زَيْدٌ »، و« نصر بكرٌ »؛ فلو ذُكرَ بدونِ الفاعلِ لم يُفدْ شَيْئًا .

وهَهنا فائدةٌ جليلةٌ لا بدَّ من ذكرها، وهي : أنَّ اللَّفظَ قد يُوضعُ وضعًا عامًّا؛ لموضوع[4] له عَامّ؛ كـ« رجُل »، وقد يُوضعُ وضعًا خاصًّا؛ لموضوع[5] له خاصّ، كـ زيد »، وقد يوضع وضعًا عامًّا لأمورٍ مخصوصةٍ؛ كـ« هذا »؛ فإنّ وضعه عامٌّ لكُلِّ مُشارٍ إليه مَخْصوص؛ أي: وضع لاعتبارِ[6] المعنى العامّ

(١) هكذا الأصل . وفي أ، ب : « وإذا النّسبُ » ولا اختلاف في المعنى .

(٢) في الأصل : « القران » . والصّواب من : أ، ب .

(٣) في الأصل : « الطّبيعيّ » . والصّواب من : أ، ب .

(٤) في الأصل : « فالموضوع » والصّواب من أ، ب .

(٥) في الأصل : « فالموضوع » والصّواب من أ، ب .

(٦) في الأصل : « وضعت لاعتبار » . وفي ب : «وضعت باعتبار» . والصّواب من : أ، فهو المناسبُ للسِّياق .

للخُصوصيَّات[١] الّتي تَحْته؛ فلا يُقالُ : «هذا» والمرادُ : أحدٌ ممَّا[٢] يُشارُ إليه[٣]. وكالحُروف كـ« منْ » فإنَّها وُضِعَتْ باعتبارِ معنى عامّ؛ وهو نَوعٌ من النِّسْبة؛ كالابتداء لكلّ / ابتداء مُعَيَّن بخُصوصه[٤]؛ فما لم يُذكر مُتعلّقه لا يَتحصّل فردٌ من ذلك النَّوع [الّذي][٥] هو مدلولُ الحرف، لا في العقل ولا في الخارج، وإنَّما يتحصّل بالمَنْسُوب إليه، فيتعقّل بتعقّله . [٩/أ]

وهكذا الفعل فإنّه وُضِع لنسبةِ الحدثِ إلى أمرٍ مُعيَّن؛ فما لم يُذكر ذلك الأمرُ لم يُفد .

فإن قلتَ[٦]: فما الفرقُ حينئذٍ بينه وبين الحرف ؟ .

قلتُ : لوجهين[٧]:

الأوَّل : أنَّ معناه وإنْ لم يتحصَّل إلاّ بذكر المتعلَّق؛ لكنَّه إذَا تحصَّل ففي نفسه بخلاف الحرف؛ فَإنَّه في غيره، والثّاني[٨]: أنَّه بعد ذِكر مُتعلّقه يصير إسْنادًا تامًّا مُفيدًا[٩] بخلاف الحرف .

---

(١) في ب : «للمخصوصات » .

(٢) في ب : « ما ».

(٣) بل يقال : هذا، والمراد : المعين بالإشارة .

(٤) في الأصل : «ونحو صَهْ » والصَّواب من أ، ب .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب، ومثبت من أ .

(٦) اعتراض توقّع الشّارح توجهه إليه .

(٧) هكذا في الأصل، ب . وفي أ : « بوجهين » . وكلاهما جائز .

(٨) في ب : « الثّاني »؛ بحذف حرف العطف .

(٩) في أ : «مقيدًا » وهو تصحيف .

وإن[١] قلتَ ــ أيضــاً ــ : سلّمنا أنّه لا يتحصّل إلاّ بالمسند إليه، لكنّه أعمُّ من أنْ يكون مَذْكورًا أو محذوفــاً عند القرينة ؟ .

قلتُ[٢]: العللُ النَّحويّةُ تَعْليلاتٌ بَعْد الوقوع ولا تَوجيه للنَّقضِ عليها .

فإن قلتَ : فما تقولُ في فاعل المصدر؛ فإنه جائزُ الحذف ؟ .

قلتُ : لأنَّ المصدرَ وُضِع للنِّسبة المُطْلقة لا المقيّدة، والتَّقريبُ ظاهرٌ؛ كيف وبحثُنا في فاعل الفعل لا مُطلقاً ![٣].

وهذه المسألةُ زائدةٌ على « المفتاح »[٤].

ثم إنَّــــه؛ أي: الحــــذف[٥]. يتــــرجَّحُ[٦]

---

(١) في أ، ب : « فإنّ » .

(٢) في أ : « قلنا » .

(٣) قوله : « فإن قلت : فما تقولُ في فاعل ... لا مطلقــاً » ساقطٌ من ب .

(٤) وهي : تعليل المصنّف عدم مجيء الحذف في فاعل الفعل » أمّا ما تقــدّم ذلك من قــوله : « فالحذف إنّما يجوز لقرينة حاليّة، ويجي في المسند والمسند إليه ... » فغيرُ مراد لأنّ السَّكّاكيَّ ــ رحمه الله ــ وإن لم يورد الحديث عنه إجمالاً مُجتمعــاً في موضع واحد إلاّ أنّه تعرّض له في ثنايا كتابه عند حديثه عن كلّ مبحث من تلك المباحث على حِدَة .

(٥) مطلقــاً؛ أي : في المسند إليه، والمسند، وغيرهما .

(٦) سبقت إشارة المصنِّف ــ رحمه الله ــ أنّ الحذف يجوز بقرينة حاليّة . ولّما كان الكلام يقتضى ــ في أصل وضعه ــ إثباتَ المسند والمسند إليه وتوابعهما لتوقّف إفادة النِّسبة عليهما . والقرينة تُجوِّز الحذف . ولّما لم يجز ترجيح أحد الجائزين (الإثبات، الحذف) على الآخــر ــ شرع في بيان المرجِّحات لكلّ منهما؛ فبدأ بالحذف ثمّ بالإثبات .

لوجُوهٍ[١]: **الأَوَّل: ضِيق المقَام**[٢]؛ كجوابِ المشْرف ـــ أيْ : على الموتِ ـــ : أمُوت؛ حيث يُقال له : كيف أنت ؟، إذ الوقت لا يَسع أن يقُول : أنا أموتُ[٣]. وكعند[٤]ملاقاةِ المحبِّ والمحبُوبِ في مضيق، فيُحذف خوفًا من تنبُّه الرُّقَباء . وكضَرُورة الشِّعْر . وقوله[٥]:

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنتَ ؟ قلتُ : عَلِيلٌ

سَهَـرٌ دَائِمٌ، وَحُـزْنٌ طَـوِيلُ

يحتملُ الأخيرين لا الأَوَّل[٦]؛ كما قال شارحُ « المفتاحِ »[٧]؛ لأنَّ المِصْراعَ الأخير يَنْفيه[٨].

---

(١) في الأَصل، أ : « بوجوه » . والمثبت من : ب، ف .

(٢) أي : الحال الّتي وقع الكلام فيها بأن لا يسع الوقت الذّكر . وأسبابه كثيرة؛ منها : الخوف، والضَّجر، وانتهاز فرصة، وإقامةُ وزنٍ، ونحو ذلك .

(٣) بإثبات المسند إليه .

(٤) في الأَصل : « وكما عند » . والمثبت من أ، ب .

(٥) البيتُ من الخفيف، مشهور ولا يعلم له قائل، وقد ورد بدون نسبة في دلائل الإعجاز : (٢٣٨)، والمفتاح : (١٧٦)، و الإيضاح : (٤/٢)، والتِّبيان : (٢٣١)، وهو في معاهد التّنصيص : (١٠٠/١) .

(٦) أي : الحذف خوفًا من تنبُّه الرُّقباء، وضرورة الشِّعر؛ لا ضيق الوقت .

(٧) ينظر : مفتاح المفتاح : (١٤٣) .

(٨) هذا التَّعليلُ أَورده الكرمانيّ ـــ رحمه الله ـــ ردًّا على شارح المفتاح . وإيضاحُه : أنّ في مصراع البيت الثّاني إطناب ومبالَغة للشَّكوى؛ وفي ذلك ما يتنافى مع عدم سِعة الوقت ـــ كما هو الحال في جواب المشْرِف ـــ . =

الثّاني : الاحْتراز عن العَبث[١]؛ **نحو : ﴿ يُسَبِّحُ**[٢] **لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ ﴾**[٣]، إذ لو كُرِّر فعلُ التَّسْبِيح[٤] لكان عبثاً؛ إذْ هو معلومٌ من الأَوَّل[٥].

وفيه؛ [أي][٦]: في الحذفِ في هذا المثال **مَع ذلك**؛ مع الاحترازِ

= على أنّ هناك من ردّ هذا الوجه؛ وقال : « المصراع الثّاني وإن تُصوّر بصورة الإطناب إلاّ أنّه في حقيقة الأمر إيجازٌ؛ لأنّ المقام مقام مُباثّة للشّكوى، وحديث مع مُحبٍّ؛ وهو خليقٌ بأطنبَ من هذا » .

ينظر : شرح الفوائد الغياثيّة لمجهول : (ل٣٠/ب، ٣١/أ) .

(١) أي : عمّا لا فائدة فيه؛ لأنّ غرض المتكلّم إفادة المخاطب؛ فمتى كان عارفاً بالقصد لم يكن في ذكره فائدة، وترجّح الحذف .

وقيّده صاحب المفتاح بقوله (ص ١٧٦) : « بناء على الظّاهر »؛ لأنّ ذكر المسند والمسند إليه ــ في الحقيقة ــ ليس عبثاً؛ لكونهما من أجزاء الكلام، وجزء الشّيء لا يكون مستغنًى عنه . ثمّ القرينة وإن كانت مغنية عن الذّكر ظاهراً لكن يجوز أن يكون له فائدةٌ ملموسةٌ؛ كالتّعجّب والتّعظيم وما إلى ذلك .

(٢) على قراءة مَن قرأ بالبناء للمفعول . وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر . وقرأ الباقون بكسر الباء بالبناء للمعلوم .

ينظر : النّشر في القراءات العشر : (٢٤٩/٢) .

(٣) سورة النّور من الآيتين : ٣٦، ٣٧ .

(٤) فقال : « يسبحه رجال » .

(٥) ومن هذا يعلم أنّ المحذوف في الآية الكريمة هو المسند إلى ﴿ رِجَالٌ ﴾ لوقوعه في جواب سؤال مقدَّر؛ وكأنّه قيل : من يسبحه؟ فجاءت الإجابة : ﴿ رِجَالٌ ﴾؛ أي: يُسبّحه رجال .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ . وعليه درج الشّارح .

عن العبث **تكثيرُ الفائدة بنيابته**؛ أي : بنيابة ذلك الكلامِ **عن ثلاث جُملٍ**؛ إحْداها : المذكورةِ[١]، والثّانية : مَنْ يُسبّح ؟[٢]. والثّالثة : يُسبّحُ رجالٌ[٣]؛ ولو بَناه للفاعلِ لكان جُمْلةً واحدةً . ولا شُبْهة أنّ الكلامَ متى كان أجمعَ للفوائدِ كان أبلغ، وفوائدُ ثلاث جُملٍ أكثرُ من فوائدِ جملةٍ؛ فيكون الكلامُ ببناءِ المفعولِ أبلغ، **ويكون**؛ عطفٌ / على قوله : « بنيابته»، **﴿ يُسَبَّحُ لَهُ ﴾ و ﴿ رِجَالٌ ﴾ مقصودَين [**بالذّكر**]**[٤]؛ لأنّهما حينئذٍ من أركان الكَلامِ لا من الفَضَلات؛ وفيه أدنى مُخالفةٍ للمفتاح؛ لأنّه قالَ في قوله : « يُكتبُ القرآنُ لي زيدٌ »[٥]: أنّ « كُلّ واحدٍ من لفظي : (القرآن) و(زيد) مقصودٌ إليه في الذّكرِ غير مستغنىً عنه؛ بخلافه في التّركيب الآخر[٦]؛ فإنّ لفظ (القرآن) يُعدُّ فيه فَضْلة »[٧]. فالموافق له[٨] أن يُقال: [ويكون المسبّح (له) و(رجال) [٩/ب]

---

(١) وهي قوله : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ ﴾ .

(٢) السّؤال المقدَّر النّاشي من بناء الفعل للمفعول .

(٣) الإجابة المترتّبة على السّؤال المقدَّر .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . وأثبت من : ب؛ حيث ورد ضمن كلام الشّارح . أمّا في أ فإنّه ورد ضمن كلام المصنّف، وليس في ف .

(٥) المفتاح : (٢٢٧) واختلاف اللّفظ يسير جدًّا .

(٦) أي : بناء الفعل للفاعل؛ (يكتُبُ القرآنَ لي زيدٌ) .

(٧) لكونه حينئذٍ مفعولاً به؛ بخلاف التّركيب الأوّل؛ فإنّه نائب عن الفاعل . وما ناب عن العمدة فهو عمدة .

(٨) في أ، ب زيادة : « أي المصنّف » والسّياق تامٌّ بدونها .

مقصودين؛ اللّهم إلاّ أَنْ يُقال :][1] المراد من قوله: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ لفظة : « له » . وفي بعض النُّسخِ لم تُوجد لفظة : « يسبّح »، لكنَّ المقروء على المصنِّف هو المشْرُوحُ .

وبذكرِ الشَّيءِ عطفٌ على [قوله][2] « بنيابته » **مُجْمَلاً ثُمَّ مفصَّلاً؛ وهو**[3] **أوقعُ في النَّفسِ**؛ لتكرار[4] الإسناد[5]، وأنَّهُ[6] إذا ورد[7] عليها المجْمَل[8] انتقَش فيها واشْتاقت -أيضًا- إلى تفصيله؛ ثمّ إذا ذُكر بعده المُفَصَّل[9] تمكّن فيها. والمحْصُولُ بعد الطَّلبِ أعزُّ من المنساق بلا تَعب[10].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ . وفي ب : «ويكون المسبح له مقصودًا؛ اللّهم أن يقال : » .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل ومثبت من : أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

(٣) « وهو » ساقط من ب .

(٤) هكذا في الأَصل . وفي أ، ب : « تكرّر » .

(٥) وذلك لأنّ إيراد الفعل « يُسبَّح »؛ مبنيًا للمفعول يقتضي استناد التَّسبيح إلى فاعل ما؛ وهذا هو الإسناد الأَوَّل . وإيراد ﴿ رِجَالٌ ﴾ مرفوعًا يقتضي وجود فعل يستند إليه؛ وهو ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ المقدَّر؛ وهذا هو الإسناد الثّاني .

(٦) في أ : « ولأنّه » .

(٧) في أ، ب : « أورد » .

(٨) يقصد به الإسناد الأَوَّل؛ الّذي لم يُعيِّن فيه الفعل المذكور ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ فاعله .

(٩) يقصد به الإسناد الثّاني؛ الّذي عيَّن فيه الفعل المحذوف ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ فاعله .

(١٠) يشعر هذا التَّعقيب بأنّ الشَّارح يُخالف السَّكّاكيّ ــ رحمهما الله ــ في عدّه =

الثّالث : تَخييلُ[١] التّعويلِ؛ أي : الاعتماد **على شهادة العقلِ دون اللّفظِ[٢]، وكم بَينهما !**؛ لأنّ الاعتمادَ على شهادةِ العقلِ لو حُذِف، وعلى شهادةِ اللّفظِ لو ذُكر . وكم بين الشّهاديتن من الفرق !؛ فإنّ شهادة العقلِ أَقْوى وأدلُّ .

= أنّ من فوائد نحو هذا التّركيب : أنّ أوّله لما لم يكن مطمعـًا في ذكر فاعله كان وروده على السّامع كمن تيسّر له غنيمة من حيث لا يحتسب بخلاف ما إذا كان الفعل مبنيـًّا للفاعل . ينظر : المفتاح : (٢٢٨) .

ويبدو لي : أنّ رأي الكرمانيّ أقرب إلى الصّواب؛ إذ أنّ بناء الفعل للمفعول ــ وإن قطع الطّريق إلى الفاعل ــ لا يمنع من تطلّع النّفس إلى الفاعل، واستشرافها إلى معرفته، ومتى عرفته أدركت حاجتها، وشفت غلّتها . يؤكّد هذا ما ذكره السّكّاكيُّ نفسه في الفائدة الأولى من أنّ الجملة المبنيّة للمفعول تنوب عن ثلاث جمل؛ ذكر منها : الجملة المدلول عليها بالفاعل؛ (المفتاح : ٢٢٧) وهي في شاهدنا: من يسبّحه ؟ المدلول عليها بـ﴿ رِجَالٌ ﴾ ولم يكن لهذا التّساؤل أن ينبت سريعـًا ــ دون غيره ــ لولا استشراف المخاطب إلى معرفة الفاعل . والله أعلم .

(١) التّخييل : من خال الشّيء إذا ظنّه؛ ومنه المثل : « مَن يَسمع يَخَلْ »؛ أي : يظنّ . ينظر: اللّسان : (خيل) : (٢٢٦/١١) .

« وإنّما قال : "تخييل" لأنّ الدّال حقيقة عند الحذف هو اللّفظ المدلول عليه بالقرينة، وهذه نكتة فلسفيّة أتى بها السّكّاكيُّ في أغراضِ الحذف ... » . بغية الإيضاح . للصّعيديّ : (٥٦) .

(٢) قيّده السّكّاكيُّ بقوله (المفتاح : ١٧٦) : « من حيث الظّاهر » لأنّ شهادة اللّفظ لا تتمُّ بدون مساعدة العقل .

الرَّابعُ : تَطْهيرُ اللِّسان عَنه[١]؛ لغاية دَناءته وخسَّته؛ فلا يَليق ذكره باللِّسان[٢]، **ويقرُب منه**؛ من تَطْهيرِ اللِّسان؛ من حيثُ إنَّه لا يَليقُ بالذِّكر **الحياءُ من التَّصريح**[٣]؛ أي : ما يُستَحى من التَّصْريح بذِكْره؛ **كما قـــالتْ عائشة ــ رضِى الله عنها ــ**[٤]: **(مَا رَأَى منِّي وَمَا رَأَيْتُ منْه)**، أي : ما رأى رسُول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ العورةَ منّي[٥]، وما رأيتُ العورةَ منه .

الخامسُ : تَطْهيرُه عن اللِّسان؛ لغاية شرفِه وعظمتِه[٦].

---

(١) في المفتاح (ص ١٧٦) : « وإما لإيهام أنّ في تركه تطهيرًا للسان عنه ... » وإنّما حذف هنا قيد (الإيهام) بناءً على ظهور حمل التّطهير على الوهم؛ إذ أنّ اللّفظ ــ في حدّ ذاته ــ لا يلوّث اللِّسان .

(٢) ومثاله قول الشّاعر :

قومٌ إذا اسْتنبحَ الأَضْيَافَ كَلْبُهم ... قَـــالُـــوا لأمّهـــم بُـــــولِي عَلَى النَّارِ

أي : هم قومٌ . فقد حذف المسند إليه تطهيرًا للّسان عنه، وتنكير « قوم » للتّحقير .

(٣) علّل طاش كبرى زاده قولَ المصنِّف : « ويقرب منه الحياء من التّصريح » دون قوله : « ومنه ... » مع أنّ كلاً منهما على اختيار الحذف لتلوّث المحذوف بقوله (شرح الفوائد : ٤٣) : « إنّ مدارَ الحياء على الاحترازِ عن الأسماع ومدارَ التّطهير على الاحتراز عن التّكلّم من غير ملاحظة الأسماع » .

(٤) تقدّمت ترجمتها ص (٢٥٤) من هذا البحث . أمّا قولها فلم أجده في كتب الحديث المعتمدة، وأشار إليه شارح الجامع الصّغير في كتابه المسمّى : « التيسير في شرح الجامع الصّغير » : (٢٥٠/١) . وهو موجود في الطّراز؛ للعلويّ : (٣٠٣/٣) .

(٥) في ب وردت العبارة هكذا : « ما رأى الرّسول منّي العورة » .

(٦) ومثالُه قول الشّاعر : =

السَّادسُ : إمكانُ الإنكارِ إن احْتيج إليه، كما تقول عند وجودِ القرينة:

يُعْطي ويَمْنعُ لا بُخلاً ولا كَرَماً .

ولا تذكر المُسْند إليه لتتمكّنَ من الإنكار؛ أي : إن احتجت إليه، وكما قال الصدِّيق [رضي الله عنه][(١)] ــ في جوابِ سُــؤالِ الكــفّار : مَنْ هَذا ؟ ــ[(٢)]: (رَجُلٌ يَهْدِيني السَّبِيلَ)، قريبٌ منه[(٣)].

= أضاءَتْ لهم أحْسابُهم ووجوهُهمْ
دُجى اللّيل حتّى نظّم الجزع ثاقِبُه
نجومُ سماءٍ كلّما انقضَّ كَــوْكَــبٌ
بَدا كَوْكَبٌ تأوِي إليه كَواكِبُــه

أي : هم نجوم . فقد حذف المسند إليه تطهيرًا له عن اللّسان .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ، ب .

والصِّدِّيق هو : أبو بكر؛ عبد الله بن أبي قُحافة عثمان بن عامر التّيميّ القرشيّ؛ لُقّب بالصّدِّيق وبالأوّاه . خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته، وأبو زوجه عائشة أمّ المؤمنين . أوّل الرّجال إسلامــًا، ولد بعد مولد النّبيّ صلى الله عليه وسلم بسنتين وأشهر، وتوفّي سنة ١٣ للهجرة عن عمر يناهز (٦٣) عامــًا .

ينظر في ترجمته : السِّيرة النّبويّة لابن هشام : (٢٤٩/١)، الطّبقات الكبرى لابن سعد : (١٦٩/٣ ــ ٢٠٢)، تاريخ الطّبريّ : (٤٢٠/٣ ــ ٤٣١) .

(٢) صحيح البخاريّ : (١٦١/٥) وإحدى روايتي ابن سعد في الطّبقات : (٢٣٥/١) بتصرّف طفيف . أَمَّا الرِّواية الأخرى (٢٣٤/١) فبلفظ : « هَادٍ يَهْدِيني ».

(٣) إنّما قال : « قريبٌ منه » و لم يقل : « منه » لاختلاف بينهما؛ فإنّ الدّاعي إلى الإنكار في الأوّل ما نشأ عن الحذف؛ وهو عدم التّصريح بالمسند إليه؛ ليتأتّى الإنكار ــ إن احتيج إليه ــ فيما بعد بالقول : ما عنيت فلانــًا بل غيره .أَمَّا الثّاني فإنّ الدّاعي إلى =

السّابعُ : تعيُّنُه للخبرِ حقيقةً أو ادِّعاءً؛ أي : يكون المسندُ إليه مُتَعيِّنـــًا لهذا الخبرِ لا يُشاركه فيه غيرُه، ولا يَصلُح الخبرُ إلاّ له[(١)]. حقيقةً؛ كقولك: « خالق لما يشاء [فاعل لما يريد[(٢)]][(٣)]»، أو ادّعاءً من المتكلّمِ؛

= الإنكار فيه ما نشأ عن الكناية في قوله : « يهديني السّبيل » فإنّ ظاهره أنّه دليل الطّريق، وباطنه أنّه دليل الخير والرّشاد؛ كما أفصحت عنه روايتا البخاريّ وابن سعد المتقدّمتان : « فيَحْسِب الحاسبُ أنّه إنّما يعني الطّريق، وإنّما يعني سبيل الخير » والمعنى الثّاني هو الّذي يتأتّى به الإنكار إن احتيج إليه .

(١) قصَر الشّارح ـــ رحمه الله ـــ الحذفَ في هذا الغرض على المسند إليه، وجعله في بابه دون غيره؛ عندما قال : « أي : يكون المسند إليه متعيّنـــًا لهذا الخبر ... » ويبْدو أنّ السّبب في ذلك فهمه للخبر في قول المصنّف : « تعينه للخبر » على أنّ المراد به الخبر النّحويّ «خبر المبتدأ » .

وأُرجِّح ما ذهب إليه طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد : (٤٢) من « أنّه أراد بالخبر : معنى الإخبار الحاصل من الإسناد لا خبر المبتدأ؛ إذ المصنّف عمّم الكلام للمسند والمسند إليه معـــًا؛ فالمراد بالمحذوف ما يعمّهما »، والله أعلم .

(٢) فإنّ هذين الخبرين لا يَصلُحان إلاّ لله ـــ سبحانه وتعالى ـــ، وكلاهما مُسْتوحى من التّنزيل الحكيم .

أمّا أوّلها فمُسْتقى من قوله تعالى : ﴿ يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ اللهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [النّور : من الآية ٤٥]، وقوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص : من الآية ٦٨] وغير ذلك من الآيات الّتي تضمّنت مثل هذا المعنى .

أمّا ثانيهما فمُسْتقى من قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة من الآية ٢٥٣]، وقوله : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج : الآية ١٦] وغير ذلك من الآيات الّتي تضمنت مثل هذا المعنى .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من : أ .

كقولِ الشَّاعرِ ــ في حقِّ ممدوحه ــ[١] :

الوَاهبُ المائةَ الهِجانَ وعبدَها عَــوْذًا تُزَجِّي خَلفَهــا أَطْــفالَها

الثَّامنُ : اتباعُ الاستعمالِ[٢]؛ فإنَّه إذا كان الاستعمالُ واردًا على الحذفِ منــه[٣] أو من أمثــاله ونظــائره[٤] ــ كــما قــال في «المفتاح»[٥] ــ، وقــامــت القــرينــةُ لا بُــدَّ من حــذفــه؛ [١٠/أ] **كــمــا في**[٦]: (**نعــم الــرَّجــلُ زيــــدٌ !**)؛ عــلى / قــول مــن يــرى أصــل[٧] الكــلامِ : « نِعْــمَ الرَّجلُ هو زيــــدٌ »[٨]،

---

(١) البيت من الكامل، وقائله أعشى قيس؛ قاله يمدح قيس بن معدي يكرب، وهو في ديوانه: (١٥٢) . طبعة دار صادر .

(٢) أي : الاستعمال الجاري عند العرب في كلامهم .

(٣) يقصد به : السّماعيّ .

(٤) يقصد به : القياسيّ .

(٥) ينظر ص : (١٧٦) .

(٦) هكذا ورد قوله : «كما في » ضمن كلام المصنِّف في الأصل، ف . وورد في : أ،ب، ضمن كلام الشّارح، وزِيدَ بعده كلمة : « نحو » مُوردةً ضمن كلام المصنِّف .

(٧) كلمة : « أصل » ساقط من ب .

(٨) بجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف؛ كأنه لَمّا قيل : نعم الرَّجل !، سئل : من هو؟ فقيل : زيدٌ؛ أي : هو زيد . فحذف المسند إليه، وينقاس على هذا القول نظائره . بخلاف من يرى أنّ أصل الكلام جعل المخصوص مبتدأً خبره ما تقدّمه من الجملة؛ كأنّ الأصل : زيد نعم الرَّجل، فإنّه لا حذف فيه . وإنّما فيه تقديم وتأخير .
ينظر : إعراب مخصوص نعم وبئس في : الأصول في النّحــــو؛ لابن السّراج : (١١٢/١)، المفصّل : (٣٦٢ ــ ٣٦٣)، أوضح المسالك : (٢٥١/٣)، شرح الأشمونيّ =

وكما في : «**ضربي زيدًا قائمًا** »؛ فإنَّ التَّقديرَ - على الأصحِّ -: «ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا»[(١)]، وكما في قولهم[(٢)]: (**سُقيا**)؛ إذ التَّقدير : « سقاك الله سُقيا »، وكذا : (**عجبًا**)؛ إذ التَّقدير : « عجبتُ عجبًا »[(٣)]، وكما في قولها[(٤)]: « **إلاَّ حَظيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ** »؛ حَظِيَّةٌ : فَعيلة من حظيت المرأةُ عند زَوْجها حُظوة[(٥)]. وأَلِيَّةٌ : فعيلة من الأَلْوِ؛ وهو التَّقْصير؛ بمعنى فاعله؛ أي : إن لا يكن لك في النِّساءِ حَظيّة؛ لأنَّ طبعك لا يُلائم طبعهنّ ــ فإنّي غيرُ مُقَصِّرةٍ،

= : (٢/٣٧٨ ــ ٣٧٩) .

(١) وعليه يكون المحذوف خبر المصدر وهو : «حاصل » لقيام غيره مقامه، ثمَّ حذف : «إذا كان » لقيام الحال مقام الظّرف . كما نصّ عيه أكثر المحقّقين من أهل البصرة .
وإنّما قال : « على الأصحِّ » تبعًا لاختلاف النّحويين في هذه المسألة وسلوكهم تقديرات شتّى؛ منها : « ضربي زيدًا أضربه قائمًا »، ومنها : «ضربي زيدًا قائمًا حاصل »، ولمزيد من البيان ينظر : حذف الخبر في المصادر التّالية : المفصّل : (٤٦)، أوضح المسالك : (١/٢٠٤) .

(٢) في أ : « قوله » .

(٣) وهذان المثالان : « سقيًا »، « عجبًا » حذف المسند فيهما حذفًا سماعيًّا.

(٤) المثل في : الأمثال؛ لأبي عبيد : (١٥٧)، جمهرة الأمثال؛ للعسكري : (١/٥٩)، مجمع الأمثال؛ للميداني : (١/٣٠)، فصل المقام في شرح كتاب الأمثال؛ للبكري : (١٣٧)، المستقصى في أمثال العرب؛ للزّمخشري : (١/٣٧٣)، اللّسان : مادة (إلاّ) .
والشّاهد فيه : حذف المسند من الشرط، والمسند إليه من الجزاء؛ اتباعًا للاستعمال .
وأصل الكلام :« إن لا يكن لك حظيّةٌ فإنّي لا أليّةٌ » .
ويُروى المثلُ بالنَّصب : « إلاَّ حظيةً فلا أَلِيّة » على تقدير : « إن لا أكن حظيّةً فأنا لا أكون مقصِّرة »؛ فيكونان خبرين لـ «كان» المحذوفة .

(٥) بضم الحاء وكسرها . والْحُظوةُ : المكانة والمنزلة . اللّسان : (حظا) : (١٤/١٨٥) .

و(كان) هي[١] تامَّة .

ومورِدُ المثل : أن رَجلاً كان[٢] لا تَحْظَى عنده امرأة، فلمَّا تزوَّج هذه[٣] لم تَأْل جهدًا في أن تَحْظى عنده؛ ومع ذلك لم تَحْظ؛ بلْ طَلَّقها؛ فقالت[٤] .

ومَضْرِبُه : كلُّ قضيَّةٍ كان الإنسانُ أهلاً لها، مُجْتهدًا فيها؛ ولكنَّها امتنعت عليه لعارضٍ عرضَ من غير جهته .

التّاسعُ : اختبارُ السّامعِ هلْ يتنبّه للمحذوفِ مع وجودِ القرائن، واختبارُ **قَدْرِ تَنبّهه** عند وجودها - أيضًا -[٥]. يُحكى أنّ واحدًا - من خُلفاء بغداد -[٦] ركِب مع واحدٍ من نُدمائهِ في سفينةٍ

---

(١) في أ : « هذه » . وكان الأولى بالسّياق حذفها؛ إذ لا فائدة في إيرادها؛ ضميرًا أو إشارةً .

(٢) في الأصل زيادة « أي » ولا وجهَ لها .

(٣) في أ : « بهذه » .

(٤) أيْ : قالت الكلام السَّابق الّذي صار مثلاً يضرب .

(٥) مَثّل بعضُ البلاغيّين المحدثين لأولهما (اختبار تنبّه السّامع)؛ بقوله : « هذا كأنْ يزورك رجلان سبقت لأحدهما صُحبة لك؛ فتقول لمن معك : وفيّ » . ولثانيهما (مقدار تنبّهه)؛ بقوله : « هذا كأنْ يزورك رجلان أحدهما أقدم صُحبة من الآخر؛ فتقول لمن معك : جديرٌ بالإحسان تريد الأقدم صُحبة ... » بغية الإيضاح : (٥٦/١) .

(٦) في أ : « بغداذ » بذال أخيره مُعْجمة، وهو من أسماء بغداد ــ أيضًا ــ . ينظر : اللّسان : (بغدذ) : (٤٧٨/٣) . وفي ب طمس بقدرها .

ذات يـــومٍ[١]، فبينا هما كذلك إذْ سَأَل من نديمه : أيُّ طعامٍ أشهى عندك، وألذُّ لديك ؟، فقال : مُخُّ البيضِ المسلوق[٢]. فعبرا، حتّى اتَّفَق عودُهما هنالك في العام القَابل . فقالَ : مع أيْشٍ ؟[٣]، فأجاب النَّديمُ : مع الملحِ؛ فتعجَّب من استحضارِه، وكمالِ تنبهّهِ وتيقُّظِه؛ فخلع عليه، وقرَّبه من نَفْسه .

العاشرُ : تَكثير الفائدة باحْتمال الأمرين[٤]؛ من حَمل المذكُور تارةً على

---

(١) العبارة في أ، ب هكذا : « يُحكى ... بغـــداد مع واحـــد من ندمائه ركبـــا في السّفينة ... » .

(٢) مُخُّ كلِّ شيءٍ : خالصُه . اللّسان : (مخخ) : (٢٥٢/٣) . وأراد به هنا : صفار البيض .

(٣) كذا في الأصل، أ . وفي ب : « أي شيء ؟ » . وهذا هو أصل الكلمة لكن حذفت الياء الأخيرة وسكنت الوسطى وأُدغمت الكلمتان فصارتا كلمة واحدة . والكلمة في استعمالها الجديد مقيسة؛ فقد استعملها ابن مالك إذْ قال (الاعتماد في نظائر الظّاء والفاء : ٣٤) : « ولعلّ قائلاً يقول : المراد من هذا أيشٍ »؛ بل إنَّها وردت في زمن الاحتجاج على لسان الكميت بن زيد في قوله (المسائل البصـــريّات؛ لأبي علي الفارسيّ : ٣٩٣/١) : « أيشٍ تقول ».
ولمزيدٍ من الإيضـــاح حـــول هذه الكلمـــة؛ أصـــلها، تطوراتهـــا، خلاف العلماء فيها ــ تراجع رسالة (الماجستير) المعنونة بـــ« شهاب الدّين الخفاجي وجهوده في اللُّغة » للباحث عبد الرَّزّاق بن فرّاج الصّاعدي ص : (٢٥٥) .

(٤) هكذا ــ أيضـــاً ــ في ف . وفي ب زيد بعد هذا ــ ضمن كلام المصنِّف ــ : «ومنه » .
وإنّما عدّ احتمال الأمرين تَكْثيرًا للفائدة؛ لأنّ نفس السّامع تذهب كلّ مذهب ممكن، وتقدّر كلّ أمرٍ مناسبٍ .

ترك مُسنده، وحمله أخرى على تَرك المسند إليه؛ كما في الآيتين؛ **نحو**[١] **قوله ــ تعالى ــ**[٢]: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾[٣]، و﴿**طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ**﴾[٤] لحملهما[٥] تارةً على: « فصبرٌ جميلٌ أجملُ » ، و « طاعةٌ معروفةٌ أَمْثل »[٦]، وحملهما أُخرى على : « فأمري صَبْرٌ جميل »، و« طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ »[٧] بالقولِ دون الفعل والنِّيَّة .

الحادي عَشَر : أن يقصدَ بحذفِ المفعولِ تعميمَ الفعل؛ احْترازًا عن أنْ يَقْصر[٨] السَّامعُ الفِعل على المفعُول المذكور لو ذُكر؛ كقولك : « فلانٌ يُعْطي ويَمْنع »؛ فإنَّه أعمُّ تناولاً من قولك : يُعْطي الدِّرهم[٩]، ويَمْنَعه[١٠].

---

(١) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف .. وفي ب : « أي » .

(٢) كلمتا :«قوله تعالى » وردت ضمن كلام الشّارح في : أ .

(٣) سورة يوسف : من الآيتين ١٨ و٨٣ .

(٤) سورة النّور : من الآية ٥٣ .

(٥) في الأصل : « تحملها » . وفي ب طمس بقدرها . والمثبت من : أ؛ وهو المناسب للمعطوف الوارد عَقِب ذلك؛ وهو قوله : « وحملها أخرى » .

(٦) فيكون المحذوف ــ في كلا المثالين ــ هو المُسْند .

(٧) فيكون المحذوف ــ في كلا المثالين ــ هو المسند إليه .

(٨) في الأصل : « يقتصر »، والصّواب من : أ، ب .

(٩) في ب : « الدَّراهم »؛ بالجمع؛ وهو تحريف بالزّيادة؛ يَدلُّ عليه قوله عقب ذلك مباشرة : « ويمنعه » لدلالته على الإفراد .

(١٠) وفي بيان بلاغة الحذف في هذا الغرض يقول السَّكّاكيّ (المفتاح : ٢٢٨) : « وأنّه أحد أنواع سحر الكلام؛ حيث يتوصّل بتقليل اللّفظ إلى تكثير المعنى ».

أو إطلاقَه؛ أي[١]: يقصد به الإطلاق، ونفس الفعل، بتنزيل المتعدِّي منزلةَ اللاّزم ذهابـًا في : « فلانٌ يُعطي » إلى معنى : أنَّه يفعلُ الإعطاء، ويُوجد هذه الحقيقة إيهاماً للمُبالغة[٢]. والغالبُ أنَّ الأوَّل يُستعمل[٣] في النَّفي، والثَّاني في الإثبات؛ كما في الآيتين **قال[٤] ـ تعالى ـ** : ﴿ **وَتَرَكَهُمْ فِي / ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ**﴾[٥]، ﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾[٦]. [١٠/ب]

الثَّاني عَشَر : رعايةُ فواصل الآي؛ أيْ : أواخر الآيات . والفواصل لعلّها أُخِذت من قوله - تعالى -: ﴿ فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ﴾[٧]. **نحو**: ﴿**مَا**

---

(١) في ب زيادة :«أوْ» والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٢) والفرْق بين التّعميم والإطلاق : أنّ الأوَّل حذفٌ للمفعول باعتبار تعلّق الفعل به دون غيره، وأمّا الثّاني فحذفٌ للمفعول من غير ملاحظة تعلّق الفعل به .

(٣) في الأصل : « مُستعمل » . والمثبت من : أ، ب . وهو الأولى؛ لأنّ الفعل المضارع يدلّ على الحدوث والتّجدّد بخلاف الاسم فإنّه يدلُّ على الثُّبوت والدَّوام .

(٤) هكذا في الأصل . وفي أ، ب زيد لفظ الجلالة مُورَدًا ضمن كلام الشَّارح .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٧ .
والمراد أنّهم لا يبصرون ما حولهم . فحذف مفعوله لئلاّ يقصر السّامع الفعل عليه؛ بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيجعلهم لا يبصرون شيئـًا .

(٦) سورة النّحل : من الآية ٦٧ .
والمراد يتّصفون بالعقل مطلَقـًا من غير ملاحظة متعلّق للتعقّل .

(٧) سورة فصّلت : من الآيتين : ٣، ٤٤ .

﴿وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[١]؛ إذْ لَوْ قال : و« ما قَلاك » لبطل السَّجع .

والإثباتُ يجبُ عند عدم القرينة وإلاَّ لم يُمكن الإفادة[٢]، وإذا[٣] كانت القرينة فيجُوز الحذفُ والإثبات . **وقدْ يَتَرَجَّحُ** طرفُ الإثباتِ **لوجوهٍ** :

الأَوَّل : **كونُه**؛ أيْ : الإثبات : **الأصل**[٤]؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ أن تكون أرْكانُه وأجزاؤُه مَلْفُوظةً مَذْكورةً بالفعلِ . **مع عدمِ الصَّارفِ** عن الإثبات؛ أي : مع عدمِ المانع عنه، والحامل على التَّركِ والحذفِ[٥].

---

(١) سورة الضّحى : آية ٣ . وكان الأَولى بالمصنّف أن يذكر الآيتين السَّابقتين قبلها أو إحداهما؛ ليتّضح الاسْتشهاد . لكنَّه آثر الإيجاز اعتمادًا على أنّها من قصار السّور المحفوظ ومتى استُحضر آية منها استُحضر ما قبلها وما بعدها . وأُدرك مَوْطنُ الاستشهاد .

(٢) في الأَصل : « الفائدة » . والصّواب من أ، ب؛ إذ الإفادة سبيل الفائدة .

ومراد الشّارح : انعدام الإفادة لانعدام القرينة؛ فوجب انتفاؤها قبل غيرها بالطَّريق الأَولى .

وقوله : « وإلاَّ لم يكن الإفادة » ورد ضمن كلام المصنّف في أ، وليس في ف .

(٣) في أ : « فإذا ».

(٤) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : « أصلاً » .

(٥) مثاله : قولك لخالي الذّهن : « زيد قائم » .

وهذا الوجه ــ في نظري ــ ضعيف؛ وزْنُه في ميزان الذِّكر هو وزْنُه في ميزان الحذف، وقيْدُ المصنِّف : « مع عدم الصّارف » وتعليلُ الشَّارح : « لأنّ الأَصل في =

الثّاني : زيادةُ التّقرير والإيضاح[١]؛ إذْ لو لَمْ يُذْكر لَفُهم المقصُود لكن عند ذِكْره يَتَقرّرُ زيادة تقرير[٢].

الثّالثُ: الاحتياطُ لقلّة الثّقةِ والاعتماد **بالقرائنِ**؛ إمّا لغباوةِ السّامعِ[٣]، أو لغيرها[٤].

الرّابع : أن لا يَتمكّن السّامعُ من ادّعاءِ عدم التّنبّه له؛ إذ لو تركه لَعَلّـــــــهُ[٥] يـــــــدّعي عـــــــدمَ معرفـــــــة

= الكلام أن تكون أركانه وأجزاؤه ملفوظة مذكورة بالفعل » معارضان بوجود القرينة المجوّزة للحذف والإثبات، ولا يتصوّر معها ــ بدون داع صحيـــح مرجّح للذّكر ــ إهمال الحذف ولو بأقلّ درجات الأَصل المسوّغة له؛ كالاحتراز عن العبث .

وعليه فإنّي أرى ألاّ تحرم القرينة حقّها في ميزان الذّكر لتحصيل معادلها في ميزان الحذف ولو بأدنى ما تستدعيه البلاغة؛ كالاحتراز عن العبث كما تقدّم . والله أعلم .

(١) في أ وردت كلمة : « الإيضاح » ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٢) نحو قولك : « زيد عندي »؛ جوابـــاً لمن قال : « أين زيدٌ ؟ » .

(٣) كقولك : « الّذي حضر زيد »؛ جوابـــاً لغبيٍّ سأل : « من حضر ؟ » .

(٤) كضعف القرينة نفسها، وعدم الاعتماد عليها؛ كما في قولك : « الّذي نجح زيد، والّذي أخفق عمرو » في جواب : « مَن نجح ومَن أخفق ؟ » ولا يقال : « زيد وعمرو »؛ اعتمادًا على قرينة التّرتيب في السّؤال لخفائها .

ويلحظ هنا أنّ الشّارح ــ رحمه الله ــ استدرك على المصنّف ما أَهْمله أو أَجْمله من كلام السَّكّاكيّ، وذلك بتضمينه هذا القسم وجهـــاً آخر أورده السَّكّاكيّ مستقلاً وهو : الذّكر « للتّنبيه على غباوة السّامع » . ينظر : المفتاح : (١٧٧) .

(٥) في ب : « لعلّةٍ »، وهو تصحيفٌ ظاهرٌ .

مُراده[١] عند المُؤَاخذة[٢]. وهذا الوجهُ لا يُعلم من « المفتاح ».

الخامسُ : الاستلذاذُ؛ كذكرِ العاشق للمَعْشُوق؛ ولهذا قيل[٣]: «مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا أكثرَ ذِكْرَهُ ».

قال المتنبّي[٤]:

أَسَامِيًا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةً ذَكَرْنَاهَا

السَّادس : التَّبرُّك؛ كما يُذكر اسمُ اللهِ والأنبياءِ والأَولياءِ تبرُّكًا .

وفي جَعل الاستلذاذِ وَجْهًا، والتَّبرّك وجهًا آخر إشمامُ رَائحة خِلافٍ « للمفتاح »[٥]؛ فإنَّه

---

(١) في ب : « ومراده » ولا وجه للعطف .

(٢) ويقابله في الحذف ما تقدّم من عدم التّصريح ليتأتّى الإنكار إن مسَّت الحاجةُ إليه .

(٣) أورده الميدانيُّ في مجمع الأمثال : (٣٦٣/٣) ضمن أمثال المولّدين، واللّفظ عنده : « مَن أحبّ شيئًا أكثرَ من ذكره » .

(٤) البيتُ من المنسرح، وهو في ديوان المتنبّي بشرح البرقوقيّ : (٤١٠/٢) .

والمتنبّي هو : أبو الطَّيِّب؛ أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفيّ . ولد بالكوفة، ونشأ بالشّام، كان شاعرًا حكيمًا، وفد على سيف الدّولة فمدحه ونال عطاياه، ثمّ إلى كافور؛ ثمّ رحل إلى العراق وبلاد فارس . له ديوان شعر . قتله فاتك الأسديّ سنة ٣٥٤هـ .

ينظر في ترجمته : يتيمة الدّهر؛ للثّعالبي : (١١٠/١ ــ ٢٢٤)، تاريخ بغداد : (١٠٢/٤)، نزهة الألبّاء : (٢٩٤ ــ ٢٩٩)، الكامل لابن الأثير : (٥٦٦/٨)، وفيات الأعيان: (١٣٤/١ ــ ١٣٩)، سير أعلام النُّبلاء : (١٩٩/١٦ ــ ٢٠١) .

(٥) في أ، ب : « المفتاح ».

قال[١]: « أو يُذكر تَبرّكـًا واسْتلذاذًا به؛ كما يَقُول الموحِّدُ : اللهُ خالقُ كـلِّ شيءٍ »[٢].

السَّابع : التَّعجّب؛ كما يقال : «زيدٌ يقاومُ الأسد ».

الثّامن : التَّعظيم؛ كما[٣] في بعضِ الألقابِ المحمودة .

التّاسع الإهانة؛ كما في الألقابِ المذمومة .

العاشر : بَسْطٌ لكلامٍ افْتراصـًا[٤] **لإصغاء**[٥] **السَّامع؛ نحو : ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا ﴾**[٦]؛ إذْ كان يتمُّ الجوابُ بأن يقول : «عصا»، فذكر المسنَد إليه، وهو «هي» للبَسْط؛ **قيلَ : ولذلك**؛ أي: ولأجلِ البسطِ افتراصـًا **أَتْبع مُوسى ما أَتْبع**، أي: قولَه: ﴿ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا ﴾ الآية.

---

(١) المفتاح : (١٧٧) بتصرّف يسير .

(٢) اقتباسٌ من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ [سورة الرّعد : من الآية ١٦، وسورة الزّمر : من الآية ٦٢] .

(٣) في أ زيادة : « يقال » ولا وجه لها .

(٤) الفُرْصةُ:النُّهزَةُ والنَّوبةُ.وافترص الفرصة؛أي:اغتنمها.ينظر: اللّسان:(فرص):(٧/٦٤).

(٥) الإصْغاء:الميل.وأصْغيت إلى فلان إذا مِلْت بسمعك نحوه.اللّسان:(صغا) (١٤/٤٦١) .

(٦) سورة طه : من الآية ١٨ . وفي أ : عُقِّب جزء الآية بقوله : «الآية »ضمن كلام المصنِّف وليست في ف .

ولَمَّا لم يكن هذا الوجهُ مُسْتحسنـــاً عند المصنِّف؛ لأنَّ بسطَ الكلام لمجرَّد[١] الافتراص [لا يكون][٢] مناسبـــاً أَوْ لا يليق بالبُلغاء؛ إذ هو هَذَرٌ[٣] وترك أدب؛ سيّمَا في جناب الجبروت - عَبَّر عنه بلفظة[٤]: «قيـــلَ» . وقال : الحقُّ أَنْ يُقال : إنَّ السُّؤال إذا كان وَارِدًا على شيءٍ ظاهر يَتوجَّه إلى أمر يتعلَّق به بحسب مُقتضى الحال، وإلاّ يَكُون عبثـــاً لظُهوره[٥]؛ كما إذا سأَلت عَمَّن لبسَ ثياب السَّفر : ما هذا ؟، فإنّك لا تسأله عن نفس الثَّوب وماهيَّته لظُهُوره؛ بل عن سَبب لبْسه . فكأنَّكَ قُلتَ : ما عزيمتُك؟، والجوابُ : أريدُ سَفَرَ الكعبة . ولو أجاب : بأنَّه / كِرْباسٌ[٦]، [ف/١١] عُدَّ مسخرة؛ فكذلك هَهُنا؛ لَمَّا كان السُّؤال عن أمر ظاهرٍ، وعُلمَ من مُقتضى المقام؛ من مُناظرة السَّحرة أو غيرها أنَّه بصدد أن يَرد عليه صورة[٧] أخرى، وأنَّ هذا السُّؤال يَعْقُبه أمرٌ عظيمٌ يُحدثه اللهُ في العصا ـــ

---

(١) في الأصل : « بمجرّد » . والصّواب من أ، ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من أ .

(٣) الهَذَر : الكثير الرَّديء، وقيل : هو سَقطُ الكلام . اللّسان : (هذر) : (٢٥٩/٥).

(٤) في ب : « بلفظ » ولا اختلاف في المعنى .

(٥) أي : المسؤول عنه .

(٦) الكِرْباس ـــ بكسر الكاف ـــ لفظة فارسيّة معرّبة تعني : الثّوب . ينظر : المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : (٥٥٦)، اللّسان : مادة (كربس) : (١٩٥/٦) .

(٧) في ب : « بصورة » .

عُلِم أنَّه لتقرير صورته[١] الأُوْلى في نفسه؛ حتَّى لا يغفل عنها عند ورود الصُّورة الأُخرى، ولتوطين نفسه وتثبيته حتَّى لا يخاف عنده، ولا يتوحَّشَ منه . فالجوابُ لا يكونُ إلاَّ أن يقول : إنَّ صُورتها مقرَّرةٌ في نفسي؛ أعرفها بالذَّاتِ؛ فإنَّها ما هي إلاَّ عصاي لا تنفع إلاَّ منافع بنات جنسها، وبالصِّفات واللَّوازم، فإنِّي[٢] قديمـــاً ﴿ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴾[٣]؛ ليكونَ جوابُهُ مُطابقـــاً للغَرض الَّذي فهمه من فحوى سُؤال رَبِّه؛ فَعُلِم أنَّ البسْط لذلك، لا للافْـــتراص[٤]، ومع ذلك خافَ؛ فقال [الله][٥]- تعالى - : ﴿ خُذْهَا وَلاَ تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلأُوْلَىٰ ﴾[٦].

---

(١) الضَّمير يعود إلى قوله : « أمر ظاهر »وفي ب : «صورة »؛ فيكون الضَّمير عائداً إلى العصا.

(٢) في أ، ب : « فإنّي »، وكلا التّعبيرين جائزٌ .

(٣) بقية الآية السَّابقة، وقد تقدّم عزوها .

(٤) وعليه : فليس هناك بسط للافتراص؛ بل جواب عن ما سئل بقدر السّؤال . وهذا التَّوجيه استقاه الشَّارح ـــ رحمه الله ـــ من الكشّاف : (٥٩/٣) .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل . وأثبت من : أ، ب؛ دفعـــاً لما قد يرد من إيهامٍ قبل ورود لفظة : « تعالى » .

(٦) سورة طه، من الآية : ٢١ .

وهكذا يفعلُه المشعبدون[١] إذا أرادوا أن يجعلوا حبلاً من الحبالِ في صُورة حَـيَّة[٢]؛ فإنَّهم يقولون للنُّظّار : ما هذا ؟، أليس حَبْلاً من قُطنٍ أو صوفٍ !، ويُكرِّرون ذلك لئلاّ يَغْفَلوا عند لبس الصُّورة الثّانية، وخلع الصُّورة الجبليّة[٣] عنها .

وقد ذُكِر في « الكشّاف » ــ أيضـًا ــ وجهـًا لسنا هنا لبيانه[٤].

وقيلَ : كان فيها من المآرب الأُخرى « أنَّه كان يَسْتقي بها؛ فتطول بطول البئر، ويصير شُعْبَتَاها دَلْوًا، ويكونان شمعتين باللّيلِ، وإذا ظهر عدوٌّ حاربت عنه، وإذا اشتهى ثمرةً ركزها فأَوْرَقت وأَثْمرت، وكان يحملُ

---

(١) المُشَعْبِدون ــ بالدّال المهملة ــ جمع مُشَعْبِد، ويقال له ــ أيضـًا ــ : مشعْوذ، وهو من يقوم بالشَّعبذة أو الشَّعوذة؛ وهي : خفّة في اليَد وأُخذٌ كالسِّحر يُرى الشَّيءَ بغير ما عليه أصله في رأي العين . ينظر : اللِّسان : (شعبد): (٢٣٨/٣)، و(شعذ) : (٤٩٥/٣) .

(٢) قوله : « في صورة حيَّة » ساقط من أ، ب .

(٣) في ب : «صُورة الجبليّة » .

(٤) قوله : « وقد ذُكر ... لبيانه » ساقط من ب .

أَمَّا الوجه الّذي ذُكر في الكشّاف فهو قول الزّمخشريّ : (٥٩/٣) : « ويجوز أن يُريد عزّ وجلّ : أن يُعدِّد المرافق الكثيرة الّتي علّقها بالعصا ويستنكرها ويسْتعظمها، ثمّ يُريه على عَقِب ذلك الآية العظيمة؛ كأنّه يقول له : أين أنت عن هذه المنفعة العظمى والمأربة الكبرى المنسيّة عندها كلُّ منفعة ومأربة كنت تعتدّ بها وتحتفل بشأنها ؟! » .

وإنّما أهمله الشّارح ــ رحمه الله ــ اكتفاءً بما قبله لعدم ترتب مزيد فائدةٍ في ذِكْره.

عليها زَاده وسقاه، فجعلت تُماشيه، ويركزها فينبع الماءُ، فإذا رفعها نَضَبَ، وكانت تقيه الهوامَّ[1] »[2].

الحادي عشر : التَّصريحُ في المسْنَد بالاسم للثَّبات؛ أي : ليُسْتفاد الثُّبوت[3] صريحًا؛ لأنَّ أَصل الاسم الدّلالة على الثُّبوت . **أو بالفعل للتَّجدُّد**؛ نحو : « زيدٌ قام »[4]، **أو لتعيين أَحدِ الأَزْمنة الثَّلاثة باختصارٍ**؛ كدلالةِ « قام » على الزَّمانِ الماضي باختصار؛ فإنَّه لو قال : « زيدٌ قائمٌ في

---

(١) الهوامّ : جمع هامّة . وهو المخُوف من الأحناش . ينظر : الصّحاح : (٣٩٨/٥) .

(٢) وجميع هذه الأخبار المتقدِّمة نقلها الكرمانيّ نصًّا عن الكشّاف : (٥٩/٣-٦٠) وهي ــ ولا شكّ ــ من الإسرائيليّات المنكرة الّتي وقع في شراكها الزَّمخشريّ؛ إضافة إلى اعتزاله والأحاديثِ الضّعيفة الّتي يموج بها تفسيره؛ مما صرف علماء السَّلف عنه ودفعهم إلى التّحذير منه؛ كالحافظ الذّهبي في ميزانه : (٧٨/٤)، وابن حجر في اللّسان : (٤/٦)، وابن تيميّة في مقدمته في أصول التّفسير ص (٨٦) . ولاعتماد الكرمانيّ على تفسيره كثيرًا آثرت توضيحَ ذلك .
هذا، ويشير ابن كثير في تفسيره (١٥٢/٣) إلى تلك الأخبار بقوله : «وقد تكلّف بعضهم لذكر شيء من تلك المآرب الّتي أبهمت فقيل كانت تضيءُ له باللّيل وتحرس له الغنم ... وغير ذلك من الأمور الخارقة للعادة، والظّاهر أنّها لم تكن كذلك، ولو كانت كذلك لما استنكر موسى ــ عليه الصّلاة والسّلام ــ صيرورتها ثعبانًا فما كان يفرّ منها هاربًا، ولكن كل ذلك من الأخبار الإسرائيليّة » .

(٣) مثاله : « زيد عالم » .

(٤) في ب : « قائم » وهو تحريف بالزّيادة، أخرج المثال بالاسميّة عن موطن الاستشهاد .

الزَّمان الماضي » أفادَ تعيين الزَّمان؛ لكن بتَطْويل . **أو بالظَّرف للاحتمال؛** أي : لاحتمال الثُّبوت لو قُدِّر الاسم، واحتمال التَّجَدُّد لو قُدِّر الفعل[١].

الثَّاني عشر: التَّعريضُ[٢] بغَباوةِ السَّامع، وأنَّه ممن لايتنبَّه بالقَرائن[٣].

---

(١) نحو : « زيد في الدّار »؛ لاحتماله أن يكون مقدّرًا بالاسم؛ وهو نحو : « حاصل » أو «مستقرّ » فيدلّ على الثّبوت والدّوامِ . واحتماله أن يكون مقدّرًا بالفعل؛ وهو نحو : « حصل » أو « استقرَّ » فيدلّ على التّجدُّد والزَّمان .

(٢) التَّعريض : خلاف التَّصريح، يقال : عرض لفلان، وبه؛ إذا قال فيه قولاً وهو يعيبُه . اللّسان : (عرض) : (١٨٣/٧) .

(٣) بل لا بُدَّ من التَّصريح له؛ كقولك لمخالف الإسلام إنْ سألك : « ما دينُك ؟ » : «ديني الإسلام » .

النَّوعُ الثَّاني : في التَّعريف بأَقْسامه(*)، والتَّـنْكير(**).

التَّعريفُ[1]: **لإفادة فائدة يُعْتَدُّ بها**؛ أي : إذا كان المقصودُ من الكلامِ تَربية الفائدة[2]، وإفادةَ السَّامع فائـدةً تُعتبرُ ويُعـتدُّ بمثلها، ـ يُعرَّفُ؛ **فإنَّ الحكمَ سواءٌ كان فائدة الخبرِ، أو لازمها**؛ لأنَّه حُـكْـمٌ ـ أيضـاً ـ؛ فإنّ «زيدًا قائم» يَشْتملُ[3] على حُكمين :

أحدهما : صريحـاً؛ وهو إسنادُ القيامِ إليه / . [١١/ب]

وثَانيهما : ضِمنيّاً، وهو أَنَّك تَعْـلمُ أنّـه قـائمٌ؛ فـإنّه إسنادٌ ـ أيضـاً ـ؛ فإنَّ العِلْمَ فيه مُستندٌ[4] إليك . **كلَّما كان أخصَّ فاحتمالُ وقوعه أقلُّ**[5]؛ **فالفائدةُ في تعريفه أقوى**، أي : كُلَّما ازدادَ تَخْصيصـاً ازدادَ الحُكمُ بُعدًا فَقَلّ احتمالُ وُقوعه؛ فالفائدةُ بحسبه تزداد قُوّة، وكلَّما

(*) وهي خمسةٌ : العَلَم، الضمير، الموصول، اسم الإشارة، المعرّف باللاّم، المعرّف بالإضافة.

(**) يلحظ أنَّه قدَّم التَّعريف على أَقْسامه؛ تقديمـاً للمطلق على المقيَّد، وقدّمهما على التَّنكير لكون الفائدة فيهما أَقْوى وأتمّ.

(١) في ب : « والتَّعريف ».

(٢) أي : تكثيرها .

(٣) في ب : « مشتملٌ » .

(٤) في أ، ب : « مسند »، والمعنى هو المعنى .

(٥) لأنّ قيودَ الخاصِّ أكثرُ من العامِّ؛ إذ كلُّ قيدٍ للأعمِّ قيدٌ للأخصِّ من غير عكسٍ .

كان أعمّ كان احتمالُ وقوعه أكثر؛ فالفائدةُ فيه أضعفُ . **فاعتبرْ** حالَ الحُكمِ في قولنا[١]: (**شيءٌ مَّا موجودٌ**)، و(**زيدُ بنُ عمرٍو طبيبٌ ماهرٌ**)؛ ولهذا : لا استغرابَ في الأوَّل، ولا توجّه للنَّفس إلى سَماعه[٢]، بخلافِ الثَّاني؛ فإنَّه لا تسمعه إلا وتَتوجّه إليه النَّفس[٣].

واقتفى المصنِّفُ فيه أَثرَ السَّكّاكيِّ؛ وإلاَّ فعنده أنَّ فهمَ قُوَّة هذه الفائدة ههنا وعدمه يمكن أن يقال : إنّه حاصلٌ من جوهر اللّفظِ لا[٤] من التَّعريف والتَّنكير؛ لأنَّ لفظَ مثالِ التَّعريف خاصٌّ، ولفظَ مثالِ التَّنْكيرِ أعمُّ العامِّ .

نعم، لو أثبتَ هذا الفرقَ بين الشَّيءِ وشيءٍ لتمَّ دسته[٥].

---

(١) في أ ورد قوله : « حال الحكم في قولنا » ضمن كلام المصنِّف وليس في ف .

(٢) لأنّ احتمال وقوعه أكثر؛ لكون المسند والمسند إليه في أعلى درجات العموم .

(٣) في ب : « النَّفس إليه » . وإنّما اتَّجهت النَّفس إليه لقلّة احتمال وقوعه؛ بسبب كون المسند والمسند إليه في أقصى درجات الخصوص .

(٤) في ب : «إلاّ » هو تحريف بالزّيادة .

(٥) الدّستُ : ورد لعدّة معانٍ مختلفة؛ منها : دست القمار أو اللّعبة؛ يُقال لمن غُلب : تمّ عليه الدّست . ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي : (٥١٨/٨) . وينظر تعليق الدكتور ف. عبد الرحيم عليه في كتاب المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي ص : (٢٨٩) .
والمراد به هنا : الغلبة . فقوله : « تمّ دسته »؛ أي : غلب وتحقّق له ما أراد .
هذا وقد حكى طاش كبرى زاده ما ذكره الكرمانيّ من اقتفاء المصنّف أثر السَّكّاكيّ =

تنبيه :

ما في هذا التَّنبيه من الفوائد مِمَّا[١] زادها على الأصل؛ وهي فوائد شريفةٌ مُهمّةٌ لا بدَّ[٢] من معرفتها .

التَّعريفُ[٣]: **يقصد به مُعيَّن عند السَّامع من حيثُ هو مُعيَّنٌ؛ كأنَّه**؛ أي : كأنَّ التَّعريفَ **إشارةٌ إليه**؛ أي : إلى ذلك المُعَيَّن **بذَلك الاعتبار**؛ أي: باعتبار أنَّه مُعيّن عِنده .

وأمّا النَّكرة[٤]: **فيُقصدُ بها**[٥] **التفاتُ النَّفسِ إلى المعيَّنِ من حيثُ هو؛ مِنْ غيرِ أَنْ يكون في اللَّفظِ مُلاحظة تَعيُّن، وإن كان لا يكونُ إلاَّ معيَّنـــًا؛ فإنَّ الفهمَ موقوفٌ على العلم بوضعِ اللَّفظِ له**؛ أي : للمعنى الَّذي هو مُفادٌ من اللَّفظ؛ **وذَلك**؛ أي : العِلْم بالوضع **إنَّما يكونُ بعد**

= وإلاّ فعنده رأي آخر . و لم يفصح أنَّه أفاد هذه المعلومة من الكرمانيّ صراحة؛ وإنّما ذكر أنّ ناقلها عن الإيجيّ بعضُ تلاميذه . ثمَّ علّق على الرأي المنقول بقوله (شرح الفوائد الغياثيّة : ٥٢) : « أقول : إنّي أستبعد صدور مثل هذا الكلام عن المصنِّف؛ كيف وغرض السَّكّاكيّ ليس إلاّ التّنظير بزيادة الفائدة مع زيادة خصوص الخبر؛ وإن لم يكن من قبيل التَّعريف والتّنكير، وما ذكر إنّما يَرِدُ لو أراد السَّكّاكيّ التَّمثيل . وكلامه ظاهر؛ والله أعلم » .

(١) في الأصل : «ما» وهو تحريف بالنَّقص، والصّواب من : أ، ب .

(٢) في أ « فلا بدّ » .

(٣) في أ زيادة : « قد » ضمن كلام المصنّف؛ وليست في ف .

(٤) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي أ : « التّنكير » .

(٥) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي أ : «به» .

تصوُّره[١] ذلك المعنى، **وتميّزه عنده عَمَّا عداه**؛ لكنَّه لا يلاحظ في اللَّفظِ أنَّه مُعيَّن .

والحاصلُ : أنَّ الخطابَ لا يكون إلاَّ بما يَكون مَعلومـــاً للمخاطب ومتصوَّرًا له؛ سواءٌ كان اللَّفظُ نكرةً أو معرفةً، لكن الفرْق : أنَّ في لفظ المعرفة إشارةً إلى أنَّه يعرفه السَّامع دون المُنكّر[٢]، فإذا قلتَ : ضربَ الرَّجلُ؛ فكأنك قلتَ : ضربَ الرَّجلُ الَّذي تعرفُه؛ [ففي اللَّفظ إشارةٌ إلى أنَّه يعرفه][٣] بخلاف النّكرة[٤].

وبهذا يُعرفُ الفرق بين أسد والأسد مُرادًا به الحقيقة؛ أي : إذا أُريد بالأسدِ الماهيَّة الَّتي يُعبَّر عنها بالجنسِ في عُرفِ النُّحاةِ لا العهـــد والاســـتغراق[٥]،

---

(١) في أ زيادة : « أي » والسِّياق تامّ بدونها .

(٢) في أ : « النّكرة » .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٤) فإذا قلت : « ضرب رجلٌ »، فليس فيه إشارة إلى رجل معيّنٍ عند السّامع، بل الإشارة إلى حقيقة الرَّجل المعلومة للمخاطب مع قطع النَّظر عن التّعيين والمعلوميّة.

(٥) في ب : « أو الاستغراق » بالعطف بـــ « أو »، وقد ذكر النّحويّون أنّ « الْ » المعرّفة نوعان : عهديَّة وجنسيَّة :

أَمَّا العهديّةُ فهي الَّتي تدلّ على تعريف شيء معهود للمخاطب، ومثالها قوله تعالى : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْـــنَآ إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۞ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة المزّمّل : بعض الآية ١٥ وبعض الآية ١٦] . والعهد ثلاثة أنواع : ذكريّ ـــ كما هو الشّأن في المثال المتقدّم ـــ، وذهنيّ، وحضوريّ . =

ويعرفُ **أنَّ مُؤدَّاهما**[١]؛ أي : معنى الأسد وأسد[٢] **بالحقيقة واحدٌ**؛ وهو الماهيَّة المعيَّنة[٣] المعلومةُ للسَّامع، **وإنَّما يختلف الاعتبارُ**؛ وهو أنَّ في المعرفة إشارةً إلى تعيُّنه عند السَّامع، وفي النَّكرة لا إشارة إليه؛ **ولذلك**؛ أي : ولاتِّحادِ المؤدَّى وعدمِ اختلافه إلاّ بالاعتبار / **حكم النُّحَاةُ بتقارُبهما**؛ أي : بتقارُبِ المعرَّفِ باللاَّم للحقيقة ــ لا لغيرها، من الاستغراق، أو العهد ــ والنَّكرة[٤]؛ **وجُوِّز**؛ أي : ولذلك جُوِّز **وصفُ**

= أمَّا الجنسيّة فهي نوعان :

الأولى : لاستغراق الجنسيّ، وهي الّتي تفيد الشّمولَ والإحاطةَ لجميع أفراد الجنس، ومثالها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [سورة العصر : الآية ٢] .

والثّانية : لتعريف الحقيقة؛ أي : حقيقة الجنس بقطع النَّظرعن أفراده؛ مثل قولك : الرَّجل خير من المرأة؛ أي : حقيقة الرَّجل خير من حقيقة المرأة بقطع النَّظر عن الأفراد . توضيح النّحو؛ شرح ابن عقيل، د. عبد العزيز فاخر (١/١٧٦ ــ ١٧٧). بتصرّف . وينظر : مغني اللّبيب لابن هشام : (٧٢ ــ ٧٣) .

وهذا النَّوع هو مراد المصنّف ــ رحمه الله ــ بقوله : « والأسد مرادًا به الحقيقة»، والنَّوعان الآخران هما اللّذان أشار إليهما الشَّارح ــ رحمه الله ــ بقوله : «لا العهد والاستغراق » .

(١) مؤدّاهما : أي : موصلهما؛ من أدَّى الشَّيءَ؛ إذا : أَوْصَله . والاسم الأداء . ينظر : اللّسان : (أدا) : (١٤/٢٦) .

(٢) في أ : « أسد والأسد » .

(٣) في أ : « المقيّدة » .

(٤) هذا هو الدَّليل الأوَّل على أنَّ مؤدّى أسد والأسد مُرادًا به الحقيقة واحد؛ وبيانه أنّ علماء النّحو حكموا بتقارب اسم الجنس المنكّر والمعرّف بتعريف =

المعرَّف هذا[١] التَّعريف؛ وهو تعريفُ الحقيقة بالنَّكرة؛ كما في قوله - تعالى - : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٢]؛ فإنَّ ﴿ غَيْرِ ﴾ نَكِرةٌ وصفَ بها المعرفة؛ وهو قوله - تعالى -: ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[٣]. ولوْ قِيلَ : إنَّ لفظ ﴿ غَيْرِ ﴾ بإضافته إلى أحد الضِّدَّين؛ - لأنَّ المغضوبَ عليه ضِدُّ المنعم عليه - صار معرفةً، أو إنَّ[٤] تعريف الَّذين أنعمت ليس من التَّعريف الَّذي فيه البحث - فبَعد التَّسليم الأمرُ فيه سَهْلٌ؛ لأنَّ التَّمثيلَ للتَّفهيم لا للتَّحقيق[٥] .

= الجنس،

وعاملوهما معاملة واحدة؛ فلم يفرّقوا بين ضرب الضّرب وضرب ضربـًا . وقالوا المصدر في كليهما للتّأكيد والدّلالة فيهما على حقيقة الضرب من غير أمر زائد من النّوعية والعدد وغير ذلك .

ينظر : الكتاب؛ لسيبويه : (٢٣١/١)، الأصول لابن السّراج : (١٦٠/١)، الإيضاح العضدي لابن علي الفارسي : (١٩٣/١ ــ ١٩٤) .

(١) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي : أ ، ب : « بهذا » .

(٢) سورة الفاتحة : من الآية: ٧ .

(٣) هذا هو الدَّليل الثّاني الّذي استدلّ به المصنِّف على أنّ مؤدّى أسد والأسد مرادًا به الحقيقة واحد . وبيانه ظاهرٌ في كلام الشّارح .

(٤) في ب : « لأنّ » .

(٥) ولأجل هذين الاعتراضين المتّجهين وغيرهما قدَّم المصنِّف بقوله : « وجُوِّز ».

ولذلك قيل[١]- أيضـًا - في قَوله[٢]:

وَلَقَدْ أَمُـرُّ عـَلَى اللّئيمِ يَسـُبُّنِي

فَمَضيتُ ثُمَّتَ[٣] قُلْتُ : لا يَعْنِينِي

---

(١) في الأصل، ب : « وقيل ولذلك قيل » والمثبت من : أ . لكونه أخصر لفظـًا وأسرع معنى؛ كما أنّه هو الموافق لصنيع الشّارح في مواضع مشابهة لهذا الموضع .

(٢) البيتُ من الكامل . وقد اختلفت المصادر النّاقلة له روايةً ونسبةً؛ حيث ورد بهذه الرِّواية (المتن) منسوبـًا إلى رجل من بني سلول في الكتاب لسيبويه : (٢٤/٣)، والخصـائص؛ لابن جنيّ: (٣٣٠/٣)، و أمـالي ابن الشّجريّ: (٢٠٣/٢)، وخـزانـة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ للبغداديّ : (٣٥٧/١)، وشرح شواهد المغني : (١٠٧)، وشرح الأشمونيّ : (٨٤/١) .

وبها ــ أيضـًا ــ منسوبـًا إلى عُميرة بن جابر الحنفيّ في عروس الأفراح : (٣٢٥/١) .

وبها بدون نسبة في دلائل الإعجاز : (٢٠٦) .

وبرواية : « وَلَقَدْ مَرَرْت عَلَى اللّئيمِ ... » منسوبـًا إلى شِمْر بن عمر الحنفيّ في الأصمعيّات : ص : (١٢٦) قطعة : (٣٨) .

وبرواية : « وَلَقَدْ ... فأجوز ثمّ أَقُولُ : لا يعنيي » بدون نسـبـةٍ في الكامل للمبرّد: (٨٠/٣) .

وبرواية : « وَلَقَدْ ... فَمَضَيْتُ عنه، وقُلتُ لا يَعْنيني » منسوبـًا إلى عميرة (المتقدّم) في حماسة البحتريّ : (١٧١)، وبدون نسبةٍ في تفسير الطّبريّ : (٣٥١/٢) .

والشّاهد فيه : قوله : « اللّئيم يَسبُّني »؛ حيث وصف المعـرّف بأل (اللّئيم) بالنّكرة (يَسبُّني) لكونه أُريد به حقيقة الجِنْس .

(٣) هي « ثمّ » العاطفة، والعرب تزيد التّاء في آخرها فتختصّ بعطف الجُمل . ينظر : =

إن «يَسُبُّني» **صفةٌ للّئيم لا حال**؛ لوجوبِ كون ذي الحالِ معرفةً واللّئيم كالنَّكرة[١].

ومعنى البيت[٢]: إنّي أمرُّ على لئيمٍ من اللِّئام؛ صفته؛ أنّه يُسبُّني؛ فأمضي هُناك[٣] ولا ألتفتُ إليه؛ ثم أقولُ ــ في نفسي ــ : هو يُريدُ شخصــاً آخر ولا يُريدني، لا أنّي أمرُّ على اللّئيمِ حالَ السَّبِّ فأقُول : لا يَعْنيني .

فإن قلتَ : فعرِّفني الفرقَ بين الأسدِ وأُسامة . ولِمَ قيلَ : الأسدُ اسمُ جنسٍ[٤]، وأُسامةُ عَلَمُه! أي : عَلَم الجنس، مع أنّهما ــ في المعنى ــ واحد؛ لأنّ معناهما مُعيَّن من حيثُ هو مُعيَّن باعتبارِ أنّه مُعَيّن .

قلتُ : أُســامــةُ يَــدلُّ على التّعيين بجوهر اللّفظ، ويُشيرُ إليه[٥]

= النّحو الوافي : (٥٧٧/٣) .

(١) ينظر ــ على سبيل المثال ــ : شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك : (٤٦/٣)، أوضح المسالك : (٢٧٣/٣) .

وإنّما قال : « قيل » لأنّ بعض النّحاة زعم أنّه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالاً كالأصل في الجملة الواقعة بعد المعرفة . ينظر ــ على سبيل المثال ــ : شرح ابن عقيل : (١٨٢/٢ ــ ١٨٣) .

ولا شكّ أنّ المعنى يأبى ذلك ــ كما سيأتي في كلام الشّارح ــ .

(٢) في أ : « ومعناه » .

(٣) كلمة : « هناك » ساقطة من ب .

(٤) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي أ، ب : « الجنس » .

(٥) في أ زيادة : « ذاته » .

لا بحسب أمرٍ خارجٍ من نفس اللّفظ؛ **فلا يحتمل غيره**[(١)]؛ أي : الدّلالة على غير التّعيين[(٢)]، كما هو مقتضى العَلَميَّة، **والأسدُ بخلافه**؛ فإنّه لم يدل على التّعين بجوهر لفظه[(٣)]؛ بل دلالته على التّعين وإشارته إليه تُستفاد[(٤)] من الخارج؛ كما قال : **فإنّ التّعيين مُستفادٌ من اللاّم**؛ ولهذا تحتمل الدّلالة على غير التّعيين عند نَزْع اللاّم .

قال المصنِّفُ في « رُسيِّلة له » في مسائلَ شتَّى في النّحو[(٥)]: الفرقُ بين اسْمِ الجنس وعَلَم الجنس : أنّ عَلَم الجنس كأُسامة وُضِع للتّعيُّن[(٦)] بجوهرِه، وأسد وضع لا لِمُعيَّن، ثُمَّ جاء التّعيُّن وهو معنى فيه من اللاّم؛ وبهذا صَرَّح ابنُ مالكٍ[(٧)].

---

(١) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي أ، ب : « غيرا » .

(٢) في أ : « المعين » وزيد بعدها : « بحسب الإشارة » .

(٣) في ب وردت الجملة هكذا : « يدل بجوهر لفظه على التّعيين » .

(٤) في أ : « مُستفادٌ » .

(٥) لم أقف عليها . وقد أشار بعض من ترجم للإيجيّ أنّ له رسالة في علم الوضع، فلعلّها تكون هي .

ينظر : طبقات الشّافعية الكبرى؛ للسّبكيّ : (٤٦/١)، بغية الوعاة : (٧٥/٢ ــ ٧٦)، مفتاح السّعادة : (٢١١/١)، شذرات الذهب : (١٧٤/٦ ــ ١٧٥) طبعة المكتب التّجاريّ، البدر الطّالع : (٣٢٦/١ ــ ٣٢٧) .

(٦) في أ، ب : « للمعيّن » .

(٧) ينظر : ألفيّة ابن مالك : (٢١، ٢٢) .

ثمّ نقُول - في حَصْر المعارف -: **التَّعيُّن: إمَّا أن يُفيده جَوهر اللَّفظ؛ وهو العَلَم؛ أَوْ لا . فإمَّا حرفٌ؛ وهو : التَّعريف[١] باللاَّم أو النِّداء، أَوْ لا. فالقرينةُ؛ إمَّا في الكلام؛/ وهو : المُضْمر[٢]، أَوْ لا . ولا** [١٢/ب]
بُدَّ من إشارة[٣]؛ إمّا إليه؛ وهو : اسمُ الإشارة[٤]. وإمَّا إلى نسبةٍ معلومةٍ له؛ إمَّا خبريّةٍ؛ وهو: الموصول، أوْ لا؛ وهو الإضافة، لكنَّ الإضافةَ إلى غيرِ المعيَّن(٥) لا تُفيد تعيينـــاً؛ فهو المضافُ إلى أحدِ الخمسة .

قدْ عُلم أنَّ المعرفةَ هو[٦] الَّذي يكون فيه إشَارةٌ إلى التَّعيُّن[٧] عند السّامع؛ فذلك التَّعيُّنُ إمَّا أن يُفيدهُ[٨] جوهرُ اللَّفظ[٩] ويُشير إليه ذاته أو لا؛ الأَوَّل : العَلَم[١٠]، والثَّاني : إمَّا أن يُفيده حرفٌ أو لا؛ الأَوَّل : هو المعرَّفُ

---

(١) في أ : « المُعرَّف » .

(٢) في أ : « الضَّمير » .

(٣) في أ : « الإشارة » .

(٤) في الأَصل : « اسم إشارة »، والصّواب من : أ، ب، ف .

(٥) في الأَصل : « معيّن » والصّواب من أ، ب، ف .

(٦) الضّمير عائدٌ إلى مذكّر مقدّر معلوم من السِّياق؛ قبل كلمـــة « المعـــرفة » . وهو كلمة : « الاسم » .

(٧) في أ : « التّعيّين » .

(٨) في ب : « يفيد » وهو تحريف بالنَّقص .

(٩) أي : مجرَّدُ الاسم في أصلِ وضْعِه .

(١٠) سواء كان علم شخصٍ كـــ« زيد »، أو علم جِنسٍ كـــ« أُسامة » كما تقدّم .

باللاّم، أو المعرَّفُ[١] بالنِّداء . ولعدمِ الاعتداد بتعريف الميـــم؛ نحو قــوله[٢]: « لَيْسَ مِن امْبرّ امْصيام[٣] في امْسَفَر » لم يتعرَّض له[٤]. والثّاني : لا بُدَّ أن يكون بقرينة لِيُشار بها إليه[٥]، وهي إمَّا في الكلام [أي : في المكالمة والــتَّخــاطب][٦] أو لا؛ الأوَّل : هو الْمُضمرات، والثّاني : وإذ

---

(١) في ب : « والمعرف » بالعطف بالواو؛ دون « أو » .

(٢) أي : قول الرّسول صلى الله عليه وسلم لذلك الأعرابيّ الّذي سأله : « هل من امبر امصيام في امسفر » والحديث أخرجه أحمد في مسنده : (٤٣٤/٥) .

(٣) في ب : « في امصيام » وهو تحريف بالزّيادة .

(٤) ولم يُعتدّ بتعريف الميم لعلّة استعماله؛ إذ أنه يُستعمل في بعض اللّغات؛ مثل لغة : طيّء، وتميم، وهذيل، وحمير .
أو لرجوعه إلى اللاّم حقيقة .
ينظر : معاني الحروف، للرّماني : (٧١)، الجنى الداني في حروف المعاني؛ للمراديّ: (١٤٠)، فقه اللُّغة للثّعالبي : (٧٣)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشام: (٧١)، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها؛ للسّيوطي : (٢٢٣/١) .

(٥) في ب : « لقرينة إشارتها إليه » .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب؛ غير أنّ « أي » في العبارة أُبدلت بـــ « أو » في ب؛ وهو تحريف ظاهر .
وإنّما أَثْبَتُّ هذه الزّيادة مع تمام السّياق بدونها ــ لما فيها من زيادة إيضاح؛ لأنّ القرينة لا تكون في الكلام وإنّما في التّكليم أو التّخاطب، كما أنّ ناسخ الأصل أشار في الموضع نفسه إلى وجود سقط؛ رامــزاً لـــه ــ كعادته ــ بخطّ معطوف « ٦ » لكنّه لم يثبت تلك الزّيادة في الحاشية، ولعلّه غفل عنها .

لا بُدَّ فيه[١] من إشارةٍ؛ إذ بَيَّنَّا أنَّ الإشارةَ[٢] جزءُ مفهوم المعرفة؛ فتلك الإشارة؛ إمَّا إليه أي : إلى الشَّيءِ الَّذي يُراد تعينه؛ وهو : اسم الإشارة أو لا[٣]، بل إلى نسبةٍ لذلك الشَّيءِ معلومة للسَّامعِ، وإلاَّ امتنع[٤] تعريفُ الشَّيءِ بها ومعرفته منها، أي : فالإشَارةُ إمَّا حسيّةٌ أو عقليَّة[٥]، وتلك النّسبة إمَّا إسناديّة خَبريَّة؛ وهو الموصُولات، أو لا؛ وهي النِّسبة الإضافيَّة؛ أي : الَّتي حصلت بطريق الإضافة؛ وهو المضاف، لكنَّ الإضافةَ إلى غيرِ المعيَّن لا تُفيد[٦] التَّعيين؛ إذ النِّسبةُ إلى الشَّيءِ لا تُفيدُ للمنتسب[٧] ما ليس للمنتسب إليه؛ فالمعرَّفُ بالإضافة : ما أُضيفَ إلى أحد المعارفِ الخمسة، لكن بالشُّروط[٨] الَّتي ذكرها النُّحاة. فالمعارفُ ستَّةٌ: العَلَم، المعرَّف

---

(١) كلمة : « فيه » ساقطة من ب .

(٢) هكذا العبارة في الأَصل،ب.وفي أ: «إذ بيان الإشارة»،وكلا المعنيين مستقيم مع السّياق.

(٣) في ب زيادة عبارة : « أي : فالإشارة إمَّا حسيّة أو عقليّة » . وليس هذا موضعها من السّياق، وسيأتي بعد قليل .

(٤) في أ : « لامتنع ».

(٥) عبارة : « فالإشارة إمَّا حسيّة أو عقليّة » لم ترد في هذا الموضع من السّياق في ب، وقد سبق إيراد موضع إقحامها . ينظر : هامش رقم (٣) .

(٦) في الأَصل : «لا عند » والصّواب من أ، ب .

(٧) في ب : « للمنتسبين » وهو تحريف بالزّيادة؛ بدليل إفراد ما بعده .

(٨) في الأَصل: «الشّروط»،وفي ب:بالشّرط؛ وفيهما تحريف بالنَّقص. والصّواب من: أ . وقد اشترط النُّحاة لذلك ما يلي : =

بالحرفِ[١]، المضمر، اسمُ الإشارةِ، الموصول، المضاف .

ويختارُ[٢] العَلَمُ لوجوهٍ :

ومُخالفةُ السَّكّاكيّ في تقديم العَلَـــم على المضمر إمَّا لأنَّه أعرف - كما هو رأي بعضٍ -[٣]؛ لأنَّ لـــه وضعاً خاصاً، وموضوعـــاً له خاصاً، وإمَّا لأنَّه أوَّل خارجٍ من التَّقسيم -[٤]:

= ١ ــ أن لا يقع المضاف موقع نكرة لا تقبل التَّعريف، نحو : « رُبَّ رجل وأخيه » .

٢ ــ أن لا يقبل المضاف التَّعريف لشدَّة إبهامه كـــ« مثل » و « غير » وشبهه إذ لم يشتهر المضاف بمشابهته المضاف إليه أو بمغايرته . قال ابن الحاجب : إضافة هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلاَّ بأمر خارج عن الإضافة كوقوع : « غير » بين ضدّين . ينظر : شرح الكافية في النّحو، لابن الحاجب : (٢٧٥/١) . وينظر ما قاله الأشموني في شرحه : (٣٠٧/٢) .

(١) في الأصل : « الحرف » وهو تحريف بالنَّقص . والصّواب من أ، ب .

(٢) في ب، والنُّسخة الأخرى للمتن : « فيختار » .

(٣) مراده : أبو سعيد السِّيرافيّ؛ حيث يرى : « أنّ أعرف المعارف الاسم العَلَم، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم، ثمّ ماعرِّف بالألف واللاّم، ثمّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف » .
وقد اختلف النّحاة في مراتب المعارف إلى أقوال عدّة . انظرها في : الإنصاف في مســـائـــل الخـــلاف : (٧٠٧/٢ ــ ٧٠٩)، في علـــم الإعـــراب؛ للاسفرائيـــني : (٤٩٤/١)، شرح المفصّل؛ لابن يعيش : (٥٦/٣، ٨٧/٥)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسّيوطي : (١٩١/١) .

(٤) مراده بـــ« التّقسيم »: تقسيم المصنِّف المتقدِّم في حصر المعارف .

الأوَّل: إحضارُه بعينه؛ أي: إحضارُ المتكلِّمِ المُسْـنَدَ إليه - مثـلاً -[١] في ذهن السَّامع بشَخْصه[٢] بحيث لا يُشاركه فيه غيرُه، **بطريقٍ يخصُّه**؛ أي: يختصُّ المسند إليه[٣]، وما هو إلاَّ لفظة العَلَم؛ لأنَّه طريقٌ لتعريفه خاصٌّ به؛ **نحو** : لفظة « الله » في قوله : ﴿ **اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ** ﴾[٤].

قوله : « بعينه » يُخرجُ الإحضار[٥] بالصِّفات المختصَّة .

[و][٦] قوله : « بطريق يخصُّه » يُخرج الإحضار بسائر المعارف؛ فعُلم أنَّ ما / زاد في « المفتاح » عليه بقوله : « ابتداءً » لا حاجةَ إليه[٧]؛ ولهذا لم يذكره المصنِّفُ . [١٢

---

(١) كلمة: « مثلاً » ساقطة من: أ. والمقام يستدعيها؛ لأنّ المحضر بعينه قد يكون مسندًا إليه، وقد لا يكون مسندًا إليه. وتقييدُه بالمسند إليه هنا ليس إلاَّ من باب التّمثيل للإيضاح.

(٢) المراد بإحضاره في ذهن السّامع : لفت انتباهه وتوجيهه إليه .

(٣) هكذا في الأصل . وفي أ : « بطريق يخصّ المسند إليه » . وفي ب : « يختصّ بالمسند إليه » .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٥٧ .

(٥) في ب : « الاختصار » وهو تحريف .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٧) قال السَّكّاكيُّ (ص ١٨٠) : « وأمّا الحالةُ الّتي تقتضى كونه علمـاً إذا كان المقام مقام إحضار له بعينه في ذهن السّامع ابتداء بطريق يخصّه » .
فذكر ثلاثة قيود لاقتضاء كونه علمـاً : أ ــ إحضاره بعينه . ب ــ كـونـه ابتـداء . جـ ــ كونه بطريق يخصّه .
ولَمَّا كان القيدُ الثّالث مخرجاً للقيد الثّاني ضرورةً؛ باعتبار أنّه مخرج لسائر المعارف استغنى المصنِّف عن ذكره، واكتفى بالثّالث؛ رومـاً للاختصار؛ وذلك لأنّ الإحضار ابتداءً مخرج للإحضار ثانيـاً؛ كما في ضمير الغائب؛ نحو : جاءني وهو =

الثّاني : التّعظيم .

الثّالثُ : الإهانة .

كما في[١] **بعض الألقاب والكُنى** المحمودتين في الأوّل[٢]، والمذمومتين في الثّاني[٣]. قيلَ : العَلَمُ إمّا أن يكُون مُشْعرًا بمدحٍ أو ذمٍّ أو لا؛ الأوّل : اللّقبُ[٤]، والثّاني : إمّا أن يكونَ مُصَدَّرًا بمثل : أبٍ وابنٍ[٥]، أوْ لا؛ الأوّل: الكُنية[٦]، والثّاني : الاسمُ[٧].

الرّابعُ : الاستلذاذُ بذكرِه[٨].

= راكب؛ فإنّه وإن أحضر شخصه في ذهن السّامع لكنّه إحضارٌ جاء ثانيـًا . ولا يخفى أنّه إحضارٌ بطريق آخر اعتمد على العلم، وبانتفاء الطّريق الآخر بالقيد الثّالث انتفى الإحضار . فلا حاجة لقوله : « ابتداء ».

(١) في الأصل، وبقيّة النّسخ : « كفى »، والصّواب من ف .

(٢) أي : التّعظيم .

(٣) أي : الإهانة .

(٤) فالتّعظيم به نحو : « قَدِم علينا نصرُ الدِّين » . والإهانة به نحو : « رحل عنّا أنفُ النّاقة » .

(٥) في أ زيادة : « وأم » .

(٦) والتّعظيم بها؛ نحو : « أقبل علينا أبو الخير ». والإهانة بها؛ نحو : « ذهب عنّا أبو الشّرّ » .

(٧) والتّعظيم به؛ نحو : « كرَّ صاعدٌ »؛ لما فيه من معنى الصّعود، والإهانة به؛ نحو : « فرّ هابطٌ »؛ لما فيه من معنى الهبوط .

(٨) في أ، ورد قوله : « بذكْرِه » ضمن كلام المصنِّف وليس في ف .

ومن الاستلذاذ بالعَلَميّة قول المتنبّي جامعـًا للممدوح بين الاسم والكنية واللّقب =

الخامس : التَّبرُّكُ به؛ وذلك ظاهرٌ[١].

والمضمرُ لوجوه[٢]:

الأوَّل : الإشارةُ إلى مذكور[٣]؛ كقول الشّاعر[٤]:

يُمنِ[٥] أَبي إِسْحَاقَ[٦] طَالَتْ يَدُ العُلَى وَقَامَتْ قَنَاةُ الدِّين، واشْتَدَّ كَاهِلُه

= واسم بلده (ديوانه : ٤١٠/٢ بشرح البرقوقيّ) :

أبـا شُجاعٍ بفارسٍ عَضُدَ الـ ـدَّولة فَنَّا خُسْرو شَهَنْشاهَا

أسامِيـًا لَـمْ تَـزِدْهُ معـرفةً وإِنَّمَـا لَـذَّةً ذَكَـرْنَاهَـا

(١) في أ، أُدخل ضمن كلام المصنِّف : « به، وذلك ظاهر » وليس في ف . ومن التَّبرّك بالعَلَميّة . التَّصريح بأسماء الله وأسماء رسله وأنبيائه وأسماء الصّالحين؛ كقولنا ــ مثلاً ــ : « الله ربُّنا ومحمد نبيّنا » إذا تقدّم لهما ذكر في حديث سابق فيعاد ذكرهما تيمُّنًا وتبرّكًا . ويلحظ أنّ المصنّف ــ رحمه الله ــ أهمل زيادةً أوردها السَّكّاكيّ قبل هذين الغرضين، وهي لفظة : « إيهام » في قوله (المفتاح : ١٨١) : « أو مقام إيهام أنك تستلذّ اسم العلم، أو تتبرّك به، أو ما شاكل؛ كلّ ذلك مما له مدخل في الاعتبار » .

والحقّ : أنّه لا معنى لإيراد تلك الزّيادة؛ لأنّ الاستلذاذ والتّبرّك حاصلان تحقيقًا؛ والله أعلم .

(٢) أي : ويختار المضمر لوجوه .

(٣) هذا مختصٌّ بضمير الغائب . وتقدير الكلام : الإشارة إلى مذكور متقدّم .

(٤) البيتان من الطّويل، وقائلهما أبو تمّام، وهما موجودان في ديوانه بشرح التّبريزيّ : (٢٩/٣) برواية : « هو اليمُّ ... والجود ساحله » وذكر المحقّق أنّ في إحدى نسخ التّحقيق : « هو البحر » . والشّاهد فيه : قوله : « هو البحر » حيث أتى به ضمير غائب مشيرًا به إلى مذكور متقدّم : « أبي إسحاق » .

(٥) اليُمن : البركة، وقيل : خلاف الشّؤم . اللّسان : (يمن) : ٤٥٨/١٣ .

(٦) هو : أبو إسحاق؛ محمّد بن هارون الرّشيد بن المهديّ؛ المعتصم بالله . خليفةٌ عبّاسيٌّ، =

هو البَحرُ من أيِّ النَّواحي أَتيتَه؛ فَلُجَّتُهُ[١] المعْرُوفُ، والبَرُّ[٢] سَاحِلُهُ[٣]

أَوْ ما في حكمه؛ أي: حُكمِ المذكورِ؛ كما في قولـه[٤]- تعـالى-: ﴿اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٥].

الثَّاني : حكايةُ المتكلِّم واحدًا أَوْ فوقه، وكونُ المقام مقام التَّكلّمِ[٦] كقول الشَّاعرِ[٧]:

ونحنُ التَّاركُونَ لِمَا سَخِطْنَا ونحنُ الآخذُون لما رَضِينَا

= بُويع بالخلافة بعد أخيه المأمون . فُتحت في عهده عمُّوريَّة، وبُنيت سامراء، بقي في الخلافة ٨ سنين و ٨ أشهر، وتوفّى سنة ٢٢٧هـ .

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (٦/ ٧٠)، وتاريخ بغداد : (٣/٣٤٢ ــ ٣٤٧)، وتاريخ الطّبريّ : (٩/ ١١٨ - ١١٩)، وسير أعلام النُّبلاء : (١٢/ ٥٣٥ ــ ٥٤٠).

(١) لُجّة البحر :حيث لا يُدْرك قَعْره، وقيل: حيث لا يُرى طرفاه. اللّسان: (لجج): (٢/٣٥).

(٢) في أ : « والجود » وصُححتا في الهامش : « البرّ » .

(٣) في ب زيد بعد البيتين : « وكأنّ الشّاعر عنى به سلطان عصرنا، وخليفة دهرنا، خَلّد الله سلطانه !، وأوضح على العالمين برهانه ! » .

(٤) في أ، ب : « كقوله » .

(٥) سورة المائدة، من الآية : ٨ . فمرجع الضّمير هو العدل؛ المدلول عليه بلفظ: «اعدلوا»؛ فهو لم يتقدّم لفظـًا وإنّما تقدّم معناه في الفعل .

(٦) هذا مختصّ بضمير المتكلّم .

(٧) البيت من الوافر، وقائله عمرو بن كلثوم، والبيتُ ضمن معلّقته المشهورة، وهو موجـود في: شرح القصائد المشهورات . الموسومة بالمعلّقات لابن النّحّاس: (٢/١١٤)، وشرح المعلّقات السّبع للزّوزنيّ: (١٩٩)، وديوان المعاني؛ للعسكريّ: (١/٩٠).

الثّالث : **تخصيصُ المخاطب**[١]؛ كقول ابن الدُّمَيْنَة[٢]- وكَتَبه[٣] إلى امْرأته أُمَّامة[٤]-[٥]:

---

(١) هذا مختصّ بضمير المخاطب .

(٢) في الأصل: « ابن الدّميثة » وفي أ: « ابن الدّميه »، وفي ب: « ابن الدّهينة » والمثبت هو الصّواب.

وهو / أبو السّريّ؛ عبد الله بن عبيد الله بن أحمد من بني عامر الخثعميّ . والدُّمينة أُمُّه . شاعر بدويّ أمويّ من أرقّ النّاس شعرًا . أكثر شعره في الغزل والنّسيب والفخر . له ديوان شعر مطبوع . اغتيل إثر رجوعه من الحجّ سنة ١٣٠هـ .

ينظر ترجمته في: الأغاني: (٦٤/٩)، وسمط اللآلي: (١٣٦)، و معاهد التّنصيص : (١٦٠/١) .

(٣) في أ : « وقد كتبه ».

(٤) كلمة : « أمامة » ساقطة من ب . وهي/ امرأة خثعميّة من قوم ابن الدُّمينة . وفي بعض المصادر أنّ اسمها أميمة . كان قد هويها وهاج بها مدّة فلمّا وصلته تجنّى عليها، وجعل ينقطع عنها ثمّ زارها ذات يوم فتعاتبا عتاباً طويلاً وكان بينهما محاذبة شعريَّة .

ينظر: ديوان ابن الدّمينة: (٤٢)، والأغاني: (٦٩/٩)، ومعاهد التّنصيص: (١٦٣/١).

(٥) البيت من الطّويل . وهو في ديوان الشّاعر : (٤٢)، البيان والتّبيين : (٣٧٠/٣) منسوبـًا إلى جوهر جارية المهديّ، ولعلّها تمثّلته، والحيوان : (٥٥/٣)، والحماسة لأبي تمّام : (١٤٦/٢)، ومعاهد التّنصيص : (١٦٢/١) .

والبيت منسوب ــ أيضـًا ــ إلى قيس بن الملوّح . ديوانه : (٥٢) .

واستُشهد به في المفتاح : (١٧٩)، والتّبيان : (٤٥٠) .

وأنتِ الّتي[١] كَلَّفْتَني دَلَجَ[٢] السُّرى وُجُونَ القطا[٣] بالجلهتين جُثُومُ[٤]

وكجوابها[٥] له[٦]:

وأنتَ الّذي أَخْلَفْتَني مَا وَعَدْتني وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَان فِيكَ يَلُومُ

الجَلْهَةُ : طرفُ الوادي .

---

(١) في الأصل : « الّذي » والصّواب من : أ، ب، مصادر البيت .

(٢) في ب : « ولج » . أمّا الدَّلج؛ فهو : إمّا سير اللّيل كلّه، أَوْ سير آخره، أو سير أيّ ساعةٍ منه، ينظر : اللّسان : (دلج) : (٢٧٢/٢) .

وبإضافته إلى السُّرى؛ وهو سير اللّيل (اللّسان: « سرا » : ٣٨١/١٤) تأكّد أنّ مراده: سير اللّيل كلّه .

وقد ذكر المرزوقيّ في أثناء شرحه لهذا البيت ضمن شرحه لديوان الحماسة : (١٣٧٩/٣) : « أنّ السّرى : سير اللّيل، والدَّلج : السَّير في بعض اللّيل . ويقال : سار دلجة؛ أي : ساعة من أوّل اللّيل؛ فلذلك أضاف الدّلج إلى السُّرَى، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكُلّ » .

(٣) الجُون: جمع: جَوْن. وهو كلّ لون سوادٍ أُشرب حمرة. اللّسان: (جون): (١٠١/١٣) . والقطا : طائر معروف لونه أسود مشوب بحمرة، وسُمِّي قطا لثقل مشيه . ينظر : اللّسان : (قطا) : (١٨٩/١٥) .

(٤) الجثوم : مصدر (جثم) يقال : جثم الطّائر جثمًا وجُثومًا إذا لزِم مكانه فلم يبرح . ينظر : اللّسان : (جثم) : (٨٣/١٢) .

(٥) في الأغاني : (٦٩/١٧)، وفي معاهد التّنصيص : (١٦٢/١) : أنّها هي الّتي قالت الشّعر في بادئ الأمر؛ ثمّ أجابها هو بمقطوعة أوّلها البيتُ المتقدّم .

(٦) وجوابها له في المصادر المتقدِّمة الّتي أوردت شعره .

قال المصنِّفُ : أمثالُ هذه المباحثِ وظيفةُ اللُّغة أو النَّحوِ لا المعاني[١]؛ لكن بالسَّكّاكيِّ اقتديتُ في إيرادِها[٢].

وحقُّ الخطابِ أن يكون مع مُعَيَّن، وقد يُعْدل[٣] عنه؛ [أي][٤] عن الحقِّ إلى غير **مُعَيَّن تَعْميمـًا**؛ أي : لِيَعمَّ كلَّ مخاطبٍ؛ كما تقول : فلانٌ لئيمٌ؛ إن أكرمته أهانك، وإن أحسنتَ إليه أَسَاء إليك؛ فلا[٥] تُريد بـ«أكرمت » و« أحسنت »[٦] مخاطبـًا مُعيّنـًا؛ كأنّك قلتَ : إنْ أُكرم أهان، وإن أُحسن إليه أساءَ . **وعليه**؛ أي : على التَّعميم **يُحمل قولُه - تعالى -**[٧]: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا**

---

١) والحقُّ ــ في نظري، والله أعلم ــ أنّ أمثال هذه المباحث؛ وإن كانت ذات صلةٍ وطيدة بعلم اللُّغة أو النّحو في أصل وضعها؛ إلاّ أنّها لا تنفك بأيّ حال من الأحوال عن علم المعاني الّذي يعرف به أحوال اللّفظ العربيّ؛ الّتي بها تتحقّق مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

(٢) في ب زيادة : « فيه » . ولم أقف على قول المصنّف في مؤلّفاته ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه الكرمانيّ .

(٣) في الأصل : «تعدل» والمثبت من : أ، ب، ف .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ . وعليه درج الشّارح .

(٥) في أ : « ولا » .

(٦) في ب : « بـ(أحسنت) و(أكرمت) » .

(٧) هكذا وردت جملة : « قوله تعالى » ضمن كلام المصنّف في الأصل، ب، ف . وفي أ، ضمن كلام الشّارح .

رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[١] قصدًا إلى تفظيع[٢] حال المجرمين؛ **كأنّه لوضُوحه**[٣] بحيث يمتنع خَفَاؤُها[٤] **حُقَّ أن يُخاطب به كُلُّ من يتأتّى منه الرُّوية**، ولا[٥] يَخْتصّ براءٍ دُون راءٍ .

والموصولُ [لوجوه][٦]؛ أي : يُختارُ[٧] الموصولُ [لوجوهٍ][٨]؛ وهو متى صحَّ إحضارُ الشَّيءِ في ذهن السَّامعِ بوساطة ذكرِ جملةٍ معلومة الانتساب إلى مشارٍ إليه، ومع ذلك اتَّصَل به غرضٌ من الأغراض، أو وجهٍ من الوُجُوه .

الأوَّل : ألاَّ يَعْلم / منه؛ من ذلك الشَّيءِ **المخاطِبُ**؛ أي : المتكلّم، **أو المُخاطَبُ**؛ أي : السَّامعُ، **أو هما**[٩] **غيرَ ذلك** الإسنادِ والانْتسابِ؛ مثل: [i/١٣]

---

(١) سورة السَّجدة، من الآية : ١٢ .

(٢) التّفظيع : مشتقّ من الفظاعة؛ وفظع الأمر؛ إذا اشتدّ وشنع وجاوز المقدار . ينظر : اللّسان : (فظع) : (٨/٢٥٤) .

(٣) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف، وفي أ : « لوضوحها » .

(٤) أي : الرّؤية .

(٥) في أ : « فلا » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ، ب، ف .

(٧) في أ : « ويختار » .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من : أ، ب .

(٩) أي : المتكلّم والسَّامع .

«الّذي كان معك أمس لا أعرفه »[١]، أو « الّذي كان معنا أمس رجلٌ عارفٌ فاعرف »[٢]، أو « الّذين في بلاد الشّرق لا نعرفهم »[٣].

الثّاني : استهجانُ[٤] **التّصريح** بالاسم لكونه من الأَسْماء المذمومة؛ فلا تقول : « حنظلةُ فعل كذا »؛ بل « الذي كان معكَ فعل كذا »[٥].

الثّالثُ : الإخفاءُ، وذلك حيثُ لو ذُكر الاسم لعَلِمه غَيْرُ المخاطب؛ فيُعدل إلى الموصول إخفاءً من غيره[٦].

الرّابعُ : زيادةُ التّقرير؛ أي : تقرير الخبر؛ **نحو قوله : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾**[٧]؛ فإنّ في كونه في بيتها؛ المُسْتلزِم لزيادة الاختلاط والانبساط – زيادةَ تقريرٍ[٨] للمُراودة ليستْ في إيراد لفظةِ العَلَم؛ الّتي هي « زليخا »[٩].

---

(١) مثال يصدق على المتكلّم .

(٢) مثال : يصدق على المخاطب .

(٣) مثال يصدق على المتكلّم والمخاطب . وتنظر جميع هذه الأمثلة في المفتاح : (١٨١) .

(٤) الاستهجان : استفعال من هجن . والهُجنة من الكلام : ما يعيب . ينظر : اللّسان : (هجن) : (٤٣١/١٣) .

(٥) وإنّما عدل عن الاسم إلى الموصول لما في الاسم من معنى الحنظل؛ وهو شجرٌ مرُّ الطّعم تأباه الأذواقُ، وتنفر من ذكره الطّباع .

(٦) وهذا الوجه ممّا زاد المصنِّف على المفتاح .

(٧) سورة يوسف، من الآية : ٢٣ .

(٨) في أ : « التّقرير » .

(٩) قيل : إنّه اسم امرأة العزيز، وقيل : إنّ اسمها : « رغبل » . ينظر : الجامع لأحكام القرآن : (١٦٧/٩)، وشرح عقود الجمان للسّيوطيّ : (١٦)، وفتح القدير : (١٦/٣) . =

هكذا وجَّهَهُ المصنِّفُ، لكن قال صاحبُ « الإيضاح » : زيادةُ التَّقريرِ لتنْزيه يُوسفَ؛ لأنَّ الآيةَ مَسُوقةٌ لتنْزيهه عن الفَحْشاءِ، والمذكور أدلُّ عليه من امرأة العزيزِ[١]، ولفظُ «المفتاحِ » مُحْتملٌ للوجهينِ[٢].

= ولم تتحقّق زيادة التّقرير بإيراد لفظة العلم أو الوصف المجرّد كقوله : «زليخا» أو «امرأة العزيز »؛ « لأن مثل هذا يقرر الغرض فقط ولا يزيده تأكيدًا؛ بخلاف التّعريف بالموصوليّة فإنّه يزيد الغرض المسوق له الكلام تأكيدًا؛ لاشتمال الصّلة على ما يفيد هذه الزّيادة في التّقرير ...؛ لأن وجوده عليه السّلام في بيتها مع مالها من سعة السّلطان، وقوّة النّفوذ، ومع فرط الاختلاط والألفة ــ أدلّ على وقوع المراودة وصدور الاحتيال منها». من سمات التّراكيب دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، أ.د عبد السّتّار زمّوط ص : (١٥٧) .

(١) ينظر : الإيضاح : (١٤/٢ ــ ١٥) . وكان الموصول أدلّ على نزاهة يُوسف من التّصريح أو بامرأة العزيز؛ لأنّه في بيتها وتمكّن من أداء ما طلبت منه؛ حيث هيّأت له كل أسباب التّمكن؛ ومع ذلك عفّ وامتنع فكان ذلك غاية في نزاهته عن الفحشاء » . من سمات التّراكيب : (١٥٧) .

(٢) أي : زيادة تقرير المراودة، وزيادة تقرير نزاهة يوسف عليه السّلام؛ حيث إنّ لفظه لم يتجاوز زيادة التّقرير؛ فكان صالحًا لكلا الوجهين .

على أنّ الآية تصلح أن تكون مثالاً للوجوه الثّلاثة المتقدّمة .

أمّا الوجه الأوّل : « عدمُ علم المخاطب أو غيره إلاّ بالصّلة »؛ فلإمكان عدم علم الرّسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ باسمها .

أمّا الوجه الثّاني : « استهجان التّصريح »؛ فلأنّه يستهجن في الآيات القرآنيّة التّصريح باسم المرأة الطّالبة للبغاء . وقد صرّح صاحب المفتاح عقب إيراده الآية بما يدلّ على ذلك؛ حيث قال ص (١٨١) : « والعدول عن التّصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيرًا » .
=

الخامسُ : توجُّه الذِّهن[١] لما سَيرِدُ عليه من الخبر عن الموصول؛ مُنتظرًا لِوُروده[٢] عليه[٣] حتَّى يأخـــذ[٤] منه[٥] مكانه إذا وَرَد - كما هُو المشهُور في لسانِ القومِ[٦]: «الْمَحْصُولُ بَعْد الطَّلَبِ أَعَزُّ مِن المُنْسَاقِ بِلا تَعبٍ» - كقول الشَّاعر[٧]:

والَّذِي حَـــارَتِ[٨] البَرِيَّـــةُ فِيهِ حَيَوانٌ مُسْتَحَدثٌ مِنْ جَمَادِ[٩]

= أَمَّا الوجه الثّالث : « الإخفاء » فلأنه لو صرّح به لعلمه غير المخاطب .

(١) أي : ذهن السّامع .

(٢) أي : الخبر .

(٣) أي : على الموصول .

(٤) أي : الخبر .

(٥) أي : من ذهن السَّامع .

(٦) تقدّم تخريجه ص (٨٧) قسم التّحقيق .

(٧) البيتُ من الخفيف . وقائله : أحمد بن عبد الله التّنوخيّ؛ المعروف بأبي العلاء المعرّي. قاله ضمن قصيدة يرثي بها فقيهـــاً حنفيـــاً، والبيت في سقط الزّند : (١٢)، وشروح سقط الزّند : (١٢٧/٣)، و شرح التّنوير على سقط الزّند؛ لأبي يعقوب يوسف بن طاهر : (٢١٧/١)، واستشهد به ـــ في هذا الموضع وفي غيره ـــ السَّكّاكيُّ في المفـــتـــاح : (١٨٣)، وبـــــدر الدّين بن مالك في المصباح: (١٥)، والقزوينيّ في الإيضـــــاح : (٥١/٢)، والطّـــيـــبـــيّ في التّبـــــيان: (٢٤٣)، وهو في المعـــاهد : (١٣٥/١) .

(٨) حارت : بمعنى : اختلفت؛ من إطلاق الملزوم وإرادة اللاّزم؛ على سبيل المجاز المرسل .

(٩) اختلف البلاغيّون في موضع الاستشهاد بهذا البيت، وتباينت حوله وجهاتُ نظرهم؛ فمنهـــم من أورده شـــاهـــدًا لكـــون المســـنـــد إليه موصـــولاً ـــ كما فعل =

وهو إمَّا آدم - عليه السّلام -، أو ناقةُ صالحٍ، أو غيرُهما؛ من جمادٍ صار حيوانًا، إذا كان مجازاً للعُقولِ[1].

= الشَّارح ـ؛ ومن هؤلاء : السَّكّاكيِّ، وبدر الدِّين بن مالك، والطِّيبيّ . وفي بيان وجهة نظرهم يقول الطّيبيّ (التّبيان : ٢٤٣) : « والاستشهاد به هنا أوقع منه في باب تقديم المسند إليه؛ لما أن التّشويق المستحسن إحدى خواصّ الإخبار بالّذي؛ لما فيه من الإيهام الّذي هو سبب للتّشويق، وتطويله بالصّلة هو سبب استحسانه على أنه مستلزم للتّقديم » .

ومنهم من أورده شاهدًا لتقديم المسند إليه؛ كما هو الحال عند القزوينيّ ومن لفّ لفّه ممّن تأخّر عنه، وفي بيان وجهة نظرهم يقول القزوينيّ : (الإيضاح : ٥١/٢) : « وأمّا تقديمه فلكون ذكره أهمّ؛ إمَّا لأنّه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، وإمّا ليتمكّن في ذهن السّامع؛ لأنّ في المبتدأ تشويقًا إليه؛ كقوله :

والّذي حَارَت البريَّة فيه ... حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ من جَمَاد

وهذا أَوْلَى من جعله شاهدًا لكون المسند إليه موصولاً؛ كما فعل السَّكّاكيُّ » .

والّذي يترجّح لي ـ والله أعلم ـ أنّ النُّكت البلاغيّة لا تتزاحم، وليس من مانع على أن يكون البيت شاهدًا على الحالين؛ كما فعله السُّيوطيّ ـ رحمه الله ـ في شرح عقود الجمان : ص (١٧، ٢٣)؛ إذ أورده شاهدًا عليهما .

(١) رجّح سعد الدّين التّفتازانيّ وبعض من جاء بعدَه من البلاغيّين أنّ المراد بالحيوان المستحدث من الجماد : الإنسان؛ إمَّا من حيث عوده بعد الفناء، أو حياته بالرّوح وموته بمفارقتها، بدليل السّياق قبل البيت وبعده؛ أمَّا قبله؛ فقوله :

بان أمرُ الإلهِ واختلفَ النَّا ... سُ فداعٍ إلى ضَلالٍ وهَادِي

وأمّا بعده؛ فقوله :

فاللّبيبُ اللّبيبُ من ليسَ يَغْتـ ... ـرُّ بكون مَصِيره للفَسَادِ =

السّادسُ : بناءُ الخبرِ عليه [أي : على الموصول][(١)] **تعظيماً**؛ [أي: تعظيمـــاً للخبرِ][(٢)] **نحو :**

إنَّ الَّذي سَمَكَ[(٣)] السَّمَاءَ بَنَى لـــنَا

بَيْـــتـــاً[(٤)] دَعَائِمُـــهُ[(٥)] أَعَـــزُّ وَأَطْوَلُ[(٦)].

وفيه تعظيمٌ؛ حيثُ كان باني بيته سامكَ السَّماءِ . ونحو :

= وظاهر أنهم أفادوا في ترجيحهم المتقدّم من شارح سقط الزّند؛ أبو محمّد البطليوسيّ؛ إذ قال في شرح البيت : (شروح سقط الزّند : ١٠٠٥/٣) : « يريد أنّ الجسم موات بطبعه، وإنّما يصير حسّاســاً متحرّكــاً باختيار باتصال النّفس به، فإذا فارقته عند الموت عاد إلى طبعه؛ فالحياة للنّفس جوهريّة، وللجسم عرضيّة؛ فلذلك يعدم الجسم الحياة إذا فارقته النّفس، ولا تعدمها النّفس » .

ينظـــر : المـــطـــوّل : (١٠٧/١)، معـــــاهد التّنصيص : (١٣٦/١) .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من: أ، ب، وعلى مثله درج الشّارح.

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب، وعلى مثله درج الشّارح .

(٣) السَّمْكُ : الرَّفع . ينظر : اللّسان : (سمك) : (٤٤٣/١٠) .

(٤) اختُلف في المراد بالبيت؛ فقيل : الكعبة، وقيل : أهل البيت، والرّاجح : أنّ المراد به بيت المجد والشّرف؛ لمناسبة الفخر له .

(٥) الدّعائم : جمع دِعامة - بالكسر -؛ وهي : عماد البيت الّذي يقوم عليه . اللّسان: (دعم) : (٢٠٢/١٢) .

(٦) البيتُ من الكامل . وقائله : همّام بن غالب المعروف بـــ« الفرزدق » . والبيتُ في ديوانه : (٢٠٩/٢)، وفي المعاهد : (١٠٣/١) .

إنَّ الَّذِي خَلَقَ الأَشْيَاءَ صَوَّرني
نَـــاراً مِنَ البَأْسِ في بَحْرٍ[1]مِن الجُودِ[2]!.

أو تحقيقـــاً؛ نحو :

إنَّ الَّـــتِي ضَرَبَتْ بَيْـــتـــاً مُهَاجِرَةً
بِكُوفةِ الجُنْدِ[3]غَالتْ[4]وِدَّها غُوْلُ[5]،[6].

---

(١) في الأصل : « أو بحرًا » . والصّواب من بقيّة النّسخ، وهو المناسب للسِّياق .

(٢) البيت من البسيط، و لم أهتد إلى قائله ـــ فيما بين يديَّ من المصادر ـــ .

(٣) هي مدينة الكوفة المشهورة، وإنّما أُضيفت إلى « الجند » لمقام الجند بها، وهي مِصْرٌ من سواد العراق؛ اختطّها المسلمون في السَّنة ١٧هـ .
ينظر : معجم ما استعجم : (١١٤١/٤)، و معجم البلدان : (٤٩٠/٤ ـــ ٤٩٤)، والكامل في التّاريخ : (٣٧٢/٢) .

(٤) غالت : أي : أهلكت خفية . من الغَول ـــ بالفتح ـــ؛ وهو الإهلاك الّذي لم يُدْر به .
ينظر : اللّسان : (غول) : (٥٠٧/١١) .

(٥) الغُوْلُ ـــ بالضّمّ ـــ : جنس السِّعلاة، والجمع : أغوال وغيلان . وقيل : الدّاهية، وقيل: كلّ ما اغتال . ينظر : اللّسان : (غول) : (٥٠٧/١١)، ومختار الصِّحاح : (٢٠٢) .

(٦) البيتُ من البسيط؛ وهولعبدة بن الطبيب . ورد ضمن قصيدة طويلة في شعره : (٥٩)، وفي المفضّليّات؛ للضبي : (١٣٥)، وفي بهجة المجالس وأُنس المجالس؛ للقرطبي : (٧٨١)، كما ورد منفردًا في المفتاح : (١٨٢)، والمصباح : (١٧)، والإيضاح : (١٧/٢)، والتّبيان : (٢٤٢) .
وقد أورد أبو زيد في نوادره : (١٥٦) البيت برواية : « بكوفةِ الخُلدِ » على أنّه موضع . غير أنّ البكريّ نقل ما يدفع ذلك؛ إذْ قال (معجم ما استعجم : ١١٤٣/٤) : «وقال الأصمعيّ : إنّما هو بكوفة الجُنْد . والأوّل تصحيف . وهكذا نقلتُه من خطّ =

وفيه تحقيقُ الخبرِ؛ لأنَّها إذا هَجَرت وضَرَبت البيتَ بكُوفةِ الجندِ عازمةً للسَّفرِ - كان ودُّها هالكاً . يُقال : غَالَته غولٌ : إذا وقعَ في مهلكة .

أَوْ تَعْلِيلاً؛ نحو[1]: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ**﴾[2]. **وهذا**؛ أي : اختيار الموصولِ لبناءِ الخبرِ عليه تعليلاً **قدْ يتبعه تعظيمٌ للمتكلِّم**؛ نحو : « الَّذي يُرافقني يستحقُّ الإجلال »، **أو للسَّامع**؛ نحو : « الَّذي يُرافقُك[3] يستحقُّ الإكرام »، **أو للمذكور** وهو المسند إليه؛ نحو : « الذي عنده السُّلطان يستحقُّ التَّعزيز[4] والتَّوقير »، **أو**

= أبي عليّ القاليّ » .

(١) في ب : « كقوله » ولا اختلاف في المعنى .

(٢) سورة الكهف، من الآية : ١٠٧ . وتمامها : ﴿ نُزُلاً ﴾ .

وأوضح من التّعليل الّذي نصّ عليه المصنّف أن يكون الغرض : الإيحاء إلى بناء الخبر وأنّه من جنس الخبر، قياساً على المثال الّذي أورده صاحب الإيضاح (٦٦/١) : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَن عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِين﴾ [غافر: الآية: ٦].

ففي المثال إيحاء إلى وجه بناء الخبر، وأنّه من جنس الشّر .

وإنّما قلت : « وأوضح من التّعليل » لأنّ المثال الّذي ذكره الإيجيّ لا يتضمّن تعليلاً صريحاً ظاهراً . والله أعلم .

(٣) في الأصل : « يرافق » والصّواب من : أ، ب .

(٤) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « التّعظيم » وهما بمعنى متقارب .

لغيرهم[١]؛ أي : غير المتكلِّم والسَّامع والمذكور؛ نحو : قوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾[٢]؛ فإنَّ في بناءِ كونهم خاسرين على تكذيبهم شُعَيبًا تعريضًا بتعظيمِ المصَدِّقين وتَنْزيههم عن الخُسْران[٣] . **أو إهانةٌ** عطفٌ على قوله : « تعظيم »؛ نحو : « الَّذي[٤] يفارقُني أو يُفارقك يستحقُّ الإكرام »، أو : «الَّذي عنده الحرافيش[٥] يستحقُّ اللَّوم » . **أو تنبيهًا** - بالنَّصْبِ - عطفاً[٦] على قوله / : « تعظيمًا »، [١٣/ب] والرَّفعِ[٧] عطفٌ[٨] على قوله : « تعظيم »؛ والظَّاهرُ : أنَّ النَّصبَ أقربُ إلى ما في « المفتاح »[٩]

---

(١) في ب : « لغيرها » وهو خطأ ظاهر .

(٢) سورة الأعراف، من الآية : ٩٢ .

(٣) الّذي يبدو لي ــ والله أعلم ــ أنّ التّعظيم المراد ينصرف إلى شأن نبيّ الله شعيب؛ إذ أن تكذيبه أوجب هذا الخسران المبين . وهذا التّوجيه هو ما نجده في كتب البلاغيين المتأخّرين مثل : البغية : (١٦٦/١)، والمنهاج الواضح؛ لحامد عوني : (١٠٦/٤ ــ ١٠٧) .

(٤) في أ : « إنّ الّذي » ولا وجه للتّأكيد، ولم يرد في مثال المفتاح .

(٥) الحرافيش أو الخرافيش : أوغادُ النّاس وأرذالهم .

(٦) في أ : « عطف » بالرّفع .

(٧) في أ : « وبالرّفع » .

(٨) كلمة : « عطف » ساقطة من : أ .

(٩) وهو قول السَّكّاكيِّ (١٨٢) : « وربّما جعل ذريعة إلى التّنبيه للمخاطب على خطأ » .

على خطأً[١]؛ **نحو**[٢]:

إنَّ الَّذيــنَ تَرَوْنَهم [إخوانكُمْ][٣] **يَشْفي**

غَليلَ صُدُورِهم أَنْ تُصْرَعُــوا[٤].

الغليلُ : حــرارةُ العــطشِ، والضِّغنُ[٥]، والحقدُ - أيضــًا - . **أو غيرُها** - بالنَّصْبِ والرَّفعِ؛ تابعين لرفع التَّنبــيه ونصبه -؛ أي : غير المذكورات؛ كنحو : تطييبُ[٦] قلوبِ الفقراءِ، أو غيره؛ **كقول الشَّاعرِ**[٧]:

---

(١) في أ، ف : « الخطأ » .

(٢) كلمة : « نحو » ساقطة من : أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من : أ، ب، ف .

(٤) البيتُ من الكامل . وقائلُه : عبدة بن الطَّبيب، قاله ضمن قصيدة يعظُ فيها بنيه . والبيت في شعره : (٤٨) وفي المفضليّات : (١٤٧)، حماسة البحتريّ : (١٥٥)، والحيوان : (١٦٧/٤) برواية :

إنّ الّذي تــــرَونَهُمْ خُــلاّنكــم يَشْفِي صداعَ رُؤُوسِهم أن تُصْرَعوا

ونسب ابن المعتزّ في البـــديع: (٩٨) هذه الرِّواية إلى جرير، ولم أعثر عليها في ديوانه. واستشهد بالبيــت صــاحبُ المفتاح : (١٨٢)، والمصباح : (١٧)، والإيضاح: (١٥/٢)، والتّبيان : (٢٤٢)، وهو في المعاهد : (١٠٠/١) .

(٥) في أ رسمت هكذا : «والظّعن» .

(٦) في أ : « تطيب » وهو تحريف بالنَّقص .

(٧) هكذا ــ أيضاً ــ وردت جملة: « كقول الشَّاعر» ضمن كلام المصنِّف في : أ، ب. وليست ضمن ف .

والبيتُ من السَّريع، وقائلُه أبو العلاء المعرِّي . قاله ضمن قصيدة يرثي بها جعفر بن =

إنَّ الَّذي الوَحْشَةُ في دَارِه تُؤْنِسُهُ الرَّحْمَـةُ في لَحْـــدِه

وإنَّما أوردَ السَّكّاكيُّ هذا البيتَ مثالاً للتَّنبيه على معنى آخر غير الخطأ[1]؛ كعلى[2] التَّطييب؛ فعلى هذا هو مثال لما هو قسمٌ للتَّنبيه، وعلى ما فعله المصنِّفُ لما هو قسيم للتَّنبيه[3].

= علي ــ رضي الله عنه ــ . وقد ورد في سقط الزّند : (٢٨)، وشروح سقط الزّند : (١٢٧/٣)، وشرح التّنوير على سقط الزّند : (١٠/٢) .
واستشهد به صاحبُ المفتاح : (١٨٢)، والتّبيان : (٢٤٢) .

(١) حيث قال (مفتاح العلوم: ١٨٢): « وربّما جعل ذريعة إلى التّنبيه للمخاطب إلى خطأ؛ كقوله: إنّ الّذين تروهم ... أو على معنى آخر؛ كقولهم : إنّ الّذي الوحشة ... ».

(٢) في الأصل : « كعلة » والصّواب من : أ، ب . وهو الموافق للسّياق قبله .

(٣) وحاصلُ الخلاف بين المصنِّف والسَّكّاكيِّ في الاستشهاد بالبيت يعود إلى سببين رئيسين :
الأوَّل : سببٌ مباشرٌ؛ وهو اختلاف التَّقسيم بينهما ــ في هذا الموضع ــ؛ حيث إنّ المصنِّف لم يفرّق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر مطلقـاً، وبين ما يتفرّع من الاعتبارات الأخرى؛ فقد جعل المصنِّفُ التَّعظيم والإهانة مختصـاً بالتّعليل؛ بينما جعله السَّكّاكيُّ من فروع الإيماء إلى وجه البناء مطلَقـاً .
كما أنّ المصنِّف جعل التّعليل مقابلاً للفروع؛ بينما لحظه السَّكّاكيّ في الكلّ .
وتبعـاً لاختلاف التّقسيم اختلف إيراد البيت .
الثّاني : سببٌ غيرُ مباشر؛ وهو اختلاف المنهج بين المصنّف والسَّكّاكيِّ في عرض مباحثهما بعامّة؛ حيث إنّ المصنِّف عالج مباحث أحوال المسند إليه وأحوال المسند من خلال الدّمج بينهما ــ رومـاً للاختصار؛ بخلاف السَّكّاكيِّ الّذي فَصَل بينهما؛ ممّا نتج عنه اختصاص بعض الأحوال إمَّا بالمسند إليه أو بالمسند، وعدم صلاحيّتها للتّعميم؛ الأمر الّذي تعذّر معه ــ أحيانـاً ــ مسايرة المصنِّف للسّكّاكيّ =

وحاصلُه : أنَّ معنى بناءِ الخبرِ على الموصول كونُ الموصولِ مَع صلتهِ بحيثُ يكون بينه وبينَ الخبرِ تعلُّقٌ يقتضي بناءَه عليه وإسناده إليه، ويكُون هو الباعثُ على الإخبار؛ وذلك إمَّا بالتَّعريض للتَّعظيم؛ نحو: «إنَّ الَّذي سمك السَّماءَ»، وإمَّا بالعَلِّيَّة لمـيّة[1]؛ نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[2]، أو آنيَّة[3]؛ وهو الَّذي عبَّر عنه بتحقيق الخَبر؛ نحو : « إنَّ الَّتي ضَرَبت »، وإمَّا بالرَّدِّ عليه والتَّنبيه على الخطأ؛ نحو : « إنَّ الَّذين تروهم[4] »، وإمَّا بغيرِ[5] المذكورات؛ نحو : « إنَّ الَّذي الوحشة في داره[6] » . وعلى هذا التَّوجيه لا يَرِدُ اعتراضٌ؛ فتأمَّل .

= بدقّة تامّة .

(١) عنى بقوله : « لميّة » الشَّيءَ المنتظرَ الوقوع . من « لَمّا » . ينظر : اللِّسان : (لمم) : (٥٥٣/١٢) .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ١٠٧. وفي أ، ب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾ .

(٣) عنى بقوله : « آنية » الشّيءَ الحائنَ الوقوع . من « أوان » أو « إوان » بمعنى الحين . ينظر : اللِّسان : (أون) : (٣٩/١٣) .

(٤) في أ، ب، زيد : « إخوانكم » .

(٥) في أ : « لغير » .

(٦) قوله : « في داره » ساقطٌ من ب .

والإشارةُ؛ أي : يُختارُ الإشارةُ، وهو[١] متى صحَّ إحْضاره الشَّيءَ في ذهن السَّامعِ بواسطةِ الإشارةِ الحسِّيَّةِ إليه؛ لا الإشارةِ العَقْليَّة[٢] - كما في الموصولاتِ - **لوجوهٍ** :

الأوَّل: تعيُّنه؛ أي: اسم الإشارة **طريقًا** إلى إحضاره[٣]؛ بأن لا يكون لكَ أو لسامعك طريقٌ إليه سواها[٤].

الثَّاني: العنايةُ بكمالِ التَّمييزِ؛ إذ التَّمييزُ والتَّعيينُ بالحسِّ أكملُ؛ كقوله[٥]:

---

(١) هكذا في الأصل، ب؛ بالتّذكير؛ على اعتبار مضاف محذوف تقديره : « اسم » أعني : اسم الإشارة . وفي أ : « وهي » بالتّأنيث . والأوّل أولى لوجود ما يدلّ على المحذوف قبل الضّمير؛ وهو قوله : « يختار »، وبعده؛ وهو قوله : « تعيُّنه » وكلاهما للمذكّر . أمّا تأنيث الضّمير في المفتاح فمردّه إلى أنّ الضّمير يعود إلى مؤنّث في قوله: « وأمّا الحالة » .

(٢) وذلك لأنّ الأصل في « أسماء الإشارة أنْ يشار بها إلى مشاهدٍ محسوس قريبٍ أو بعيد؛ فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد، أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته؛ فلتصيِّره كالمشاهد، وتنزيل الإشارة العقليّة منزلة الحسيّة » المطوّل؛ للتّفتازاني : (٧٧) .

(٣)، (٢) الضّمير فيهما يعود إلى الشَّيء المراد إحضاره في ذهن السّامع . ومثاله : قولك عمّن لا يمكن إحضاره بطرق التّعريف الأخرى : « هذا رجل عالم؛ فاعرفه ! » أو « هذا لا أعرفه؛ فمن هو ؟ » .

(٥) البيتان من الكامل . وقد وردا مَنْسوبين لأكثر من شاعر؛ فقيل : إنّهما لرجل يمدح حاتمًا . (عروس الأفراح للسّبكيّ ــ ضمن شروح التّلخيص ــ : ٣١٣/١، =

وإذَا تَأَمَّلَ شَخْصَ ضَيْفٍ مُقْبِلٍ مُتَسَرْبِلٍ سِرْبَـالَ[٣] لَيْلٍ أَغْبَـرِ
أوما[١] إلى الكَوْمَاءِ[٢]: هذا طَارِقٌ نَحَرَتْنِيَ الأَعْدَاءُ إن لَمْ تُنْحَرا!

فإنّه لَمَّا أراد أن يُميِّز المشارَ إليه أكملَ تمييزٍ ذكرَ اسمَ الإشارةِ؛ وقالَ : « هذا طارقٌ » .

الثّالثُ : التَّنبيهُ على غباوةِ السَّامع وادِّعاء أنَّ الشَّيءَ لا يتميَّز عنده إلاَّ بالحسِّ؛ ولا يَفهم إلاَّ[٤] بالإشارة الحسِّيَّة؛ كقولِ الفرزدقِ[٥] في

= ومعاهد التّنصيص : ١٠٨/١) . وقيل : إنّهما لحسّان بن ثابت — رضي الله عنه —: (نهاية الأرب: ٢٠٣/٣)، وهما في ديوانه ضمن الشّعر المنسوب له: (٣٨٧). وقيل: إنّهما لابن المولى؛ محمد بن عبد الله بن مسلم: (سمط اللآلي:١٨٢/١). وقيل: إنهما للعلويِّ صاحبِ الزّنج: (مجموعة المعاني: ٣٤). وقيل: إنهما لأعرابي: (زهر الآداب: ٨٤٥/٢)، وقيل : إنهما لبعض الإسلاميين: (ديوان المعاني: ٤٧/١) .

والبيتان من غير نسبة في كتاب الأمالي للقالي : (٤٥/١) برواية : « متسربل أثواب عيش أغبر » .

واستشهد بهما في المفتاح : (١٨٣)، والمصباح : (١٧)، والإيضاح : (١٨/٢) .

(١) أَوْ ما : مخففة : (أو مأ)؛ بمعنى : أشار . ينظر : اللّسان : (ومى) : (٤١٥/١٥) .

(٢) الكوماءُ : النَّاقةُ العظيمة السِّنام . ينظر : اللّسان : (كوم) : (٥٢٩/١٢) .

(٣) مُتسربل السِّربال : لابس القميص . ينظر : اللّسان : (سربل) : (٣٣٥/١١) .

(٤) أداة الاستثناء : « إلاَّ » ساقطة من أ؛ ومستدركة في الحاشية .

(٥) هو أبو فراس؛ همّام بن غالب بن صَعْصَة التَّميميّ البصريّ، اشتهر بالفرزدق . شاعر ذا أثر عظيم في اللّغة؛ قيل عنه : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب . كان شريفـًا في قومه، عزيزًا في نفسه. له ديون شعر، توفّي في بادية البصرة سنة ١١٠هـ. =

خطابه جَريرًا[١]:

أُولئِكَ آبـــائي، فَجِئْني بِمثْلِهِم، إذا جَمَعَتْنا يا جَرِيرُ المَجَامعُ![٢]

الرّابع: التَّهكُّمُ؛ أي: الاستهزاء أو التَّمَسْخُر[٣]، **كما تقول**[٤] **للأعمى: «هذا هذا»؛ وليس ثَمَّةَ شيءٌ** يُشارُ إليه .

= ينظر في ترجمته : طبقات ابن سلاّم : (٢٩٨/٢)، الشّعر والشّعراء؛ لابن قتيبة : (١١١)، الأغـــاني : (٢٢١/٥)، معجـــم المـــرزبـــانيّ : (٤١١)، ســـير أعـــلام النُّبلاء : (٥٩٠/٤) .

(١) هو أبو حرزة؛ جرير بن عطيّة بن الخطفى التّميميّ البصريّ . شاعرٌ مطبوعٌ، ولد باليمامة، ونشأ بالبادية؛ فانطلق لسانُه، وتفتّقت موهبتُه، ثمّ ارتحل إلى البصرة ينتجع الكرماء، ويمدح الكبراء؛ فشبّت بينه وبين الفرزدق والأخطل نارُ الهجاء . توفّى سنة ١١٠هـ ودفن باليمامة .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سلاّم : (٢٩٧/٢)، والشّعر والشّعراء : (١٠٨)، وفيات الأعيان: (٣٠١/١ ــ ٣٠٧)، وسير أعلام النُّبلاء : (٥٩٠/٤ ــ ٥٩١).

(٢) البيتُ من الطّويل . وهو في ديوان الشّاعر : (٤٢/٢) ضمن قصيدة طويلة يهجو فيها جريرًا ويفتخر بنسبه . وهو ــ أيضـــاً ــ في النقـــائض : (٦٩٩/٢)، والإشارات : (١٨٤) .

واستُشْهد به في المفتاح : (١٨٤)، والمصباح : (١٨)، والإيضاح : (١٩/٢)، والتّبيان : (٢٤٤) .

(٣) في ب : « والتَّمسخر » بالعطف بالواو . وحرف العطف والكلمة بعده سقطا من : أ .

(٤) في أ : « كما يقال » .

الخامسُ : بيانُ حاله في القُربِ والبُعدِ والتَّوسُّطِ بـ« هذا » و«ذلك» و « ذاك »؛ / فـإنَّ « هـذا » يُشار به إلى القَريب، و « ذلك » [١٤/ب] إلى البعيد، و« ذاك » إلى المتوسِّط. وكأنَّه[١] بحسبِ زيادة الحروفِ يزدادُ البُعدُ؛ **إذ به كمالُ التَّمييز** [إذ ببيانِ حاله من التَّوسُّطِ وطَرَفَيْه يحصلُ كمالُ التّمييز][٢] المطلوب من الإشارة؛ **نحو: ﴿أُلئكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وأُلئكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**[٣].

وقد يعتبرُ القُربُ في الرُّتبةِ تَحْقيرًا[٤]، وذلك فيما يُشارُ إليه إشارة القريب، ويُرادُ قربُه في المرتبة - لا القرب المكاني - وانحطاطُه فيها؛ تحقيرًا للمُشار إليه واسترْذالاً له؛ **نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾**[٥]، وكما يحكيه القائلُ عن امرأته[٦]:

---

(١) في أ : « فكأنّه » . وفي ب : « وكانت » ولا وجه له .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من: أ، ب. ولعلّه سقط من انتقال النَّظر.

(٣) سورة البقرة، الآية : ٥ .

(٤) هكذا وردت العبارة في ف . وفي ب : « وقد يُعتبر القربُ والبعدُ تحقيرًا » .

(٥) سورة الفرقان، من الآية : ٤١، وقبل الجزء المستشهد به : ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا﴾ .

(٦) في ب : « امرأة » .

والبيتُ من الطّويل؛ وقد ورد منسوبـًا إلى الهذلول بن كعب العنبريّ في ديوان الحماسة شرح التّبريزيّ : (٢٢٨/٢) برواية : « تقول وصكّت » وفي شرح المرزوقيّ : (٦٩٦/٢) برواية : « تقول ودقّتْ صدرها » .

كما ورد منسوبـًا إلى أعرابيّ من بني سعد بن زيد بن مناة بن تيميم في قول أبي =

تَقُولُ وَدَقَّـــتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِـــهَا

أبعْلِي هَذَا بالرَّحى الْمُتَقَاعِسُ ؟! [١].

أَوْ الْبُعْدُ [أي][٢] وقد يُعتبر البعدُ **فيها** ــ في الرُّتبة ــ **تعظيمـــاً**، وذلك فيما يُشارُ إليه إشارة البعيد، ويُرادُ بعدُه في المرتبة[٣] وارتفاعُه فيها؛ كأنَّه بلغَ الدَّرجَةَ العُليا؛ بحيثُ لا يُـــدرك قُرْبُه؛ **نحـــو: قوله - تعالى -:** ﴿ **الـــم ذَالِكَ الْكِتَابُ** ﴾[٤] ذهابـــاً إلى بُعده درجةً؛ فإنَّ الكتابَ لَمَّا كان قريبـــاً وأُشير إليه إشارةَ البعيدِ عُلِم أنَّه لا يريدُ البُعدَ المكانيَّ، بل البُعدَ الرُّتبيَّ .

= العبّاس، وإلى ابن محلم السَّعدي في قول أبي الحســـــن، في الكامـــل في اللُّغة والأدب : (٣٥/١) . برواية : « تقول وصكّت صدرها » . وإلى الأخير نسَبهُ صاحبُ العقد الفريد : (١٠٩/١) برواية : « تقول وصكّت وجهها » .

وبرواية المتن استشهد بالبيت في المفتاح : (١٨٤)، والإيضاح : (٢٠/٢)، والتّبيان: (٢٤٥) .

(١) المُتقاعِسُ : الّذي يدخل ظهره ويخرج صـــــدره، ضـــــدّ الأحدب . ينظر : اللّسان : (قعس) : (١٧٧/٦) .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من : أ ، وعلى مثله درج الشَّارح .

(٣) في الأَصل: « الرّتبة » والصَّواب من : أ، ب، وهو الموافق لما يقابله قبله؛ وهو قوله: «ويراد قربه في المرتبة » .

(٤) سورة البقرة، الآية : ١، وبعض الآية : ٢ .

أَوْ خلافه[١] قد يُعتبر البُعدُ في الرُّتبـــة بخلاف التَّعظيم، أي[٢]:

التَّحقير؛ كما يُقال : **ذلك اللَّعين**، وهو حاضرٌ تبعيدًا له عن ساحة العزَّةِ لاسْـــــتِرْذَالِه . هـــذا كما هو في « المفتاح »[٣]؛ لكن قال المصنِّفُ بحمله - أيضًا - على التَّعظيم[٤]؛ أي: ذلك اللَّعينُ العظيمُ المرتبة الرَّفيعها[٥] في اللَّعن .

قوله: «أَوْ خلافه» بالنَّصبِ عطفٌ على قوله: «تعظيمـــًا»؛ ولا يجبُ في معطوفِ المفعولِ له التَّنكيرُ؛ بل في نفس المفعولِ له.

---

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، زيادة : « أو » والمعنى تامٌّ بدونها . وفي ب : « أي » وقد وردت « أي » في جميع النّسخ مرّة أخرى في نفس الفقرة عندما قال الشّارح عقب ذلك بقليل : « أي : التّحقير »، وليس من عادة الشّارح تكرارها في فقرة واحدة .

(٢) في ب : « أو » وعليه تندرجُ نكتٌ أخرى خلاف التَّعظيم والتَّحقير، والمثال بعده يضعف ذلك .

(٣) ينظر ص (١٨٤) .

(٤) هذا القولُ من جملة ما نقلَه الكرمانيُّ عن شيخه الإيجيِّ، ولم أعثر عليه في مؤلّفات المصنّف الّتي بين يديّ.

(٥) هكذا في الأصل، ب . وفي أ : « الرّفيع » .

والمُعَرَّفُ باللاَّمِ للإشارة إلى الحقيقة؛ أي : يُختار المعرَّفُ باللاَّم إذا كان المقصودُ به الإشارة[١] إلى نَفْس الحقيقة ـــ أي : الماهيّة الَّتي يُعبَّر عنها في عُرْفهم بالجنس ـــ، وهذا التَّعريفُ يُسمَّى : تعريفُ الجنسِ، وتعريفُ الماهيَّة، وتعريفُ الحقيقة[٢]. **نحو** : ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَيٍّ**﴾[٣] أي : جعلنا مبدأَ كلِّ شيءٍ حيٍّ هذا الجنسِ الَّذي هو جنس الماءِ؛ حتَّى الملائكة؛ فإنَّها خُلقت من ريح خُلقت من الماءِ، والجنّ فإنَّه خُلق[٤] من نارٍ خُلقت من الماءِ ـــ كمَا جاء في الرِّوايات ـــ[٥].

أَوْ للاستغراق؛ أي : وإذا[٦] كان المقصودُ العمومَ إمَّا **مُطلقـًا**؛ وذلك بأَن لَمْ ينقلْ عن الحقيقة اللُّغويَّة، و لم يُقيَّد بعُرفٍ أَوْ غيره؛ فيَستغرق جميعَ أفراد ذلك الاسم بحسبِ اللُّغة؛ وهو الاسْتغراقُ الحقيقيُّ؛ **نحو** : ﴿**إِنَّ الإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ**﴾[٧] أي : جميع أفراد الإنسان بشهادة استثناء

---

(١) قوله : « إذا كان المقصود به الإشارة »، ورد على أنَّه من كلام الإيجيّ في الأصل . وليس في ف . ويبدو أنّه وهمٌ من النّاسخ .

(٢) ينظر : شرح قطر النَّدى وبلّ الصّدى؛ لابن هشام : (٨٩) .

(٣) سورة الأنبياء، من الآية : ٣٠ .

(٤) في أ : « فإنها خلقت » وكلاهما جائز .

(٥) ينظر : الكشّاف : (١٩٥/٣) طبعة الاستقامة .

(٦) في أ، : « إذا » بحذف الواو . وفي ب : « أو إذا » بزيادة الهمزة قبل الواو . وعلى الكل المعنى ظاهر .

(٧) سورة العصر : من الآية ٢ .

﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[١] عنه؛ إذ الاسْتثناءُ مِعْيارُ العُمومِ . **أَوْ مقيّدًا**[٢]؛ وهو بخلافه[٣]؛ فيستغرق / جميعَ أفرادِه بحسبِ ذلك القيدِ[٤]؛ كالعُرفِ ــ مثلاً ــ، وهو الاستغراقُ العُرفيُّ؛ **نحو** : «**جمعَ الأميرُ الصَّاغة**»؛ إذا جمع صاغةَ مملكته لا صاغةَ الدُّنيا . [أ/١٥]

أَوْ للعهد؛ أي : وإذا[٥] كان المقصودُ حِصَّةً معهودةً من الحقيقة؛ كما إذا قالَ [قائلٌ][٦]: « جاءني رجلٌ من قبيلة كذا »، فتقول : « الرَّجلُ فعلَ كذا» **لفظًا**؛ **نحو**: ﴿ **كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**[٧] ﴾،[٨] **أَوْ ذِهْنًا**؛ **نحو**: ﴿ **أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ**[٩] ﴾[١٠].

---

(١) سورة العصر : من الآية ٣ .

(٢) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : « وإمَّا مقيّدًا » بالعطف بالواو، وزيادة : « إمَّا» ضمن كلام الشّارح . وفي ب : « أو إمّا مقيّدًا » بالعطف بـــ« أو »، وزيادة إمَّا ضمن كلام الشَّارح .

(٣) أي : بخلاف الاستغراق الحقيقيّ .

(٤) في ب : « المقيّد » .

(٥) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « أو إذا » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من : أ، ب . ولا بدَّ منه لاستقامة السِّياق .

(٧) أي : الرّسول المذكور سابقـــًا .

(٨) سورة المزّمّل، من الآيتين : ١٥، ١٦ .

(٩) أي : محمّدًا، المعهود في أذهانكم .

(١٠) سورة محمّد، من الآية : ٣٣ .

العهدُ نوعان؛ لأنَّ تعريفَ العهدِ إشارةٌ إلى ما هو مُعيَّن[١] ومعهود[٢] قبل؛ فهو[٣] إمَّا أن يكونَ في اللَّفظِ والذِّكرُ دليلٌ عليه سابقـــاً، أَوْ لا يكون[٤]، فإنْ كان؛ فهو : العهد اللَّفظيُّ، ويُسمَّى ـــ أيضاً ـــ : بالخارجيِّ[٥]؛ كما في الآية الأُولى، فإن[٦] لم يكن؛ فهو : العهدُ الذِّهنيُّ؛ كما في الآيةِ الثَّانية .

تنبيه :

اللاَّمُ للتَّعريف؛ اللاَّم ـــ كما عرفت[٧] ـــ لتعريف المتكلِّم السَّامعَ الحقيقةَ المعلومة المُتَميِّزة عنده، والإشَارة إليها[٨]. **والحقيقةُ يُفيدُها جوهرُ اللَّفظ**؛ من حيثُ هي بلا ملاحظةِ عمومٍ واستغراقٍ أَوْ عهدٍ وخصوصٍ . **والتَّعميم**؛ أَيْ : الاسْتغراق، **والتَّخصيص**؛ أي : العهد **عارضان** من خارجٍ؛ فإنَّ الحقيقةَ كما لا تقتضي التَّوحُّد[٩]، وكونه في ضمن فردٍ واحدٍ؛ كذلك لا تقتضي التَّعدُّد، وكونه في ضمن الأفراد . **فيُحتاج**

(١) في الأصل : « متعيّن »، والمثبت من : أ، ب .

(٢) في ب : « ومعهودة ». ولا وجه للتّأنيث .

(٣) في أ : « وهو» .

(٤) كلمة : «يكون» ساقطة من ب .

(٥) ينظر : الإيضاح : (٢٤/٢)، والتبيان : (٢٤٩) .

(٦) في أ : « وإن ».

(٧) مراده : ما تقدّم في هذا الصّدد ص ١٣٠ .

(٨) قوله : « والإشارة إليها » ساقطةٌ من ب .

(٩) في ب : « التّوحيد ».

فيهما؛ أي : التَّعميم والتَّخصيص الزَّائدين على مدلولِ اللاَّمِ وجوهرِ اللَّفظِ **إلى القرينة**[١] من مقتضى المُقامِ وغيره .

والحاصلُ : أَنَّ اللاَّمَ لَمَّا كان لتعريفِ ما هو معلومٌ عند السَّامعِ والإشارةِ إليه؛ فإن كان عِلْمُ المخاطبِ بمطلق الحقيقة فهو لتعريف الجنس، وإن كان علمُه بها بحسبِ العهدِ؛ فإن كان بالبعضِ[٢] فهو لتعريفِ العهد لفظيـًّا أَوْ ذهنيـًّا، وإن كان بالكلِّ فهو لتعريفِ الاستغراقِ . فتَغَيُّرُه بحسبِ تغـيُّرِ علم المخاطَبِ ومُقْتضى المقام . فعُلم أنَّ أصل وضْعِه للتَّعريفِ؛ لكن بكلِّ اعتبارٍ له تعريفٌ خاصٌّ؛ وإشارةٌ خاصّةٌ . وأمّا في تعريف الجنسِ فلا يحتاج إلى قرينةٍ؛ لأنَّ جوهرَ اللَّفظِ مفيدٌ له .

والمضافُ لأمورٍ؛ أي : يُخْتار[٣] الْمُضاف لوجوهٍ :

الأوَّلُ : أَنْ لا طريق؛ أي : لا يكون للمُتَكلِّم إلى إحضاره في ذهن السَّامعِ طريقٌ **سواها**؛ سوى الإضافة؛ كقولك : « غلامُ زيدٍ » إن لم يكن عندك أَوْ عند سامعك[٤] منه شيءٌ سِواه .

---

(١) هكذا في الأصل، وبقيّة النّسخ . وفي ف : « قرينة [١٥/أ] .

(٢) في الأصل : « البعض » والصَّواب من : أ، ب، وهو الموافق للسّياق بعده : « وإن كان بالكلِّ » .

(٣) في أ : «ويختار» .

(٤) في أ زيادة : « أو عندها » ولم ألتفت إليها؛ لعدم إثبات المفتاح لها، ولتنافر ضمير المثنّى الغائب فيها مع السِّياق؛ إذ كان الأَوْلَى أن تساق بضمير المخاطب: « أو =

[١٥/ب] **الثّاني : تعذُّرُ التّعداد**[١]/ بالامتناعِ العاديِّ؛ ككَون عَدَد المسندِ إليه غير محصُور، أَوْ بغيره؛ نحو :

بَنُو مَطَرٍ يومَ اللِّقَـــاءِ كأَنَّهُمْ أُسُودٌ لَهَا فِي غِيْل خَفَّانَ أَشْبُلُ[٢].

فإنَّه لَمَّا كانَ تعدادُ بني مطر[٣] مُتعذِّرًا لكونهم غير محصورين اخْتارَ الإضافة .

الغيلُ - بالكسر - : الأَجَمَة[٤] ومأوى الأسدِ .

وخفَّانُ[٥]: مأسدةٌ .

= عندكما » اتباعـًا لما قبلها، ولعدم وجود فائدة ترجّح الالتفات في هذا الموضع . وكلّ ذلك ينفي أن تكون تلك الزّيادة من الشّارح . والله أعلم .

(١) في الأصل : « التّعدد » . والصّواب من : أ، ب، ف .

(٢) البيتُ من الطّويل . وقائلُه مروان بن أبي حفصة الشّاعر، يمدح معن بن زائدة الشّيبانيّ، وبنو مطر قومه بطن من شيبان . والبيت في شعر الشّاعر ص: (٨٨)، طبقات ابن المعتز ص: (٤٣)، الأغاني : (٣٠٤/٥)، والعمدة في صناعة الشّعر ونقده؛ لابن رشيق القيروانيّ : (٣٥٣/٢)، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن؛ لابن أبي الاصبع : (٩٥) .

واستشهد به : المفتاح : (١٨٦)، والمصباح : (٢٠)، والإيضاح : (٣٤/٢)، والتّبيان في غير هذا الموضع : (٢٣٣) .

والشّاهد في قوله : « بنو مطر »؛ حيث أغنت الإضافة عن تعداد متعذّر .

(٣) في أ، ب : « بني المطر » .

(٤) الأَجَمَة : الشّجر الكثيرُ الملتفُّ . اللّسان : (أجم) : (٨/١٢) .

(٥) خَفَّان ــ بفتح أوّله وتشديد ثانية ــ : « موضع قرب الكوفة يسلكه الحاجّ =

وأشبلُ : جمع شبلٍ[١].

أَوْ تعسُّرُه، كقوله[٢]:

قَومي هُمُ قَتَلُوا أُمَيْـمَ[٣] أَخِي فإذا رَمَيْتُ يُصِيبُني سَهْمِي

فإنَّ قومَه إذا لم يكونوا غيرَ محصورين لم يتعذّر التَّعداد؛ لكنَّه مُتعسِّرٌ لكَـثْرته . ويجوزُ كونه للمَذَمَّة - أيضـًا - .

أَوْ إِمْلاَلُه؛ كقوله[٤]:

= أحيانـًا، وهو مأسدة » . معجم البلدان : (٣٧٩/٢) . وقيل : « موضع قَبل اليمامة؛ أشبُّ الغياض، كثير الأُسد » . معجم ما استعجم : (٥٠٥/٢) .

(١) والشِّبْلُ : ولد الأسد إذا أدرك الصّيد . اللّسان : (شبل) : (٣٥٢/١١) .
والمشهور أنّ ذوي الشّبل من الأسود أشدّ مقاتلة ومقابلة ومدافعة من غيرها .

(٢) في أ : « كقولهم » وهو تحريف بالزّيادة . والبيت من الكامل . وقائله هو الحارث بن وعْلة الجرميّ الذّهليّ . شاعر جاهليّ .
والبيتُ في الحماسة : (١١٨/١)، وعيون الأخبار : (٨٨/٣)، سمط اللّآلئ : (١/ ٥٨٤)، المؤتلف والمختلف : (٣٠٣)، وشرح الحماسة للمرزوقيّ : (٢٠٤/١)، والتّبريزي : (١٠٧/١)، ودلائل الإعجاز : (٢٥٣) .
واستُشهد به في المفتاح : (١٨٦)، والإيضاح : (٣٤/٢) .
والشّاهد في قوله : « قومي » حيث أغنت الإضافة عن تعداد متعسّر .

(٣) أميم : منادى مرخّم؛ وأصله أميمة؛ وهي الّتي كانت تحضّ الشّاعر على الأخذ بثأر أخيه .

(٤) البيتُ من الطّويل. وقائله: القتّال الكلابيُّ . ديوانه: (٥٠)، الكتاب : (٥٦٥/٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين؛ للأنباري؛: (٧٧٢/٢)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : (٤٤٧/١)، واستشهد به في المفتاح : (١٨٧) . =

قَبَائِلُنا سَبْعٌ وأنْـتُم ثَلاثَـةٌ ولَلسَّبْعُ[1] خَيْرٌ مِن ثلاثٍ وأكْثَرُ.

الثَّالثُ : مجازٌ لطيفٌ[2]، أي: لكون الإضافةِ متضمِّنة لاعتبارٍ لطيفٍ مجازيٍّ، **كقوله**[3]:

إذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ - أي : الحَمْقَاءِ - لاحَ بِسُحْرةٍ[4]

سُـهيْـلٌ[5] أَذَاعتْ[6] غَزْلَها فِي القَرائِـبِ

والاعتبارُ اللَّطيفُ المجازيُّ هو الإضافةُ لأَدنى مُلابسة؛ وهو ظهورُ حُمْقِها عند طلوعِه؛ فإنَّ الكَيِّسَةَ[7] من النِّساءِ تَسْتعدُّ للشتاءِ صَيْفـًا

= والشَّاهد في قوله: « قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وأنتُم ثَلاَثَةٌ » حيث عدل عن التَّعداد خشية الإملال .

(١) في أ : « والسّبع » .

(٢) اللّطيف : ما يدقُّ إدراكه . ينظر : اللّسان : (لطف) : (٣١٦/٩) .

(٣) البيتُ من الطَّويل . ولا يعلم له قائل . وقـد ورد الشّـطر الأوّل منـه في المفصّل : (١٢١)، وأتَمَّه النعسانيّ في شرح أَبْيات المفصّل وقال : (١٢١) : «لم أرَ مَن ذكره قائلَه».

والبيتُ برواية المـتن في المقـرّب؛ لابن عصفور: (٢١٣/١)، والمفتاح: (١٨٧)، والمصباح : (٢١) . وبرواية : « الغرائب » في عروس الأفراح : (٣٤٧/١) ضمن شروح التّلخيص . وخزانة الأدب للبغدادي : (٤٨٧/١) .

(٤) لاح بسُحرةٍ : أي ظهر عند السَّحَر . وهولا يطلع سحرًا إلاّ عند الشّتاء .

(٥) سُهيلٌ : بدلٌ من كوكب، أو عطف بيان، وهو اسـم لنجم معروف . ينظر : اللّسان: (سهل) : (٣٥٠/١١) .

(٦) أذاعت : نشرت . ينظر : اللّسان : (ذيع) : (٩٩/٨) .

(٧) الكيِّسة : العاقلة . اللّسان : (كيس) : (٢٠١/٦) .

فَتَسْتريح عند طلوعه، والحَـمْقَاء لعدم استعدادها إذا أخذها البردُ بطلوعه أخذت تُفَرِّقُ قُطْنَهَا وتُذيعُه في نساءِ القرائب؛ ليَغْزِلن لأجلها .

والغزلُ؛ بمعنى : المغزول، وأَراد به : القطنَ مجازًا باعتبارِ المآل .

الرّابعُ : نوعُ تعظيمٍ للمضاف؛ نحو : عبدُ الخليفةِ رَكِبَ[1]، **أَوْ المضاف إليه؛** نحو : « عبدي حَضَر »[2]، **أَوْ غيرهما،** نحو : « عبدُ السُّلطان عندي »؛ فتعظم شأْنك لا شأنَ المُضاف ولا شأنَ المضاف إليه[3].

أَوْ إهانة؛ أي : نوع إهانة للمُضاف؛ كـ« غُلامِ الحَجَّام جاء »، أَوْ للمُضَافِ إليه؛ كـ« عبد العالمِ سَرَقَ »؛ مُحقِّراً لشأن[4] العالم بعلَّةِ سُوء سِياسَته له، أَوْ لِغيرهما؛ نحو : « ولد الحَجَّام رفيقُ فُلانٍ » .

---

(١) فَتُعظم شأن العبد باعتبار أنَّ مالكه الخليفة .

(٢) فتعظم شأنك باعتبار أنَّك تملك عبدًا .

(٣) على أَنَّ الأَوْلَى بالمثال الأخير – وإن كان صادقـًا في عدم وقوع التّعظيم فيه على المضاف أو المضاف إليه – أن يكون هكذا: «عبد السّلطان عند فلان»، وذلك لما يلي:

أ – دفعـًا للَّبس الَّذي قَدْ يَنْشأ عن المثال الثّاني : « عبدي حضر »؛ إذ أَنَّ التَّعظيم فيه مُنْصبٌّ على المتكلِّم – أيضـًا – .

ب – انسجامـًا مع المثال المقابل في الضِّدّ « الإهانة » إذ أنَّ الإهانة فيه لم توقع على المتكلِّم بل على غيره : « ولَدُ الحجَّام رفيقُ فلان » .

جـ – موافقةً للمفتاح واقتداءً به حيث إنَّ السَّكَّاكيَّ لم يُوقع التَّعظيم على المتكلِّم كما فعل الشَّارح، وإنَّما أوقعه على الغير؛ ومثاله (ص ١٨٧) : « عبد الخليفة عند فلان » وقد درج المُصنِّف والشَّارح على الاقتداء به .

(٤) في ب : « شأن » .

تَـذْنِـيب(*):

قدْ يقعُ المعرفةُ[١] مُسندًا؛ وذلك إذا كان المُسندُ مشخَّصاً[٢] عند السَّامعِ، مَعْلُومـاً له بإحدى[٣] طُرقِ التَّعريف . **وكَوْنُه معلومـاً مُعَيَّنـاً** عند السَّامع[٤] **لا يمنعُ كونَ الخبرِ مُفيدًا، إذ قدْ يُقصدُ به لازمُ الفائدة، أَوْ الفائدة بأَنْ يكون السَّامعُ عَلِم ذاتين بصفتين، ثُمَّ يَشُكُّ في إحداهما؛ أهي الأخرى أم لا ؟؛ فينفي عنه ذلك الشَّكّ** .

قوله : « وكونه مَعْلومـاً مَعيَّنـاً لا يَمْنع » جوابٌ وسؤالٌ .

تقديرُ[٥] السُّؤالِ : إنَّه إذا كانَ مُشَخَّصـاً عنـده[٦] معلومـاً له يكـونُ المسـندُ إليه لا مَحَالة - أيضـاً - مَعْلُومـاً له[٧]؛ لأنَّ كون

(*) التَّذنيبُ : جَعْلُ الشَّيءِ ذَنَبـاً، أَوْ ذنابة؛ بمعنى : تابعـاً له، أو عقبـاً على إثره .
ينظر: اللِّسان: (ذنب) : (٣٨٩/١) والمراد أنَّ ما سيأتي متعلِّقٌ بمباحث التَّعريف؛ متمّم له.

(١) قول المصنّف : « قد يقع المعرفة » ورد ضمن كلام الشَّارح في الأصل .

(٢) في أ، ب : « متشخصـاً » .

(٣) في أ : « بأحد ».

(٤) قول الشَّارح : « عند السَّامع » ورد ضمن كلام المصنِّف في الأصل، أ، ب . ولم يرد في ف، وعدم إثباته ضمن كلام المصنِّف هو الأنسب؛ لمقام الاختصار .

(٥) في ب : «تقرير ».

(٦) في أ : « عند السَّامع » .

(٧) عبارة : « يكون المسند معلومـاً له » ساقطة من : أ . واستُدرك السَّقطُ بخطٍّ مغايرٍ في حاشية (أ) بعبارة : « تعيّن أن يكون المسند إليه معلومـاً مُعيّنـاً مُشخصـاً » .

المسند إليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العربِ . وإذا كانا معلومين فماذا يستفيدُ من ذلك الخبرِ ؟ .

وتقديرُ[١] الجوابِ : إنَّه قد يَسْتفيدُ إمَّا فائدة لازم الخبرِ[٢]؛ كما في قولك لمن أثنى عليك بالغيبِ : « الَّذي أثنى عليَّ بالغيبِ أنت »؛ مُعَرِّفًا له أنَّكَ عالِمٌ بذلك، وإمَّا نَفْس فائدة الخبرِ؛ وذلك فيما إذا كان السَّامعُ عَلِمَ / ذَاتين بصِفَتين، ثُمَّ يَشُكُّ في إحْداهما وهي ما يَجْعله مسندًا، أَهي [١٦/أ] الأخرى أَمْ لا ؟؛ فيُريد المُتَكلِّمُ أن يَنْفي عنه ذَلك الشَّكَّ[٣]، ويُخْبره بأنَّ ذلك الشَّيءَ مُتَّصفٌ بالأُخرى؛ فيورد اللَّفظ الدَّال على الأُولى مُسْندًا إليه، واللَّفظ الدَّال على الثَّانية[٤] مُسْندًا، فيَسْتَفيد السَّامعُ من ذلك ما كان يُخْبره له[٥] من اتِّصافِ ذلك الشَّيء بالثَّانية[٦]؛ كما في قَوْلك لمن يعرف

---

(١) في ب : « وتقرير » .

(٢) هكذا في الأصل بتقديم « فائدة » على « لازم »، ولا مانع؛ لأنَّ لازم الخبر فائدةٌ؛ كما قرَّر ذلك البلاغيّون، بل إنّ هذا التَّقديم ــ في نظري ــ هو الأولى، وبخاصّة في هذا المقام؛ لأنّه وقع في إجابة سؤال يستفهم عن الفائدة؛ فناسب تصدير الإجابة بتقديمها؛ إذ قال : « إنه قد يستفيد إمّا فائدة لازم الخبر ... وإمَّا نفس فائدة الخبر ». وفي أ، ب : « لازم فائدة الخبر » .

(٣) في ب : « الخبر » .

(٤) في أ : « الثّاني » وهو تحريف بالنَّقص .

(٥) في أ : « به » .

(٦) في الأصل : « الثّاني » وهو تحريف بالنَّقص . والمراد اتِّصافه بالصّفة الثّانية .

أنَّ له أخـــًا، ويعرف أنَّ[١] إنسانـــًا يُسمَّى زيدًا؛ ولكن[٢] لا يعرف أنَّ ذلك الإنسانَ هو أَخُوه : « زيدٌ أَخُوك، أَوْ أخُوك زيدٌ »[٣].

والحاصلُ[٤]: أنَّ العلمَ بالطَّرفينِ غيرُ العلم بالنِّسبة والحَمْل، ثمَّ لا يُقَدَّمُ فيما نحنُ فيه ما تَقَدَّمَ بسلامة الأمير[٥]؛ أي : جُزافـــًا[٦] من غير علَّة حتَّى يكون مُخَـــيَّرًا في التَّقديم والتَّأخير كيف اتَّفق؛ بل لا بُدَّ أن يكون التَّقديمُ لعلَّةٍ على حسب ما يقتضيه المقامُ . فيُقدَّم في مسألةِ الأخ

---

(١) « أنَّ » ساقطة من أ، ب .

(٢) في ب : « لكن » بدون الواو .

(٣) لمزيد من الإيضاح حول هذه القضيّة يراجع المفتاح ص (٢١٢ ــ ٢١٦) .

(٤) في ب : « فالحاصل » .

(٥) في الأصل : « الأمر » والصَّواب من : أ، ب، المفتاح .

وقوله : « بسلامة الأمير » مقْتبسٌ من كلام السَّكَّاكيّ : (المفتاح : ٢١٣) ولعلّه أوّل من أورده في مصنّف، إذ لم أقف عليه في المصنّفات السّابقة له .

وفي بيان معناه يقول الشّيرازيّ في شرحه للمفتاح : (٣٢٤) : « هذا مَثَلٌ يُضرب في العمل لا معنى له ».

كما يقول الشّريف الجرجانيّ في شرحه للمفتاح ــ أيضـــًا ــ (٢٣٢) : « وهذا مثل في العجم، فإنّ الغلمة من الخدم يأخذون من السّوقة أشياء، ويتمسّكون في ذلك بسلامة الأمير » .

(٦) جزافـــًا : كلمة فارسيّة معـــرّبـــة من الجـــزف، وهو المجهول القدر . ينظـــر : اللّسان : (جزف) : (٢٧/٩) .

والمراد : عدم أخذ الأمر بالمساهلة .

وزيد - مثلاً - ما يُرادُ الحُكْم عليه، ونَفْي شكٍّ ثبوت الآخر لَه[١] عنه؛ فتقولُ لمن يعرفُ زيدًا بعينه وباسمه، لكن لا يعرف أنَّه أخُوه؛ وهو كالطّالب حكماً له، وكان معتقدًا أنَّ له أخـــًا لكن لا يعلمُه على التّعيين : «زيدٌ أخوكَ »؛ على ما يتصوَّرُه من السّامعِ من كونه طالبـــًا للحُكْمِ على زيد، وكذا عكسه؛ تقول لمن يعتقد أنَّ أخـــًا لنفسه؛ لكن لا يعرفه على التّعيين؛ وهو كالطّالب منك الحُكم على أخيه بالتّعين : «أخوك زيدٌ»، فيورد الحكم على ما يتصوَّره من السّامع .

وبهذا يُعلم الفرْقُ بين « زيد أخوك » و «أخوك زيد »[٢]؛ فظهر الفرْقُ بهذا بين العبارتين فإنّه لأيّ شيء في الأوّل؛ الحكم على زيد بالأَخ، وفي الثّاني بالعكس . **ويُعرفُ معنى قول النُّحاة : « المقدَّمُ من المعرفتين هو المبتدأ »**[٣]؛ لأنَّك تجعل المشكُوك في ثبوته للآخر[٤] مُسندًا فتُؤخّره، والآخر مُسندًا إليه فتُقَدِّمه[٥]، **معَ أنَّه؛** [أي : مع أنَّ الخبر

---

(١) في أ زيادة : « ونفيه » والسِّياق مستقيم بدونها؛ إذ المراد نفي الشّكّ الثّابت للآخر عنه .

(٢) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي أ : « بين (أخوك زيد)، (وزيد أخوك) ».

(٣) ينظر على سبيل المثال : شرح ابن عقيل : (١/٢١٧)، مغني اللّبيب : (٥٨٩) .

(٤) في الأصل : « الآخر » وهو تحريف بالنّقص، والصّواب من : أ، ب .

(٥) يوحي قول المصنِّف : « ويعرف معنى ... » وتعقيب الشّارح بعده بقوله : « لأنّك تجعل ... فتقدّمه »؛ يوحي باتّفاق البلاغيّين والنّحاة على العلّة الموجبة للتّقديم . والحقُّ أنّها مثار اختلاف بينهما؛ فالبلاغيّون يعلّلون بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، والنّحويّون يعلّلون بأمور لفظية؛ منها؛ دفع الالتباس . فالنّتيجة وإن اتّحدت إلاّ أن =

المعرف باللاّم][1] **إذا أُريدَ به الحقيقة أفاد حصرها في المبتدأ**؛ أي : كونه مَعْلومـــًا لا يمنع كونِ الخبر مُفيدًا[2]. إذ قد يُقْصَدُ به لازم الفائدة، أَوْ الفائدة نفسها؛ مع أنَّه قد يُقْصدُ به فائدة أُخرى هي[3]: الحصر[4]؛ وهو إذا كان اللاّمُ[5] للتَّعريف وأُريد به[6] الحقيقة والجنس؛ فإنَّـــكَ إذا قلت : « زيدٌ المنطلق »؛ وأَردتَّ حقيـــقة المنطلق أفـــادَ حصـــر الانطـــلاق في زيـــدٍ؛ لأنَّ حقيقةَ المنطلق - حينئذٍ - هو زيد؛ فلا[7] يكون غيره منطلقـــًا.

قال السَّكّاكيُّ : « زيدٌ المنطلق »، و« المنطلقُ زيدٌ »، كلا العبارتين تستلزمُ انحصار الانطلاق في زيد[8]. وعبارةُ الأُسْتاذ تُشعرُ بخلافه .

[١٦/ب] وأيضـــًا : بنَى السَّكّاكيُّ الحصرَ على الاستغراق؛ فإنَّه بعدما / ذَكَر أنَّ المقامَ إذا كان خطابيـــًّا؛ مثل : « المؤمنُ غِرٌّ كَرِيمٌ »[9] حُمل على

= الطّريق إليها مختلف .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

(٢) في الأصل : « مفيد » . والصّواب من : أ، ب .

(٣) في أ : « وهي » .

(٤) أي : قصر الخبر على المبتدأ بحيث لا يتجاوزه إلى غيره؛ حقيقة أو ادّعاء .

(٥) في ب : « باللاّم »؛ وهو تحريف بالزّيادة .

(٦) في ب : زيادة « حصر »، والسِّياق يرفضها .

(٧) في ب : « ولا » .

(٨) ينظر : المفتاح : (٢١٦) .

(٩) حديثٌ أخرجه أبو داود في سننه : (١٤٤/٥)، والتّرمذيُّ في جامعه : (٣٠٣/٤)، والإمام أحمد في مسنده : (٢٩٤/٢) . وتمامُه : « والفاجِرُ خِبٌّ لئيم » . وقال عنه =

الاستغراق، وأنَّ الاستغراقَ نوعان : عُرفيٌّ، وغيرُ عُرفيٍّ، وأنَّ استغراقَ المفرَد أشملُ من استغراق الجمع ــ قال[١]: « إذا عرفتَ هذا فنقول : متى قلنا : (زيدٌ المنطلق)، أَوْ (المنطلقُ زيدٌ)؛ في المقام الخطابيِّ لزمَ ألاَّ يكون غيرُ زيدٍ منطلقــًا »[٢].

والمصنِّف بَنَى على تعريفِ الحقيقةِ، وأنت الحاكمُ الفيصلُ .

والتَّنكيرُ لأمُور[٣]:

الأوَّلُ : الإفرادُ[٤] شخصــًا أَوْ نوعــًا؛ كقوله : ﴿وَاللهُ خَلَقَ

= أبو عيسى التّرمذي : (٣٠٣/٤) : «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاَّ من هذا الوجه».

وفي معناه قــال الخــطّابيّ في معالــم السّنن « مــع سنن أبي داود »: (١٤٤/٥): «معنى هذا الكلام : « أن المؤمن المحمود هو مَن كان طبعه وشيمته الغرارة، وقلّة الفطنة للشَّرّ، وتــرك البحــث عنه، وأنَّ ذلك ليس منه جهلاً؛ لكنّه كرمٌ وحسنُ خلق ... » .

وقال ابنُ الجوزيّ في غريب الحديث (١٥٠/٢) : « أي : ينخدع » .

والحديث جرى مجري المثَل .

ينظر : كتاب الأمثال في الحديث النّبويّ لأبي الشّيخ الأصبهانيّ : (١٩٤) .

(١) في ب زيادة : « المصنِّف » ولا وجه لها؛ فالقائل هو السَّكّاكيُّ، وقد نصّ عليه في أوّل العبارة .

(٢) المفتاح : (٢١٥ ــ ٢١٦) .

(٣) أي : يُختار التَّنكير لأمور مرجِّحة .

(٤) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي ب : « للأفراد ».

كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾[١] يجوزُ أن يُرادَ : خلقَ كُلَّ فردٍ من أفراد الدَّوابِ من فردٍ من الماءِ؛ وهو النُّطفةُ المعيَّنة الَّتي يكونُ ذلك الفردُ منها، وأن يُرادَ: خَلقَ كلَّ نوعٍ من أنواعِ الدَّوابِ من نوعٍ من أنواعِ المياهِ، وهو نُطفةُ ذلك النَّوعِ .

الثَّاني : ألاَّ يُعرف منه[٢] **إلاَّ ذلك القدرُ حقيقةً أَوْ ادِّعاءً**؛ فلا بُدَّ[٣] حينئذ من التَّنكيرِ لعدمِ القدرةِ على التَّعريف؛ **وعليه حُمل قوله -تعالى-: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾**[٤]؛ ولَمَّا[٥] كان عند المُصنِّف[٦] وجهٌ أنسبَ منه لسياقِ الآية ــ قال : « وعليه حُمل »، والمرادُ به : صاحبُ « المفتاح »[٧]، ولَمْ يقلْ: «وعليه وَرَد»، أَوْ: « عليه قوله » .

---

(١) سورة النّور : من الآية ٤٥. والمنكّر المحتمل كلٌّ من: ﴿ دَآبَّةٍ ﴾، و﴿ مَّآءٍ ﴾.

(٢) الضَّمير في « منْه » لمدلول الْمُنكّر المفهوم من السِّياق . والمراد : أن لا يعرف المتكلِّمُ أو المخاطبُ أو كلاهما إلاَّ ذلك القدر المحدود في إطار التَّنكير .

(٣) في ب : « ولا بدَّ » .

(٤) سورة سبأ؛ من الآية : ٧ .

(٥) في أ : «ولكن لَمَّا» .

(٦) في أ زيادة : «رحمه الله» .

(٧) إذا قال (١٩٢) : « وعليه ما يحكيه جلّ وعلا عن الكُفّار في حقِّ النَّبيّ عليه السَّلام : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ كأن لم يكونوا يعرفون منه إلاَّ أنَّه رجل ما، وباب التّجاهل في البلاغة والي سحرها .

والوجهُ فيه: أنَّهم[١] نكَّرُوه لاعتقادهم أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ شخصٌ هكذا موجودًا؛ يقول: كذا وكذا، ويدَّعي: كذا وكذا، واستبعدوه؛ بلْ أحالوه، فكأنَّه[٢] للتَّعجُّب وبيانِ الاستحالةِ لذلك الخبرِ الَّذي يدَّعيه؛ أي: هل ندلُّكم[٣] على رجلٍ عجيبٍ، يقول كلامًا عجيبًا، مُتَّصفٍ بصفةٍ غريبةٍ، يَدَّعي أمرًا غريبًا. ولو قال مقام: «على رجل»: «على محمَّدٍ»؛ لم يكن مُفيدًا لذلك.

الثَّالثُ: أن لا يُمْكن تعريفُ السَّامع؛ كأن لا يعرف منه[٤] إلاَّ ذلك القدْرَ الغير المُعَيَّن[٥].

الرّابعُ: المانعُ من التَّعيين[٦]؛ أي: التَّنكيرُ يكون لمانعٍ يَمْنع منْ التَّعيين والتَّعريف؛ كالإخفاءِ عن الحَضْرة.

الخامسُ: إيهامُ بلوغه، حيثُ لا يكتنهُ كُنْهه[٧]؛ أي: لا يدخل

---

(١) أي: الَّذين كفروا، الوارد خبرهم في الآية الكريمة المتقدّمة.

(٢) في أ، ب: «وكأنَّه».

(٣) في ب: «أدلّكم».

(٤) في أ: «كأنّه لا يقدر أن يعرف منه» والمعنى واحد.

(٥) ومثّل له صاحب المفتاح: (١٩٣) بقول القائل: «عندي رجل» إذا لم يعرفه المخاطبُ بجهةٍ من جهاتِ التَّعريف.

(٦) هكذا ــ أيضًا ــ في ف. وفي أ: «لمانع من التَّعريف».

(٧) كلمة: «كُنهه» وردت ضمن كلام المصنِّف في: أ، وليست في ف.
وكنه الشَّيء: قدرُه ونهايتُه وغايتُه. اللِّسان: (كنه): (٥٣٦/١٣).

تحتَ التَّعيين والتَّعريف . **لحقَارته أَوْ لعَظَمته** . / **ويحتملُها**؛ أي : الحَقَارةَ والعظمةَ **قوله - تعالى-: ﴿أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَـٰنِ﴾**[1]؛ لاحتمالِ كون التَّنْكير[2] والتَّنوينِ للتَّحقير؛ أي : عذابٌ حقيرٌ، وللتَّعظيم؛ أي: عذابٌ عظيمٌ . وقيل : المسيسُ قرينةٌ للأوَّل؛ وكونه من الرَّحمن قرينةٌ للثَّاني؛ لأنَّ عذاب الرَّحمن أشدُّ؛ لأنَّه لا يُعذّب إلاَّ لمن اشتدَّ استحقاقُه له[3]؛ كما يقالُ : « نعوذُ باللهِ من غضب الله الحليمِ » . [١٧/أ]

(١) سورة مريم، من الآية : ٤٥ .

(٢) كلمتا : « كون التَّنكير » تكرّرتا في ب، وكلمة : « كون » سقطت من : أ .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح للشّيرازيّ : (٢٢٢) .

النَّوعُ الثَّالثُ : في التَّوابع(*)

وهي لتربيةِ الفائدة(١)؛ لأنَّ(٢) تربيةَ الفائدةِ إنَّما(٣) تكونُ بتخصيص الحُكم، وهو(٤) بتخصيصِ المسندِ أَوْ المسندِ إليه؛ وذلك كما يكونُ لكونه أحد أقسام المعارف؛ يكُون لكونه مَصْحوبـاً بشيءٍ(٥) من التَّوابعِ؛ **لأنَّها تُفيدُ زيادة تقيد**(٦) لمتبوعه فيتخصّص .

فالوصفُ لوجوهٍ :

الأوَّلُ: التَّبْيِـينُ(٧)؛ وذلك حيثُ كان المرادُ الكشفَ عن حقيقةِ

(*) تقدّمت الإشارة إلى أنّ مراد المصنِّف بها التَّوابع الخمسة؛ وهي : التَّأكيد، الصّفة، البدل، عطف البيان، العطف بالحرف.

(١) تربية الفائدة : تكثيرها . من ربا الشَّيءُ يربو إذا نما وزاد . ينظر: اللِّسان (ربا) : (١٤/٣٠٤) .

(٢) في أ : « أي » ولا يستقيم السِّياق بها . وبخاصّة مع : « ربما » الآتية بعدها .

(٣) في أ : « ربّما » ولا يستقيم السِّياق بها أيضـاً . وظاهر أنّها محرَّفة من « إنّما » .

(٤) أي : تخصيص الحكم .

(٥) في الأصل : «لشيء»؛ وهو تحريف بالقلب، والصَّواب من : أ، ب .

(٦) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « تقييد » .

(٧) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « التّفسير » . وهما بمعنى واحد كما سيتّضح من السِّياق فيما بعد .

الموصوف وتبيينها وتفسيرها؛ كما إذا قلتَ: « الجسمُ الطَّويلُ العريضُ العميقُ يحتاجُ إلى فراغٍ يَشْغَلُه » .

الثَّاني : التَّمييزُ؛ وذلك حيثُ يكون المرادُ تخصيص الموصوف زيادة تخصيص وتعيين؛ نحو : « زيدٌ التَّاجرُ عندنا » .

و﴿ **لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ** ﴾[1] **يحتملُهما**؛ أي: التَّبيين؛ وذلك إذا أُريد[2] بالمتّقي : الَّذي يفعلُ الواجبات بأسرها، ويجْتَنِبُ[3] الفواحشَ والمنكراتِ عن آخرها؛ فكشفته كشفاً؛ كأنَّكَ حَدَّدته؛ لأنَّك ذكرتَ أساسَ الحسنات؛ وهو : الإيمان[4]، وعقَّبْته بأمَّي العبادات البدنيَّة والماليَّة المُسْتَتْبعتين[5] لسائرِ العبادات؛ وهما : الصَّلاة، والزَّكاة[6]؛ فأفدتَّ بذلك فعل الواجباتِ بأسرها، وذكرتَ النَّاهيَ عن

---

(١) سورة البقرة : من الآيتين ٢، ٣ . وفي أ، توقّف الاستشهاد عند قوله : ﴿ بِالْغَيْبِ ﴾، ولا يكمل به الاستشهاد؛ لأن قصد المصنّف مجرّد الإشارة إلى الدّليل؛ ليستحضره المتلقّي كاملاً في ذهنه؛ إذ موضع الاستشهاد لا يتعلّق بجزء من الآية دون جزء آخر، ولذا كان ينبغي أن يؤتى بالآية الكريمة كاملة؛ لأنّها كلّها موطنٌ للاستشهاد .

(٢) في الأصل : « أرابد » والصَّواب من أ، ب .

(٣) في ب زيادة : « عن » والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٤) يُشير إلى قوله تعالى في الآية المتقدِّمة : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ .

(٥) هكذا في الأصل، وهو الموافق لما في المفتاح : (١٨٧) . وفي أ، ب : « المستتبعين » .

(٦) والإشارة إليهما في الآية المتقدّمةفي قوله تعالى:﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ .

الفحشاءِ والمنكرِ وهو الصَّلاة[١]، فأفدتَّ بذلك اجتنابَ الفواحش عن آخرها . والتَّمييز؛ وذلك إذا أُريد بالمُتَّقي[٢] المجتنب عن المعاصي . والأُولى عند النُّحاة تُسمَّى : بالصِّفة الموضِّحة، والثّانية : بالمُخَصِّصَة[٣]؛ وفيهما نوعُ تمييزٍ؛ لكن التَّمييز بالثّانية يكون بين[٤] الأفراد المُتَّفقة بالحقيقة، وبالأُولى من الماهيّاتِ المختلفة بالحقيقة[٥].

الثّالثُ: التَّأكيدُ المُجرَّدُ؛ نحو: ﴿**تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**﴾[٦] فإنَّه لا فائدة فيها / من التَّبين أَوْ التَّمييز أَوْ المدحِ سوى التَّوكيد؛ نحو : « أمس الدَّابرُ لا يعودُ » . [١٧/

الرَّابع: المدْحُ أَوْ الذَّمُّ[٧]: نحو: ﴿اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾[٨]؛

---

(١) يدلّ على ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ الْصَّلَوٰةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَآءِ وَالْمُنكَرِ﴾ [سورة العنكبوت، من الآية : ٤٥] .

(٢) في الأصل : « بالمنفي » وهو تصحيف، والصَّواب من : أ، ب .

(٣) ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب : (١٤٩)، شرح ابن عقيل : (١٧٨/٢)، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى : (٢٤٤)، توضيح النّحو : (٨/٤) .

(٤) في الأصل : « من »، والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في الأصل : « الحقيقة »، وهو تحريف بالنَّقص . والصَّواب من : أ، ب .

(٦) سورة البقرة؛ من الآية : ١٩٦ .

(٧) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « المدح والذّمّ » بالعطف بالواو .

(٨) سورة الحشر؛ من الآية : ٢٤ .

فإنَّ هذا الوصفَ لمجرَّدِ المدح لامتناعِ أن يكون كاشفاً؛ لأنَّه - تعالى - أوضَح من أن يوُضَّح، أَوْ مُخَصِّصاً؛ لتَميُّزه بذاته، أَوْ تأكيدًا لعدمِ إفادة تقرير[1] أمرِ المتبوع . وكذا قولُك : « إبليس اللّعين »؛ في طرف الذّمّ .

واعلم : أنَّ الصِّفةَ معلومةُ الثُّبوت للموصوف؛ لأنَّ أصلَ الصِّفة للتَّمييز، ويمتنعُ أن يُميَّز شيءٌ عن شيءٍ بما لا يُعْرف له؛ فحقُّه أن يكون عند السَّامع معلومَ الثُّبوت للموصوف؛ **وهو** - أي : الثُّبوت - للموصوف[2] - **فرعُ ثُبوتها في نَفْسها**؛ لأنَّ ثبوتَ الشَّيءِ للشَّيءِ فرعٌ على ثبوته في نفسه؛ فما لا يكونُ ثابتاً لا يكون وصفاً[3]؛ **فلا يكون**؛ أي: فالوصْفُ لا يكون طلباً لعدم ثُبوته . **فإن**[4] **وقعَ** يجبُ أن **يُؤوّل**[5]؛ كما

---

(١) في الأصل : « تقدير »؛ وهو تحريف بالقلب . والصَّواب من : أ، ب .

(٢) كلمة : « للموصوف » ساقطةٌ من : أ .

(٣) قوله:« لأن ثبوت... وصفاً» تعليل استقاه الشَّارح من المفتاح. ينظر ص:(١٨٨).
واعترض عليه الشّيرازيّ في شرحه اعتراضاً وجيهاً إذ قال (ص:١٩٥):«واعلم أن في قوله ثبوت الوصف للموصوف فرعٌ على ثبوته في نفسه نظرًا؛ إذ المراد بثبوت الوصف في نفسه ثبوته في الخارج على ما هو المصطلح والمفهوم منه والمدلول عليه بسياق الكلام، وعلى هذا لا يصحّ الحكم بالفرعيّة؛ لأنّ ثبوته في الخارج هو ثبوته للموصوف، والشَّيءُ لا يتفرّع على نفسه » .

(٤) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ، ب : « ولو » .

(٥) هكذا في الأصل، وبقية النّسخ . وفي ف : « أوّل ».

والتّأويل : نقل ظاهر عن وصفه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر =

في قوله[١]:

..... جاءُوا بمذق[٢] هَلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطْ !

فإنّه يؤوِّلُ : بمقولٍ عنده هذا القول[٣]؛ لإيرادِ ذلك المذق في خيالِ الرَّائين[٤] لونَ الذّئب بورقته[٥] لكونه سمارًا؛ أي : لبنًا مخلوطًا بالماء .

ففي قوله – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي~ إِسْرَآءِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ۞ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾[٦] بقراءةِ الاستفهامِ؛ أي: على لفظ[٧]: «مَنْ»

= اللّفظ . اللّسان : (أول) : (٣٣/١١) .

(١) عجز بيت من الرَّجز؛ ذكر البغداديُّ في الخزانة: (٢٧٧/١) : « أنه لم ينسبه أحدٌ من الرُّواة، وقيل : قائلُه العجّاج و لم يثبت له، وصدرُه :

حتَّى إذا جنَّ الظَّلامُ واختَلطْ

والبيت في البيان والتّبيين : (٢٨١/٢) برواية : « جاء بمذق » .

وينظر : الكامل، للمبرّد : (١٤٩/٣)، أمالي ابن الشّجريّ : (٤٠٧/٢)، والبرهان الكاشف في إعجاز القرآن : (١٢١) .

واستشهد به صاحب المفتاح:(١٨٩)،والمصباح: (٢٢)، والإيضاح: (٤٣/٢) .

(٢) المَذْقُ : اللّبن المخلوط . اللّسان : (مذق) : (٣٤٠/١٠) .

(٣) فالصِّفة الحقيقيّة مقول؛ وهو ليس بطلب. والجملة واقعة موقع الفاعل للمقول لا صفة .

(٤) في أ، ب : « الرّائي » .

(٥) في أ : « لورقته »، والوُرقة : اللّون بين السّواد والغبرة . ينظر : اللّسان : (ورق) : (٣٧٧/١٠) .

(٦) سورة الدّخان، الآية : ٣٠، وبعض الآية ٣١ . وفي أ، أُتمَّ الاستشهادُ بالبعض المتبقّي من الآية الأخيرة؛ وهو قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ﴾، وليس في ف . والاستشهاد تامّ بدونه .

(٧) في أ : « لفظة » والكلمة ساقطة في ب .

الاستفهاميَّة، ورفعِ فرعون[١] ـــ يُؤوَّل بأنّ المُراد منه : العذابُ **المقولُ عنده** مَن فرعون ؟! .

قال في « المفتاح »[٢]: « لَمَّا وصفَ اللهُ العذابَ بكونه مُهينـــاً؛ بيانـــاً لشدَّته وفظاعةِ أمرِه[٣]، وأراد أن يُصوّر كُنهه؛ قال : (مَن فرعون)؟!، هلْ تعرفونَه ؟ مَن هو في فرط عتوّه وشدَّةِ شكيمته في تَفَرْعَنِه وتكبُّره ؟!؛ ما ظنُّكم[٤] بعذابٍ يكون المُعَذَّب به مثله ! » .

والتَّوكيدُ[٥] لمجرَّدِ التَّقريرِ[٦]؛ كما في قولك[٧]: « ضربت أنا »؛ فإنَّ ذكر المؤكِّد يقرِّر[٨] أمر النِّسبة .

---

(١) وهي قراءة ابن عبّاس – رضي الله عنهما – . أمَّا قراءة الجمهور فبالجرّ على أنّه بدل من العذاب؛ إمَّا على حذف مضاف؛ أي : من عذاب فرعون، وإمَّا على المبالغة كأنه نفس العذاب فأبدل منه، أو على أنّه حال من العذاب؛ تقديره : صادراً من فرعون .
ينظر : الكشّاف؛ للزّمخشري : (٢٨٠/٤)، التّفسير الكبير للرّازيّ : (٦٦١/٩)، البحر المحيط : (٣٧/٨)، وفتح القدير؛ للشّوكاني : (٥٧٦/٤) .

(٢) ص: (١٨٩) .

(٣) في الأصل، ب : « لشدّة فظاعة أمره » . والمثبت من : أ، ومصدر القول .

(٤) في الأصل، ب : « فما ظُنُّكم »، والمثبت من : أ، مصدر القول .

(٥) هكذا ـــ أيضاً ـــ في ب، ف . وفي أ : «التَّأكيد ».

(٦) أي : تقرير الحكم، وتحقيق معناه في ذهن السَّامع .

(٧) في أ : « قوله » .

(٨) هكذا في الأصل . وفي أ : « تقرير » . وفي ب : « ... المؤكّد يؤكّد تقرير » .

أَوْ مع دفع توهُّمِ التَّجوُّزِ أَوْ السَّهو[١]؛ أي : أَوْ يكون للتَّقرير مع دفع تَوَهُّم السَّامع في حكم المتكلِّم تجوُّزًا أَوْ سَهْوًا أَوْ نِسْيانـًا[٢]؛ فإنَّك إذا قلتَ : «جاء السُّلطان » جاز أن يَظُنَّ السَّامع أنَّك تجوَّزت أَوْ سهوت، والجائي وزيرُه .

أَوْ خلافِ الشّمول؛ أي : أَوْ يكونُ للتَّقرير[٣] مع دفع توهُّم السَّامع خلاف الشُّمول والإحاطة؛ كقولك : « جاء القومُ كلُّهم »، وبالحقيقة / [١٨/أ] مآلُ الكُلِّ التَّقرير وإليه المصير .

والبيانُ للإيضاح؛ وهو[٤] إذا كان المُراد زيادة إيضاحه بما يخصُّه من الاسم؛ كقوله[٥]:أَقْسَمَ باللهِ أَبو حَفْصٍ عُمَر .....

---

(١) في أ، زيد ضمن كلام المصنّف :«أو النّسيان » وليست في ف .

(٢) زاد الشّارح ــ رحمه الله ــ النّسيان بقوله : « أو نسيانـًا » للإيضاح واقتداءً بالسَّكّاكيّ ــ رحمه الله ــ، وتركه المصنّف حرصـًا على الاختصار؛ لكون مؤدّى السَّهو والنِّسيان متقاربـًا .

(٣) في أ : « التّقرير » .

(٤) في أ زيادة : « ما » .

(٥) في أ : « كقولك » . والمقول شطرُ بيت من مشطور الرّجز، وتمامه :

..... ما مسَّها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَر

وقائلُه : عبد الله أو عمرو بن كيسبة النَّهدي، قاله ضمن مجموعة أبيات أمام عمر بن الخطّاب ــ رضي الله عنه ــ في قصة تنظر في الإصابة : (٩٦/٥ ــ ٩٧)، والخزانة : (١٥٦/٥) .

=

ولو لمعنى ضمنيٍّ[١]؛ أي[٢]: لا يجبُ أن يكون الإيضاحُ لما يكون مصرَّحـًا به؛ بل قد يكونُ لمعنًى ضمنيٍّ، **قال - تعالى -**[٣]: ﴿**لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ**﴾[٤]؛ شفع إلهين باثنين، وإله بواحد؛ لأنَّ لفظ « إلهين » يحتملُ معنى[٥] الجنسيَّة ومعنى التَّثنية، وكذا لفظ: «إله» يحتملُ الجنسيَّة والوحدة[٦]، والَّذي له الكلام مَسُوقٌ هو العدد في الأوَّل، والوحدة[٧] في الثَّاني؛ ففسَّرَ إلهين بـ« اثنين »، وإله بـ« واحد »؛ بيانـًا لما هو الأصل في الغرض[٨] بخلاف الجنسيَّة؛ فإنَّها ليست أصلاً في الغرض،

= وقد ذُكر البيتُ في المفصّل : (١٥٩) بلا نسبة . ونسبه ابن يعيش في شرح المفصّل : (٧١/٣) لرؤبة بن العجّاج . ولم أجده في ديوانه .
بل خطّأ هذه النّسبة العينيّ في المقاصد النّحويّة : « مطبوع على هامش الخزانة » إذ قال (٣٩٢/١) : « وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة، ولم يدرك عمر ــ رضي الله عنه ــ ولا عدّه أحدٌ من التّابعين . وإنّما قاله أعرابيٌّ كان استحمل عمر بن الخطّاب ــ رضي الله عنه ــ ... ولم يحمله فقالَه ».

(١) هكذا ــ أيضاً ــ في أ، ف . وفي ب : « تضمني » .

(٢) « أي » ساقطةٌ من ب .

(٣) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي ب : « قال الله تعالى »، وفي أ : « قال » .

(٤) سورة النّحل؛ من الآية : ٥١ .

(٥) كلمة : « معنى » ساقطة من ب .

(٦) في ب : « والواحدة » وهو تحريف بالزّيادة .

(٧) في ب : « والواحدة » وهو تحريف بالزّيادة .

(٨) قال طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد : (٩٠ ــ ٩١) : « الغرض في الأوّل نفي القيد؛ أعني : الاثنينيّة دون المقيّد . وفي الثّاني إثبات القيد؛ أعني : الوحدة دون =

بخلاف الجنسيَّة؛ فإنَّها ليست أصلاً في الغرض، وإن كان لها مدخلٌ فيه، لأنَّ المراد : لا تتَّخذوا من مسمَّى بالإله[١] اثنين سواء كانا[٢] من جنسين أَوْ من جنس[٣]. قال الزَّمخشريُّ : إنَّهما للتَّوكيد[٤]، وردَّه ابنُ الحاجبِ : بأنَّ حدَّ التَّأكيد[٥] لا ينطبقُ عليهما لتوقُّف التَّقْرير على دلالة التَّابعِ على المتبوع، وليسَ فيهما دلالةٌ على إلهين وإله؛ بل هما صفتان لانطباق حدِّها عليهما[٦]. وعند السَّكَّاكيِّ هذا ــ أيضاً ــ مردودٌ؛ لأنَّهما وإن دلاَّ على معنًى في متبوعهما لكنَّهما لم يُذْكرا لذلك؛ أي : ليدلّ على أنَّ في المتبوع معنى التَّثنية والوحدة[٧] حتَّى يكونا صفتين؛ فإنَّ هذا القيدَ مُرادٌ في الحدودِ النَّحويَّةِ، وإن حُذفتْ[٨] عنها اختصارًا؛ كما ذكره

= المقيّد؛ لكونه مسلماً ههنا، وبين الاعتبارين فرقٌ كثير » .

(١) في الأصل : « الإله » والصَّواب من : أ، ب .

(٢) في ب : « كان » وهو تحريف بالنّقص .

(٣) في أ زيادة : « واحد » .

(٤) ينظر : الكشَّاف : (٢/٥٧٠) وسيأتي ما يوضّح كلامَه .

(٥) في ب : «التّوكيد» . وحدُّ التّوكيد ــ كما نصّ عليه ابن الحاجب نفسه في شرح الكافية : (١/٣٢٨) وغيره؛ كابن هشام في شذور الذّهب « مع الشّرح » : (٤٣٢) : « تابع يقرر أو المتبوع في النِّسبة أو الشّمول » .

(٦) تنظر : الكافية : (١/٣٠٢)، وحدّها ــ كما نصّ عليه (المصدر السّابق : ١/٣٠١) ــ : «تابع يدلّ على معنى في متبوعه؛ مطلقاً » . وينظر تعريفات غيره من النّحويين فهي في معناه .

(٧) في ب : « والواحدة » .

(٨) هكذا ــ أيضاً ــ في ب على التّأنيث . وفي أ : « حذف » وكلاهما جائز .

ابنُ الحـــاجبِ في « شرح الكافية[١] » ؛ كما في المفعولِ به - مثلاً -؛ فإنَّه ما ذُكر ليَدُلَّ على أنَّه وقع عليه فعلُ الفاعل لا ما وقعَ عليه فعلُ الفاعل، وإلاَّ لزم أن يكونَ زيدٌ في قولنا : « زيد ضربته » مفعولاً به؛ وليس كذلك؛ بل عنده[٢] بيان كما ذكر؛ لأنَّه ذُكر لبيان أنَّ المُرادَ بما توجَّه إليه النَّهيُ معنى التَّثنية لا الجنسيَّة؛ فهو تابعٌ غير صفةٍ يوضِّح ويبيِّن متبوعه؛ وهو[٣] معنى عطف البيان[٤]؛ وأمَّا صاحبُ « الإيضاح » فقد قال:

---

(١) في الأصل : « الوافية » وهو تحريفٌ . والصّواب من : أ، ب .

(٢) أي : عند السَّكّاكيّ .

(٣) في أ، : « وهي ».

(٤) نقل الشَّارح هذا الرّأي عن الشِّيرازيّ الّذي وصفه بأنّه (مفتاح المفتاح : ٢٠٣): «نظر في غاية الدّقّة ونهاية اللّطافة » .

والحقُّ ـــ عندي ـــ أنَّ الشِّيرازيّ حمَّل كلام الزّمخشريّ والسَّكّاكيّ ما لا يحتمل؛ إذ توهّم منه خلاف المراد؛ فلم يصرّح السَّكّاكيّ بأنّه عطف بيان صناعيّ كما ذكر الشّيرازيّ، بل إنّ الأقرب لمراده ـــ على ما هو دأبه ـــ أنّه من قبيل الإيضاح والتّفسير وإن كان وصفـــاً صناعيـــاً .

كما أنّ الزمخشريّ لم ينصّ في سياق حديثه عن الآيتين على التّأكيد الصّناعيّ المعروف عند النّحاة، والأقرب أنْ يفهم من قوله (٢/٥٧٠) : « ... شفع بما يؤكّده » التّقرير والتّحقيق لا التّأكيد الصّناعيّ، وبخاصّة أنّه أورد في المفصّل في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ نَفْخَـــةٌ وَاحِـــدَةٌ ﴾ ما يقوّي ذلك . ينظر : المفصّل: (١٤٩) .

قال سعد الدّين التّفتازانيّ رادًّا كلام الشّيرازيّ وما استدلّ به من كلام ابن الحاجب (المطوّل : ٩٨) : « وأقول : إنْ أُريد أنّه لم يذكر إلاّ ليدلّ على معنى في متبوعه =

إنَّهما وصفان للبيان[١]. ومنه[٢] / : ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾[٣] ذَكَرَ ﴿فِي الأَرْضِ﴾ مع ﴿دَآبَّةٍ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ مع ﴿طَـٰٓئِرٍ﴾ لبيان أنّ القصدَ من لفظ ﴿دَآبَّةٍ﴾ ولفظ[٤] ﴿طَـٰٓئِرٍ﴾[٥] ليس إلى صنفين أَوْ فردين منهُما، وإلاّ لبيَّنهما بخواصّ الصّنف أَوْ الفرد[٦]؛ بل إنَّما هو إلى[٧] الجنسين؛ وإلى تقديرهما[٨] في [١٨/ب]

= فلا يصدق التّعريف على شيء من الصّفة؛ لأنّها البتّة تكون لتخصيص، أو تأكيد، أو مدح، أو نحو ذلك . وإن أُريد أنّه ذكر ليدلّ على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئـًا آخر؛ كالتّخصيص، والتّأكيد، وغيرهما، فيجوز أن يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينيّة والوحدة، ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره ... بل الأمر كذلك عند التّحقيق؛ ألا ترى أنّ السَّكّاكيّ جعل من الوصف ما هو كاشف وموضّح، ولم يخرج بهذا عن الوصفيّة » .

(١) يُنظر : الإيضاح : (٢/٤١) .

(٢) أي : من البيان لمعنى ضمنيّ .

(٣) سورة الأنعام، من الآية : ٣٨ .

(٤) في ب :« لفظة » .

(٥) في الأصل : « من لفظ ﴿طَائِرٍ﴾ ولفظ ﴿دَآبَّة﴾ » . والمثبت من أ، ب؛ وهو الملائم للتّرتيب الوارد في الآية الكريمة؛ وعبارة الشّارح بعدها، وعليه ورد لفظ المفتاح : (١٩٠) .

(٦) في أ : « والفرد » بالعطف بالواو؛ دون « أو » .

(٧) حرف الجرّ : « إلى » ساقطٌ من ب .

(٨) في الأصل : « تقديرها »، والصّواب من أ، ب .

مكانهما[١]، وهو أنّهما على عمومهما؛ ولهذا بيَّنهما[٢] بخواصّ الجنسين؛ وهي في الدَّابة حصولها في الأرض، وفي الطَّائرِ الطَّيرانُ بالجناحِ . وبين الآيتين فرقٌ؛ كأَنّ الثّانيةَ عكسُ الأُولى؛ فإنَّها حاملةٌ للجنسيَّة وللتَّعدّد، والبيان موضِّح[٣] لها بأنّ المقصود من النَّهي : التَّعدُّد لا الجنس؛ والثّانيةُ حاملةٌ للجنسيَّة والتَّوحّد[٤] المتوهَّم من التّنوين بكونه نوعـًا واحدً أَوْ صنفـًا واحِدًا منه، والبيان موضِّحٌ[٥] لها بأنّ المقصودَ الجنس والعُموم لا التَّوحّد والخصوص؛ ولعلّه لهذا فصلَ بينهما بلفظة[٦] « منه » .

والبَدَلُ لذكرِ المقصودِ بعد التَّوطِئَة؛ لأنّه تابعٌ مقصُودٌ بما نُسبَ إلى المتبوع دونه . وهذا صحيحٌ في الأبْدالِ الثّلاثة :

بدلِ الكُلِّ[٧]؛ نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ

---

(١) قوله : « في مكانهما » ساقط من ب .

(٢) في ب زيد بعد قوله : « بيَّنهما » ما يدلّ على اضطّراب السِّياق وتكراره؛ حيث ورد السِّياق هكذا : « ولهذا بينهما الخواصّ الجنسيّة وإلى تقريرهما، وهو أنّهما على عمومهما، ولهذا بيّنهما » .

(٣) في الأصل : « يوضح »، والصَّواب من : أ، ب .

(٤) في ب : « والتّوحيد » .

(٥) في الأصل : « يوضح »، والصَّواب من : أ، ب .

(٦) في ب : « بلفظ » .

(٧) أي : بدل الكلِّ من الكلِّ، وهو ما يُسمَّى : البدل المطابق . وهو بدل الشَّيء من شيءٍ مساوٍ له في المعنى . ينظر : الأصول في النَّحو : (٢/٤٦ ــ ٤٧)، شرح قطر =

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[١].

وبدلِ البعضِ[٢]؛ نحو : جاءَ[٣] القومُ أكثرُهم[٤].

وبدل الاشتمال[٥]؛ نحو : « سُلبَ زيد ثوبه »[٦].

لا في الغلَطِ[٧]؛ نحو: «جاءَ[٨] رجلٌ حمارٌ»[٩] فإنَّه لا

= النّدى : (٢٦٦)، توضيح النّحو : (٧١/٤) .

(١) سورة الفاتحة، الآية : ٦، وبعض الآية : ٧ .

وشاهد البدل في ﴿ صِرَاط ﴾ الثّانية؛ حيث إنّها بدل كلّ من الأولى .

(٢) أي : بدل البعض من الكلّ، وهو بدل الجزء من كلّه . ينظر : الأصول في النّحو: (٤٧/٢)، شرح قطر النّدى : (٢٦٦)، توضيح النّحو : (٧١/٤) .

(٣) في أ : « جاءني » .

(٤) وشاهد البدل في المثال في : « أكثرهم »؛ حيث إنّها بدل بعضٍ من كلمة « القوم» الدّالّة على العموم والكلّيّة .

(٥) وهو بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامله على معناه .

ينظر : الأصول في النّحو : (٤٧/٢)، شرح قطر النّدى : (٢٦٦)، توضيح النّحو : (٧١/٤) .

(٦) وشاهد البدل في المثال في : « ثوبه »؛ حيث إنّها بدل اشتمال من «زيد ».

(٧) أي : بدل شيء ذكر غلطًا، وهو أن يقع المتكلّم في غلط فيذكر غير المراد «المبدل منه» ثمّ يستدركه بالمراد « البدل » .

ينظر : الأصول في النّحو : (٤٨/٢)، وشرح قطر النّدى : (٢٦٦) .

(٨) في أ : « جاءني » .

(٩) في ب ورد المثال هكذا : «جاء زيد حمارًا »وهو خطأ ــ بلا شكّ ــ إذ لا شاهد فيه على البدل بنصب « حمار » .

توطئة[١] فيه؛ **وهو لا يقعُ في فصيح الكلام** استقراءً . قال المصنِّفُ : والحَقُّ ما قاله ابــنُ مــالك[٢] وهو: أنَّه [لا][٣] يقعُ في فصيح الكلامِ، كما يقالُ: « أعطنــي ثوبًا فرســًا جملاً »[٤]، كما[٥] نقل حديثــًا مثله في كتابه[٦]. ولعلَّ غلَط القومِ فيه من تصوُّرهم وجوب كونه غلطــًا استشعاراً من اسمه؛ لكنَّه ليس بواجبٍ . وأمَّا ما يُظنُّ أنَّ في البدل قسمــًا خامســًا هو بدلُ الكُلِّ من البعض؛ نحو : «نظرتُ إلى[٧] القمرِ فَلكِه»،

---

(١) في ب : « لا تعطيه » وهو تحريف .

(٢) في أ : « ابن المالك » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل وبقيّة النّسخ . ومثبت من المحقّق . وبإثباته يستقيم السِّياق مع كلام الإيجيّ المتقدّم، وهو الّذي نصّ عليه ابن مالك في شرح الكافية الشّافية؛ حيث قال (١٢٧٨/٣) : « إنّه لا يرد في كلام فصيح، ولا يذكر متبوعه إلا غلطاً أو نسياناً » .

(٤) هذا المثال شاهد على ما يُسمّى : بـــ«بدل الإضراب » أو « بدل البداء » . والحقُّ أنّ هذا القسم ــ وإن كان يشترك مع ما قبله في أنّ البدل فيهما مباين للمبدل منه ــ مقصودٌ في الكلام قصدًا صحيحــًا فهو يقع في فصيح الكلام؛ فقول المتكلِّم : «أعطني ثوبــًا » مقصودٌ في حقيقة الأمر؛ ثم بدا له أن يضرب إلى « فرســًا »، ثمّ إلى «جملاً». وهذا بخلاف القسم المتقدّم فإنّه وقع على لسانه خطأً . والنّحويّون يجيزون وقوعه لأنّ غاية مقصدهم تأدية أصل المعنى، بخلاف ما عليه البلاغيّون فإنهم لا يرون فيما يسقط على اللّسان سهوًا أو غلطــًا فائدة .

(٥) في ب : « لكن » .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشّافية : (١٢٧٨/٣) .

(٧) حرف الجرّ « إلى » ساقط من ب .

وكقوله[١] :

نَضَّـــرَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَـــا بِسجِسْتَانَ[٢] طَلْحَةَ[٣] الطَّلَحَات

فإنَّه بعضُ الظَّنِّ؛ لأنَّ الأوَّلَ بدلُ الاشتمال؛ لاشْتماله على القَمر . والثّاني: بدلُ البعضِ من الكُلِّ؛ لأنَّ طلحةَ بعضُ الأعظُم المدفونةِ بسجستان[٤] .

والعطفُ لتفصيلٍ مع اختصارٍ؛ فلما دخل عليه الواوُ؛ أي:

---

(١) البيتُ من الخفيف، وقائله عبيد الله بن قيس الرّقيّات، والبيت برواية المتن في ديوانه : (٢٠)، ومعجم البلدان : (٣/١٩٠)، وبرواية : «رحم الله » في الحيوان للجاحظ: (١/٣٣٢)، والإنصاف : (١/٤١) .

(٢) سِجِسْتَان ــ بكسر أوّله وثانيــة ــ : اســم لنــاحية كبيرة وولايــة واســعة تقع بين خراسان وكرمان، وتضمّ عدّة مدن؛ أعظمها زرنج، أرضها سبخة، ورياحها لا تسكن أبداً، وأهلها أخيار .

ينظر: تقويم البلدان؛ لعماد الدّين الأفضل: (٣٤٠ ــ ٣٤١)، مراصد الاطلاع؛ لصفيّ الدّين البغداديّ: (٢/٦٩٤)، آثار البلاد وأخبار العباد؛ للقزويني: (٢٠١ - ٢٠٢).

(٣) في ب زيادة : « من »؛ ولم ترد في المصادر النّاقلة للبيت .

وطلحة الطّلحات؛ هو : طلحة بن عبد الله الخزاعيّ؛ أحد أجواد العرب، ولاّه الأمويّون سجستان، وبها توفّي سنة ٦٥هـ .

ينظر : المحبّر؛ لمحمّد بن حبيب : (١٥٦)، وخزانة البغدادي : (٣/٣٩٤)، والأعلام : (١/٢٢٦) .

(٤) أرى أنّ توجيه الكرمانيّ ــ رحمه الله ــ للمثال الّذي ورد في البيت لبدل البعض ــ فيه تكلّف؛ لأنّ الأعظم بعض الإنسان وليس الإنسان بعض عظامه؛ كما أراد .

فلتفصيل ما دخل عليه؛ وهو الفاعل[١] - مثلاً - في قولنا: «جاء زيدٌ وعمرو» / . ولفظةُ « الواوُ »، فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل مع[٢] اختصار لطيّ [١٩/أ] الفعل وحذفه من المعطُوف[٣]، وليسَ فيه تفصيلٌ لصاحبه؛ أي : الفعل؛ كالمجيءِ[٤] لجوازِ أن يكون مجيئُهما[٥] في زمانٍ واحد . [**ولصاحبه مع التَّعقيب الفاء**؛ أي : ولتفصيل صاحب][٦] ما دخل عليه وهو الفعل - مثلاً - مع التَّعقيبِ لفظةُ « الفاء »؛ نحو : « جاء زيدٌ فعمرو »؛ فإنّ فيه تفصيلاً للفعل؛ إذ التَّعقيبُ يقتضي تغايُرَ أزمنةِ المجيءِ، واختصاراً بحذف الفعل. قال سيبويه[٧]: المُرورُ في قول القائل: «مررتُ برجلٍ ثمّ امرأةٍ»

---

(١) في الأصل زيادة : « على » والسِّياق بها لا يستقيم، وليست في بقيّة النّسخ .

(٢) في الأصل : « في » والصّواب من : أ، ب .

(٣) فإنّ أصل الكلام فيه : « جاء زيدٌ، جاء عمرو ».

(٤) في ب : «كما يجي »، وهو تحريف .

(٥) الضّمير يعود على « زيد وعمرو » في المثال المتقدّم .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . على أنّ الجزء الوارد ضمن كلام المصنّف موجود في ف .

(٧) هو/ أبو بشر؛ عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسيّ، ثمّ البصريّ، اشتهر بلقبه «سيبويه» . إمام النّحاة وحجّة العرب . أقبل على العربيّة فبرع وساد، وألّف فيها كتابه المشهور : « كتاب سيبويه » . اختُلف في وفاته على أقوال أرجحها سنة ١٨٠هـ . ينظر في ترجمته : المعارف لابن قتيبة : (٢٣٧)، أخبار النّحويّين البصريّين؛ لأبي سعيد السِّيرافيّ : (٤٨)، طبقات النّحويّين واللّغويّين : (٦٦ ــ ٧٢)، الفهرست لابن النّديم : (٥٧) .

مرُوران[١]؛ لأنَّهما متغايران في الزَّمانِ لا مُتّحدان فيه؛ وكذا في أخواته[٢]؛ يعني: «الفاء، وحتَّى»، والمُرادُ : أنَّ تفصيلَ الفعل هو المقصود فيه؛ لأنَّ تفصيلَ الفاعلِ فيه لازمٌ .

وبتراخٍ[٣]؛ أي : ولتفصيل صاحبِ ما دخلَ عليه مع التَّراخِي كلمةُ : « **ثُمَّ** »؛ نحو : « جاءَ[٤] زيدٌ ثمَّ عمرو » . والتَّراخي على نوعين؛ فإنَّه كما يكون بحسب الزَّمانِ[٥] يكونُ بحسب المرتبةِ[٦].

وبتدريجٍ؛ أي : ولتفصيل صاحبه مع تدريج « **حتَّى** »، ويفيد[٧] لِما

---

(١) ينظر : الكتاب : (٤٣٨/١) .

(٢) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « أخويه ».

(٣) التّراخ : التّأخّر والمهلة .

(٤) في أ : « جاءني ».

(٥) كما هو الحال في المثال المتقدّم .

(٦) وذلك بتخريج الكلام لا على ظاهره بأن تكون مرتبة المعطوف عليه بعيدة عن مرتبة المعطوف؛ إمَّا أعلى أو أدنى، تنزيلاً للبعد الرُّتبي منزلة البعد الزَّماني؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۞ وَمَآ أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۞ فَكُّ رَقَبَةٍ ۞ أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۞ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۞ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [سورة البلد، الآيات: ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، وبعض الآية ١٧]

فقد عطف بـ﴿ ثمّ ﴾ ليدلّ على أنّ مرتبة الإيمان أعلى من مرتبة الإطعام.

(٧) في ب : « يفيد » بدون العطف .

بعده قُوَّةً أَوْ ضَعْفــًا نحو : « قَدِمَ الحاجُّ حتَّى المُشاة »[١]، و«مات الناسُ حتَّى الأنبياءُ »[٢].

قال صاحبُ[٣] «المفتاح»[٤]: وهو «للتَّدريج[٥] كما يُنبئُ عنه قولُه[٦]:

---

(١) التّرتيب في هذا المثال من الأعلى إلى الأدنى؛ حيث إنّ المعطوف بـــ« حتّى »؛ «المشاة » أضعف من المعطوف عليه؛ « الحاجّ »؛ المدلول عليه بالسِّياق أنَّه الحاجُّ الرّاكب .

(٢) التّرتيب في هذا المثال من الأدنى إلى الأعـــلى؛ حيث إنّ المعطوف بـــ« حتّى » : «الأنبياء »؛ أقوى من المعطوف عليه « النّاس » .

وكان الأَوْلَى بالشَّارح ـــ رحمه الله ـــ أن يقدّم المثال الثّاني على الأوّل، أو يقدّم قوله : « ضعفــًا » على « قوة » ليلائم بين المثال والممثّل له في التّرتيب .

(٣) في أ، ب : «في »؛ بدلاً من « صاحب ».

(٤) المفتاح : (١٩١) .

(٥) في الأصل : « التَّدريج » والصَّواب من : أ، ب، مصدر القول .

(٦) كذا في الأصل، ب، وإحدى روايتي المفتاح كما نصَّ عليه الشّيرازيُّ (مفتاح المفتاح: ٢٠٩) . وفي أ، رواية المفتاح المشهورة : «قول من قال » .

والبيت من الطّويل . ونُسب إلى الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس، ولم أجده في ديوانه المطبوع .

والبيت برواية المتن في الإيضاح؛ شرح محمد عبد المنعم خفاجي : (٤٧/٢)، عروس الأفراح : (٣٨١/١) . وبرواية : « فارتقى » في الإيضـــاح؛ شرح وتعليق عبد المتعال الصّعيديّ : (٨٧/١) . ولم أقف على من استشهد بهذا البيت قبل السَّكّاكيّ من البلاغيّين .

وكُنتُ فتًى مِنْ جُـــندِ إبْلِـــيسَ فـــارْتَمى
بِي الحَالُ حتَّى صَارَ إبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي »

وفيه نظرٌ؛ لجوازِ أَنْ يُستفاد معنى التَّدريج من خصوصيَّة المحلِّ[1].

وللإضراب؛ عطفٌ على « لتفصيل »؛ أي: العطفُ للإضراب؛ وهو صرفُ حكمِكَ عن محكومٍ له إلى آخر، « **بَلْ** »؛ نحو : « جاءني[2] زيدٌ بلْ عمرٌو»؛ فإنَّه صرفَ المجيءَ المثبتَ لزيد عنه وأثبته لعمرو؛ نحو : «ما جاءني زيدٌ بل عمرو»؛ وهذا المثالُ يَحتملُ أن يصرفَ النَّفْي عن زيدٍ ويثبته لعمرو[3] حتَّى يكون جائيـــاً، وأن يصْرفَ النَّفْي عنه ويثْبته لعمرو حتَّى لا يكونَ جائيـــاً . نصَّ عليه ابنُ الحاجب[4]. **ولرَدِّ قالبٍ للحُكم**؛ أي : مَنْ يعتقد نفيَ ما أثبته، أَوْ إثبات ما تنفيه، **أوْ شاكٍّ**؛ أي : من يعتقد أحدَ الأمرين بلا ترجيحٍ . **أوْ مُعمِّمٍ**؛ أي : مَن يعتقد أمرين معـــاً . «**لا**،

---

(١) قوله : « وفيه نظر؛... المحل » إشارة إلى أن البيت قد يحمل على الاستشهاد المعنويِّ لا اللّفظيِّ؛ إذ التّدريج فـــيه مستفاد من خصوصيـــّة المحلّ؛ لجواز أن تكون «حتّى» فيه ليست عاطفة؛ لأنّ المشهور أنّها لا تأتي في عطف الجمل، ولأنّ الجملة قبلها لا يستقلّ الكلام بها حتّى يصحّ العطف .
ينظر : أوضح المسالك : (٣٢٤/٣)، توضيح النّحو : (٥١/٤) .

(٢) في أ : «جاء» .

(٣) عبارة : « نحو : ما جاءني ... لعمرو » ساقطة من ب، وسقوطها من انتقال النّظر .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل : (٢١٤/٢) .

ولكن»؛ أي: ولردِّ[١] السَّامعِ عن الخطأ إلى الصَّواب : «لا، ولكن»؛ وذلك إمَّا ردّ من يقلبُ الحكمَ ويحكُمُ بخلافِ ما هو واقعٌ؛ كما إذا اعتقدَ أنَّ زيدًا شاعرٌ لا منجِّم؛ فيقول : « زيدٌ منجِّمٌ لا شاعرٌ »[٢]، أَوْ يشكُّ أنَّ زيدًا على أحدِ الوصفين - مثلاً - من القيام والقُعودِ من غير ترجيحٍ؛ فيقول[٣]: «زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ» معيِّنًا أحدَ الطَّرفين بالتَّرجيح[٤]، أَوْ يُعمِّمُ[٥] الحكمَ فيعتقده شاعرًا ومنجِّمًا؛ فيقول: «زيدٌ شاعرٌ لا منجِّمٌ»[٦].

وفي كتاب « المفتاح » : وإن لم يذكُرْ مسألةَ الشَّاكِّ في بابِ العطفِ[٧]، لكن ذكره في باب القَصْرِ[٨].

هذا حكمُ « لا » وهو لا يُستعملُ إلاَّ بعد الإثبات .

وأمَّا « لكن » فلم يَذكر في « باب العطْفِ » إلاَّ مثال القَلْبِ، وفي « باب القصْر » لَمْ يتعرَّضْ لشيءٍ له أصلاً .

---

(١) في الأصل : « وكردّ » وهو تحريف، والصَّواب من : أ، ب .

(٢) ويُسمّى : قصرَ قلبٍ .

(٣) في ب زيادةٌ بتكرار العبارة المتقدِّمة : « زيدٌ منجّم ... أنّ زيدًا » وهي من انتقال النّظر .

(٤) ويُسمّى : قصرَ تعيينٍ .

(٥) في الأصل: « معمّم » . والمثبت من : أ، ب . وهو المناسب للمثالين السّابقين قبله .

(٦) ويُسمّى : قصر إفراد .

(٧) ص : (١٩١) .

(٨) ينظر : ص: (٢٩٣) .

والظَّاهرُ تساويهما في الثَّلاثة[١]؛ اللَّهُمَّ إلاَّ أن يقال : الاسْتدراكُ استئنافُ كلامٍ بعد كلامٍ؛ فالمُناسبُ أن يكونَ في اعتقادِ السَّامعِ / - [١٩/ب] أيضًا - كلامانِ ليتطابقا، وهذا صادقٌ في القلبِ؛ لأنَّ في التَّعميم والشَّكّ ليس كلامان، بل حكم واحد، وأمّا أمثلتُه فتكونُ عكسَ أمثلة « لا » لأنَّها لازمةٌ للنَّفْي[٢].

وللتَّشكيك أَوْ الشَّكّ[٣] « **أوْ، وإمّا** »؛ نحو : «جاءني زيدٌ أَوْ عمرو»، و« إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو »؛ فإنَّه يُحتمل أن يُستعملَ في الشَّكّ؛ [وذلك][٤] إذا كان المُتكلِّمُ جاهلاً بالتَّعيين، ويُحتملُ أن يُستعملَ في التَّشكيك؛ وذلك إذا كان المُتكلِّمُ عالمًا به ويُريد[٥] تشكيك[٦] المخاطَب .

---

(١) في ب زيادة : « في القصر والتَّشكيك والتَّعميم » وظاهر أنَّ لفظة « القصر » محرّفة عن « القلب »؛ فهي القسيم المناسب للقسمين الآخرين : « التّشكيك والتّعميم؛ ناهيك عن أنّ هذه الأقسام الثّلاثة أقسام للقصر باعتبار اعتقاد المخاطب وليست قسيمة له؛ كما تنبئ عن ذلك اللّفظة المحرّفة .

(٢) فتقول لردِّ من يقلب الحكم ويحكم بخلاف الواقع؛ كما إذا اعتقد أنّ زيدًا منجّم لا شاعر : « ما زيد منجّم لكن شاعر » .

وتقول لمن يشكّ أنّ زيدًا على أحد الوصفين من القيام والقعود من غير ترجيح : « ما زيد قائم لكن قاعد » . معيّنًا أحد الطّرفين بالترجيح .

وتقول لمن يُعمّم الحكم ويعتقد أنّ زيدًا شاعر ومنّجم : ما زيد منجّم لكن شاعر .

(٣) هكذا في الأصل، ب . وفي أ : « للشّكّ » والكلمة ساقطة من ف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب . وهو الموافق لنظيره بعده .

(٥) في أ زيادة « به » والمعنى تامٌّ بدونها .

(٦) في ب : « التَّشكيك » ولا تستقيم مع ما بعدها .

قال : (وللتَّفسير : « أي » عندي)؛ أي : قال صاحبُ «المفتاح» : والعطفُ قد يكونُ للتَّفسيرِ؛ كما في قولك : «جاءني أخوك؛ أي : زيدٌ»؛ فإنَّه حرْفُ عطف للتَّفسير عندي[(١)]؛ لصدْقِ الحَدِّ الَّذي حُدَّ له[(٢)] عليه؛ وهو إتْباع الثَّاني الأوَّل في الإعراب بتوسُّطِ حرْف[(٣)].

وإذ[(٤)] لَمْ يَرْتَضِ المُصَنِّفُ ذلك؛ لأنَّه يقتضي المُشاركةَ في الحكمِ والنِّسبـــةِ ولا يكفي فيه مُجرَّدُ شركة الإعراب - قال: « قال » ولا تشاحَّ[(٥)] في الاصطلاح .

---

(١) ينظر ص : (١٩١) .

(٢) الضَّمير في « له » عائدٌ إلى حرف العطف قَبْلَه .

(٣) عبارة : « لصدق الحدِّ ... في الإعراب » ساقطة من ب . وينظر «حدّ العطف» في الإيضاح في شرح المفصّل؛ لابن الحاجب : (٤٥٤/١)، وشرح ابن عقيل : (٢٠٦/٢)، وشرح قطر النّدى وبلّ الصّدى : (٢٥٩) .

(٤) في أ : « وإذا » .

(٥) لا تشاحّ : لا منازعة . ينظر : اللّسان : (شحح) : (٤٩٥/٢) .

خـــاتـــمـــةٌ :

قد يُعْدلُ عن مُقْتضى الظَّاهر[١]؛ فيوضعُ اسمُ الإشارةِ موضعَ الضَّمير .

جميعُ ما ذكرنا من الحالات المقتضيةِ لاختلافِ أحكامِ الْمُسندِ إليه أَوْ الْمُسند[٢] هو مقتضى الظَّاهر، ثُمَّ قد يُعدل عنه ويُخرَجُ الكلامُ لا على مقتضى الظّاهر؛ فيُوضع اسمُ الإشارةِ موضع الضَّمير؛ وذلك **إمَّا للعناية بتمييزه[٣]**؛ كقوله[٤]:

---

(١) جميع ما ساقه المصنِّف من أقوالٍ تتعلّق بالمسند أو المسند إليه؛ ابتداءً من مفتتح الفنّ الثّاني إلى ههنا مما جرى على مقتضى الظّاهر .

وقد يجري بعض ما تعرّض له على خلاف مقتضى الظّاهر؛ فناسب أن يختم كلامه في نهاية الفن بما يوضّح ذلك .

(٢) قوله : « أو المسند » ساقط من أ .

(٣) لكونه مختصـًّا بحكم بديع عجيب الشّأن . ينظر : المفتاح : (١٩٧) .

(٤) البيتان من البسيط، وقائلهما : أحمد بن يحيى؛ المعروف بابن الرّوانديّ . وهما في المفتاح: (١٩٧)، والمصباح: (٢٩)، والإيضاح: (٨٣/٢)، والتّبيان : (٢٤٥)، ومعاهد التّنصيص : (١٤٧/١) .

والشّاهد في اسم الإشارة « هذا »؛ حيث عاد إلى غير محسوس؛ وهو كون العاقل محرومـًا والجاهل مرزوقـًا، وكان الأَولى بالمقام الضّمير؛ لكونه موضوعـًا لغير المحسوس؛ بخلاف اسم الإشارة فإنه موضوع للمحسوس . والحكم البديع الذي سوّغ ذلك هو جعل الأوهام حائرة، والعالِم المتقن زنديقـًا .

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ[١] أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ[٢] وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَـرْزُوقا
هَذَا الَّذي تَرَكَ الأَوهامَ حـائِرَةً وصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيرَ[٣] زِنْدِيقا[٤]

أَوْ للتَّهكُّم؛ أي : للاستهزاء[٥] والسُّخرية بالسَّامع؛ كما إذا كان فاقدَ البصرِ؛ فيسْخر منه؛ ويقال : هذا أبصر » .

أَوْ لإيهام بَلادَةِ السَّامعِ بأنَّه لا يُميِّزُ بين المحسوسِ بالبصرِ وبين غيرِه؛ فيُشار إلى غير المحسوسِ عنده بما يُشار إلى المحسوس؛ عسى أن يُدركَه .

أَوْ كمالِ فطَانتِـه، أي : لإيهامِ كمالِ فطانةِ السَّامع بأنَّ غيرَ المحسوسِ بالبصرِ عنده كالمحسوسِ عند غيره .

أَوْ لظهورِه؛ فهو عنده كالمحسوسِ؛ فيُشار إليه باسمِ الإشارةِ؛

---

(١) « عاقل » الثّانية صفة لـــ« عاقل » الأولى، أي : كامل العقل متناهٍ فيه . وقِسْ على ذلك «جاهل » الثّانية .

(٢) عيِيَ فلان بالأمر : إذا عجز عنه . اللّسان : (عيا) : (١١٤/١٥) .
ومراده بـــ« أعيت مذاهبه »: أعجزته وصعبت عليه طرق معايشته . معاهد التّنصيص : (١٤٨/١) .

(٣) النّحرير : الحاذق الماهر العاقل المجرّب . وقيل : الرّجل الطّبن الفَطِن المتقـــن البصير . اللّسان : (نحر) : (١٩٧/٥) .

(٤) الزّنديق : من الثّنويَّة، أو القائل بالنُّور والظّلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالرُّبوبية، أو من يُبْطن الكفرَ ويُظهر الإيمان، أو هو مُعرَّب : زن دين؛ أي : دين المرأة . القاموس المحيط : (زنديق) : (١١٥٠) .

(٥) في أ، ب : «الاستهزاء» .

كقوله[١]:

تَعَاللْتِ[٢] كَيْ أَشْجَى[٣] وَمَا بِكِ عِلَّةٌ

تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بَذَلِكِ.

أي : بقتلي؛ وكان القياسُ أن يقولَ : « به » ولكن لَمَّا كان قتلُه بادِّعاءِ الشَّاعرِ كأنَّه ظهرَ ظهور المحسوس بالبصرِ أشار إليهِ باسمِ الإشارة لا بالضَّمير / . [٢٠/أ]

والمظهرُ؛ أي: ويُوضعُ[٤] المظهرُ، **موضعَ** المضمر؛ فيوضع موضعَ الضَّميرِ[٥] **الغائب؛ لتمكين نقشه** نقش المُظهر[٦]، **نحو** : ﴿ **اللهُ**

---

(١) البيتُ من الطَّويل . وقد اختُلف في قائله ولفظه؛ والمشهور : أنّه لابن الدُّمينة، ولم أجده في ديوانه؛ لكن نسب إليه برواية المتن في الأغاني : (٦٣/٩)، ودلائل الإعجاز : (٩٠)، والحماسة البصريّة : (١٠٧/٢) .

وبرواية : « تمارضت »؛ منسوباً لعلية بنت المهديّ؛ في العقد الفريد؛ لابن عبد ربّه: (٤٥٣/٢)، وبرواية : «تمارضت ... قد رضيتُ بذلك»؛ منسوباً لمرّة؛ في أمالي القالي : (٣١/١) وفي كلا المصدرين المتقدّمين وردت الرّوايتان عن أبي العبّاس المبرّد؛ غير أنّي لم أعثر على الأبيات في كتابه الكامل .

وقد استُشهد بالبيت في نهاية الإيجاز : (١١٠)، المفتاح : (١٩٧)، والمصباح : (٢٩)، والإيضاح : (٨٣/٢)، والتّبيان : (٢٤٥) . وهو في معاهد التّنصيص : (١٥٩/١) .

(٢) تعاللت : ادّعيت العلّة؛ أي : المرض . ينظر : اللّسان : (علل) : (٤٧١/١١) .

(٣) أشجى : أحزن . اللّسان : (شجا) : (٤٢٣/١٤) .

(٤) في ب : « يوضع » بحذف الواو .

(٥) في أ ورد قوله : « المضمر ... الضّمير » ضمن كلام المصنِّف، وليس في ف .

(٦) في أ ورد قوله : «نقش المظهر » ضمن كلام المصنِّف، وليس في ف .

الصَّمَدُ﴾[١] دُون هُو الصَّمَد، **أَوْ موضعَ** الضَّميرِ **المتكلِّم؛ لتربية المهابة** في عينِ السَّامعِ، وإدخال الرَّوْعةِ في ضميره؛ كما يقولُ الخليفةُ : « أميرُ المؤمنين يأمرُك بكذا »، أَوْ: « الخليفةُ يرسمُ لك »؛ مكان : «أنا آمرُ »، أَوْ «أرسم». **أَوْ لتقوية الدَّاعية**؛ أي : داعية المأمُور؛ **نحو : ﴿وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾**[٢]: تركَ[٣] ضميرَ النَّفسِ[٤] وهو : « اليَاء » بأن يقول : « وعليَّ »[٥] إلى المظهر وهُو الله؛ فإنَّ داعيتَه إلى التَّوكُّل تتقوَّى بسماعِ لفظة « الله » بخلافه لو قيلَ : «وعليَّ »[٦].

والمضمرُ[٧]؛ أي : يوضعُ المضمَرُ **موضعَ المظهرِ** عكس المذكور؛ **كقوله - تعالى -: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾**[٨]؛ **لأنَّه** - أي : السَّامع - **إذا لم يَفْهَمْ من الضَّمير معنىً ينتظرُ ما يردُ عليه فيتمكّن** المسموعُ

---

(١) سورة الإخلاص، الآية : ٢ .

(٢) سورة إبراهيم، من الآية : ١٢ .

(٣) في أ : « بترك » .

(٤) في ب : « الضَّمير » بدلاً من قوله : « ضمير النّفس » .

(٥) في : أ، ب : « عليَّ » بحذف الواو .

(٦) في ب : « عَلَيَّ » بحذف الواو .

(٧) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي ب : « المضمر » بحذف الواو .

(٨) سورة الإخلاص، الآية : ١ .

بعده والواردُ عقيبه **أكثرَ** تمكُّنٍ وأَفْضله[١]؛ لما[٢] مرَّ غير مرَّةٍ[٣]: أنَّ المحصولَ بعد الطَّلب أعزُّ من المُنْساق بلا تعبٍ . **ولذلك**؛ أي : ولتمكُّن[٤] الواردِ أكثر تمكُّن . **التُزِمَ تقديمُهُ**؛ أي : تقديم ذلك الضَّمير - أي : ضمير الشَّأنِ الَّذي وضعَ موضعَ المُظْهر - .

ثمَّ إنَّ الحكايةَ والخطابَ والغيبةَ ثلاثتها يُستعملُ كلٌّ مقامَ الآخر، أَوْ يُنتقلُ منه إليه؛ ويُسمَّى التفاتاً .

قالَ في « المفتاح »[٥]: « واعلم : أنَّ هذا النَّوع - أعني : نقلَ الكلامِ عن[٦] الحكايةِ إلى الغيبةِ - لا يختصُّ المسند إليه ولا هذا القدْر[٧]؛

---

(١) يقول الإمام عبد القاهر الجرجانيّ ــ رحمه الله ــ في بيان مزيّة ذلك (دلائل الإعجاز : ١٣٢ ــ ١٣٣) : « ومن ههنا قالوا : إنّ الشَّيءَ إذا أُضمر ثُمَّ فُسِّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار ... ولم يكن ذلك كذلك إلاّ لأنّك تعلّمه إيّاه من بعد تقدمة وتنبيه؛ أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطّد، ثمّ بنى ولوّح ثمّ صرّح. ولا يخفى مكان المزيّة فيما طريقه هذا الطّريق ».

(٢) في أ : «كما» .

(٣) راجع ما تقدّم ص (٢٩١) وص (٣٣٣) من قسم التّحقيق .

(٤) في الأصل : «وليتمكن» . والصّواب من أ، ب؛ لأنّ العلّة في تقديمه تمكّنه لا تمكينه .

(٥) ص : (١٩٩) .

(٦) كذا ــ أيضاً ــ في مصدر القول . وفي أ : « من » .

(٧) أي : النّقل من الحكاية إلى الغيبة .

بل الحكايةُ والخطابُ والغيبةُ[١]؛ ثلاثتُها ينقلُ كلٌّ واحد منها إلى الآخر . ويُسمَّى هذا النقل : التفاتـًا عند عُلَماء[٢][علمِ][٣] المعاني » .

ولَمَّا كان مُراد السَّكَّاكيِّ من النَّقلِ أعمَّ من النَّقلِ التَّحقيقيِّ؛ وهو أن يُعبَّرَ عنه بطريقٍ من هذه الطُّرقِ بعدما عُبِّر عنه بطريقٍ آخر[٤] منها، ومن النَّقل[٥] التقديريِّ؛ وهو أن يُعبَّر عنه بطريقٍ منها فيما كانَ مقتضى الظَّاهرِ أن[٦] يعبَّر عنه بغيره منها؛ بدليل الأمثلة؛ كما في أوَّلِ بيتِ امرئ القيْسِ[٧]؛ حيثُ قال[٨]:

---

(١) التّرتيب كذلك ــ أيضـًا ــ في مصدر القول . وفي ب تقدّمت كلمة « الغيبة » على كلمة « الخطاب » .

(٢) في ب : « العلماء » ولا يستقيم السِّياق بها .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، مصدر القول .

(٤) كلمة : « آخر » ساقطة من : أ .

(٥) عبارة : « وهو أن يعبر ... ومن النّقل » ساقطةٌ من ب، وهو من انتقال النّظر .

(٦) في الأصل : « بأن » . والمثبت من : أ، ب؛ وهو الأولى .

(٧) هو / امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكنديّ؛ آكل المرار، اشتهر بلقبه، واختلف في اسمه . إمام الشّعراء الجاهليّين، وأطولهم قصيدًا، وأبرعهم افتنانـًا، نشأ مترفـًا، وظلّ سادرًا في لهوِه حتّى قُتل أبوه ملكُ بني أسد؛ فأفاق وظلّ يطالب بثأر أبيه حتّى توفّي سنة ٥٤٥م تقريبـًا .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء؛ لابن سلام : (١/٥١)، الشّعر والشّعراء : (١٦)، الأغاني : (٥/٥٥ ــ ٧٤)، وشرح الزّوزنيّ على المعلّقات : (١٧ ــ ٣٠) .

(٨) جزء من بيت المتقارب، وتمامه : =

«تطاولَ ليلُك[١] » فيما كـــان مُقتضى الظّاهرِ أن يقول : « ليلى » - صرَّحَ الأستاذُ بالقسمين تنبيهاً على مرادِه[٢]؛ بأن أشارَ إلى التَّقديريِّ بقوله: « يُسْتعملُ كلٌّ مقام الآخر »، وإلى التَّحقيـــــقيِّ بقوله : « أَوْ ينتقل[٣] منه إليه » . /

قال صاحبُ « الإيضاح »[٤]: «المشهورُ عند الجمهور : أن الالتفاتَ هو التَّعبير عن معنى بطريقٍ من الطُّرقِ الثلاثةِ بعد التَّعبير عنه بطريقٍ آخر . وهذا[٥] أخصُّ من تفسير السَّكَّاكيِّ؛ لأنَّه أراد بالنَّقل : أن يُعبَّر بطريقٍ من [٢٠/ب] هذه الطُّرق عمَّا عُبِّرَ عنه [بغيره][٦]، أَوْ كان مقتضى الظَّاهر أن يُعبّر عنه بغيره منها[٧]؛ فكلُّ التفاتٍ عندهم التفاتٌ عنده؛ من غير عكسٍ »[٨].

= ..... بالأَثْمد ونامَ الخَليُّ ولم تَرْقُدِ

وهو في ديوان الشَّاعر : (١٨٥) .

(١) في أ، ب زيادة : « بالأثمدِ » والاستشهاد تامٌّ بدونها .

(٢) أي : السَّكَّاكيّ .

(٣) في ب : «ينقلب » وهو خطأ ظاهر .

(٤) (٢/٨٦، ٨٧) .

(٥) كذا في مصدر القول . وفي أ : « هذا » بحذف الواو . ومراده بهذا : الالتفات المشهور عند الجمهور ـــ حسبما ذكره صاحب الإيضاح ـــ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وبقيّة النّسخ، ومثبت من مصدر القول، ولا بدّ منه لتمام المعنى .

(٧) فعلى هذا يتحقّق الالتفات عند السَّكَّاكيّ بتعبير واحد؛ لكونه لا يشترط تقدّم التّعبير تعبيرٌ آخر، بل متى ما ورد السِّياق بتعبير يخالف ما ينبغي أن يكون عليه مقتضى الظّاهر عُدَّ عنده التفاتـــاً .

(٨) يوحي قول الخطيب ـــ رحمه الله ـــ أنّ السَّكَّاكيّ سابق إلى هذا الرّأي، أو ربّما =

وقالَ الأستاذُ: كونُه مشهورًا عند الجُمْهور مَمْنُوعٌ؛ بلْ ما ذكره السَّكّاكيُّ هو المشهور[١]؛ بل هو[٢] أعمُّ - أيضًا - ممَّا ذكره السَّكّاكيّ[٣]؛ لأنّه قد يُقال : النَّقل من المُفرد إلى المُثنَّى أَوْ الجمع[٤] وبالعكسِ في نَوعٍ واحدٍ من التَّكلُّم[٥] والخطابِ والغيبة من غير النَّقلِ إلى نوعٍ آخر - أيضًا - التفاتٌ[٦]. فعلى هذا نقولُ: الالتفاتُ وضعُ ضميرٍ[٧] موضعَ آخر، وهو مثل قوله[٨]:

= فهم ذلك . والحقّ أنّه مأخوذٌ عن الزّمخشريّ؛ فكان الأَولَى بالخطيب أن يسنده إلى أوّل من قاله، وبخاصّة أنّ الخطيب نفسه نقل في كتابه عن الزّمخشريّ وأسند إليه بعض آرائه الأخرى .

يقول د. محمّد محمّد أبو موسى مشيرًا إلى إهمال متأخّري البلاغيّين التّنويه بسبق الزّمخشريّ ونسبة قوله إلى السَّكّاكيّ (البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشريّ : ٤٤٣) : «وجرت كتب المتأخّرين على دراسة مذهبين في الالتفات؛ مذهب الجمهور ومذهب السَّكّاكيّ . والواقع أنّ المذهب المنسوب إلى السَّكّاكيّ هو طريقة الزّمخشريّ وارتضاها السَّكّاكيّ وسار عليها » . على أنّ قول (أبو موسى) مسبوق بقول الصعيدي فقد أشار إلى سبق الزمخشري. ينظر: بغية الإيضاح: (١١٧).

(١) هذا ردٌّ على قول صاحب الإيضاح المتقدِّم : « المشهور عند الجمهور ... » .

(٢) ضمير الغائب : «هو » ساقطٌ من ب .

(٣) هذا ردٌّ على قول صاحب الإيضاح المتقدِّم : « وهذا أخصُّ من تفسير السَّكّاكيِّ ... » .

(٤) في أ : « والجمع » بالعطف بالواو؛ بدلاً من العطف بـ« أو » .

(٥) في ب : « المتكلّم » وهو تحريفٌ بالزّيادة .

(٦) لم أقف على قول الإيجيّ - فيما بين يديّ من كتبه - ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه الكرمانيّ .

(٧) في أ زيادة : « ونحوه » .

(٨) صدر بيتٍ من الكامل . وقائله لبيد بن أبي ربيعة . وتمامه : =

فَوَقَفْتُ[١] أَسْأَلُهَا وَكيفَ[٢] سُؤَالُنا .....

بل الانتقالُ من المُظهر إلى المضمرِ مُتَكلِّماً أَوْ مُخاطِبـاً أَوْ غائبـاً وبالعكس - أيضـاً -: التفاتٌ؛ وعلى هذا : يحتاجُ إلى تعريفٍ أعمَّ منه.

وذكر المَرْزُوقيُّ[٣] ما يُشعرُ بما قلنا[٤]، ومَثَّل بقوله[٥]:

= ..... صُمـاً خَوالدَ ما يُبِينُ كَلامُهَا ؟!

والبيتُ ضمن معلّقته المشهورة . ديوانه : (١٦٥)، و شرح المعلّقات السّبع للزوزنيّ : (٢٤١) .

(١) كلمة : « فوقفت » ساقطةٌ من ب .

(٢) في أ : « فكيف » .

(٣) هو / أبو عليّ؛ أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقيّ الأصبهانيّ . عالِمٌ بالنّحو، وإمامٌ من أئمّة اللّسان، له عدَّة مؤلّفات؛ منها : « شرح ديوان أبي تمّام »، « الأزمنة والأمكنة»، « شرح الفصيح »؛ توفّي سنة ٤٢١هـ عن عمر يناهز التّسعين عامـاً .

ينظر في ترجمته : معجم الأدباء؛ لياقوت الحموي : (٣٤/٥ ــ ٣٥)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة؛ للقطفي : (١٠٦/١)، سير أعلام النّبلاء : (٤٧٥/١٧ ــ ٤٧٦)، الأعلام : (٢١٢/١) .

(٤) حيث قال (شرح ديوان الحماسة : ٢٤٨/١) : « ... ومثل هذا الكلام يسمّى التفاتـاً . والعرب قد تجمع في الخطاب أو الإخبار بين عدَّة؛ ثمّ تقبل أو تلتفت من بينهم إلى واحد لكونه أكبرَهم، أو أحسنَهم سماعـاً لما يلقَى إليه، أو أخصَّهم بالحال الّتي تنطق بالشّكوى بينهم؛ فتفرده بكلام » .

(٥) عجز بيتٍ من البسيط، وصدره :

لَوْ كَانَ مدحة حيٍّ أَنْشرَت أَحَدًا ..... =

..... أَحْيَا أَبَاكُنَّ يَا لَيْلَى الأَمَادِيحُ .

وذكرَ الزَّمخشـــريُّ في سورةِ الأنفـــالِ[1] في « الكشَّـــاف» في قوله : ﴿ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾[2] ما هوَ قريبٌ منه[3]. بل صرَّحَ به في ســورة النِّساءِ في قوله - تعالى -: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾[4] إذْ قال[5]: «و لم يقلْ : (واستغفرت لهم)، وعدلَ عنه[6] إلى طريقةِ الالتفاتِ تفخيماً لشأنِ رسولِ الله - صلّى الله عليه وسلّم -، وتنبيهاً على أنَّ شفاعةَ[7] من اسمُه

= وقائلُه أبو ذؤيب الهذليّ . ينظر : ديوان الهذليّين : (١/١١٣) .

والالتفات المشار إليه - بحسب العموم - في قوله : « أباكنّ يا ليلى » حيث عبّر بما يدلّ على الجمع أوّلاً : « أباكنّ »، ثمّ عاد بما يدلّ على الأفراد : « ليلى » .

(١) في أ : «من » .

(٢) سورة الأنفال، الآية : ١٤ .

(٣) إذ قال (٢/١٩٥) : « والمعنى ذوقوا هذا العذاب العاجل مع الآجل الّذي لكم في الآخرة؛ فوضع الظّاهر موضع الضّمير » .

(٤) سورة النّساء، من الآية : ٦٤ .

(٥) الكشّاف : (٢/٥٥٩ ــ ٥٦٠) . وفيه زيادة : « وتعظيمـــاً لاستغفاره »؛ حيث وردت بعد الجملة الدّعائيّة : « صلى الله عليه وسلّم ».

(٦) « عنه » ساقطة من : أ .

(٧) في الأصل، وبقيّة النّسخ : « الشّفاعة ». والصّواب من مصدر القول . وبه يستقيم =

الرَّسُول من الله بمَكَان[١] » .

والحقُّ : أنَّ هذا النَّوعَ من الكلام كثيرٌ؛ مثل قوله - تعالى -: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا النَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ ﴾[٢]؛ ولا مُشاحَّة في تسميته الْتِفَاتًا، والأمثلة - بحسبِ التَّقديريّ والتَّحقيقيّ والمضمَر من نوعه أَوْ جنسه أَوْ بالنِّسبة إلى المظهر - لا تكادُ تُحْصى .

ثمَّ قولُ السَّكَّاكيِّ : إنّه التفاتٌ عند عُلماءِ علم المعاني[٣]، لا يُنافي قولَ الآخرين؛ كالزَّمخشريِّ : إنّه التفاتٌ في علم البَيان[٤]؛ كما ظنَّ بعضٌ؛ لأنَّ البيانَ قد يُطلقُ كثيرًا ويُرادُ به علمُ المعاني والبيان والبديع ثلاثتُها معًا؛ بل رُبَّما سُمِّي به؛ تسميةً للشَّيءِ[٥] باسمِ أشرفِ أقسامه، كما أنَّ بعضًا يسمِّي الثلاثةَ علم البديع؛ تسمية الشَّيءِ باسمِ أشهرِ أقسامه، ويُؤيِّده قولُ الزَّمخشريِّ في آخر سُورةِ مريم في قوله : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا

= السِّياق .

(١) عبارة : « بل صرّح ... بمكان » ساقطة من ب .

(٢) سورة الطّلاق، من الآية : ١ .

والالتفات المشار إليه ضمن هذا النّوع متحقّق بالانتقال من التّعبير بصيغة المفرد إلى التّعبير بصيغة الجمع .

(٣) تقدّم قوله ص : (١٨٣) من هذا البحث .

(٤) ينظر : الكشّاف : (٥٦/١) .

(٥) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « الشّيء » ولا اختلاف في المعنى .

إِدًّا ﴾[١]: أنَّه يُسمَّى الالتفات في علمِ البلاغة[٢].

ويزيدُ؛ أي : الكلام بسببِ[٣] الالتفاتِ **في القبولِ والنَّشاطِ** للسَّامعِ؛ **كاختلافِ الألوانِ في قرى الأشْباحِ**[٤]، فإنَّه أشهى غِذاءً وأطيبُ تناوُلا . أليس ذلكَ /؛ أي : قرى الأشباح **دأبهم** [أي][٥] عادتهم [٢٠/أ] وشأنُهم مُخالفين فيه[٦] بين [لون ولون، وطعم وطعم؛ فكذلك عَملوا في قرى الأرواح مخالفين فيه بين][٧] أسلوبٍ وأسلوب، في إيرادٍ وإيرادٍ؛ ليكونَ[٨] أدخل في القبُول، وأحسن في التَّطرية[٩].

---

(١) سورة مريم، الآية : ٨٩ .

(٢) ينظر : الكشّاف : (٤٧/٣) . وتحقّق الالتفات بمجي الآية الكريمة بعد قوله: ﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾؛ فانتقل الأسلوب من الغيبة إلى الخطاب.

(٣) في أ : « بحسب » .

(٤) الأشباح : جمع : شبح؛ وهو : ما بدا لك شخصُه من النَّاس وغيره من الخلْق . أو ما أدركته الرّؤية والحسّ . اللّسان : (شبح) : (٤٩٤/٢) .
والمراد : أشخاص بني الإنسان؛ فهم الذين يميّزون بين أسلوب وأسلوب، وإيراد وإيراد ـــ كما سيأتي ـــ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ . وعلى مثله درج الشَّارح .

(٦) « فيه » ساقطةٌ من ب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وسقوطه من انتقال النَّظر .

(٨) في أ : « فيكون » .

(٩) التّطرية : المدح والثّناء . ينظر : اللّسان : (طرا) : (٦/١٥) .

ويختصُّ مواقعُه؛ أي : الالتفات . **بفوائدَ**؛ أي : بعد الفائدة[١] العامّة - الّتي هي الزِّيادة في القبول والنَّشاط - لكُلِّ التفاتة خاصَّة في موقعها؛ أيضًا؛ فائدةٌ خاصَّةٌ؛ من فضل بهاء ورونق، وزيادة هزة[٢]، ورفعة مترلة، لا يُدركها إلاّ أربابُ الذّوقِ من البُلغاءِ النَّحاريرِ، والحُذَّاقِ المهرةِ[٣].

مَلاكُ إدراكِها[٤] **الذَّوقُ** السَّليمُ والطَّبعُ المستقيمُ . والملاكُ : ما يُمْلكُ به الأَمرُ[٥] . **فيزدادُ الحسنُ**؛ أي : إذا اختصَّ موقعُ الالتفات بشيءٍ من تلك الفوائد ازدادَ الكلامُ حسنًا؛ **كأَنْ تشكُو وتَشْكُر**؛ أي : تشكو[٦] **حاضرًا** له جناياتٌ [كثيرة][٧]- في حَقِّك - **إلى غيره مُحَوِّلاً** وجهكَ عن الجاني إلى الغيرِ تُعدِّدُ[٨] جناياته؛ واحدةً فواحدة؛ **فتجد من نَفْسكَ داعيًا يدعوكَ إلى مُواجهته** - ذلك الجاني - **بهما**؛ بالشُّكْرِ

---

(١) في أ : « الفوائد»والإفراد يلائم السِّياق بعدَه .

(٢) في الأصل : «نضرة »، والصَّواب من : أ، ب . وبه ورد لفظ المفتاح . ويبدو أنّها حرفت في الأصل بجعل حرف الهاء حرفين، وهما : « النّون والضّاد » ونقل نقطة الزّاي إلى الحرف الأخير قبلَه .

(٣) في ب : « والمهرة » .

(٤) في الأصل : « إدراك »، والصَّوابُ من أ، ب، ف .

(٥) في أ :«أمره » .

(٦) في ب : « تَشْكر » وهو تحريف؛ يدلّ عليه ما بعدَه .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب . ويناسب إيراده المقام، كما أنَّها ذكرت ــ فيما بعد ــ في المقام المقابل « مقام الشّكر » .

(٨) في أ، ب :«معدّدًا » .

والشِّكاية . **تُغَالبُه**؛ أي : وأنت[١] تغالبُ ذلك الدَّاعيَ ولا تَلْتفتُ إليه **حتَّى يغلبكَ**، ويحملكَ - من حيثُ لا تدري - على أن تُشافهَ ذلكَ الغير بالسُّوءِ والتَّسفيه؛ فَتَلْتفت من الغَيْبة إلى الخطاب . وكذا فيما تشكرُ حاضرًا ذا نعمٍ عليكَ كثيرةٍ إلى غيره، فإذا أخذتَ في تَعْداد[٢] نعَمه العِظَام؛ أحسستَ من نفسك كأنَّها تطالبُكَ بالإقبال على مُنْعمك، ولا تزال تزايد ــ ما دُمت في تعدادها ــ؛ حتَّى تغلبَكَ؛ فتلْتَفتَ إليه مُثْنيًا عليه، داعيًا له، شاكرًا لصنايعه وعوارفه .

أَوْ تذْكُر له؛ أي : للغير؛ عطفٌ على « تشكر »؛ يريدُ أن يُشيرَ إلى لطفِ الفائدة الخاصَّة في موقعِ الالتفاتِ الَّتي في الفاتحة، **صفات جلال بحضورِ قلبٍ يزدادُ؛ حتَّى كأنَّكَ ماثلٌ بين يديه؛ فَتَقُول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾**[٣] **يا من هذه صِفَاتُه**؛ وهذا ظاهرٌ، لكن ننقلُ كلامَ السَّكَّاكيِّ [فيه][٤]؛ لأنَّ فيه بسطًا؛ قال[٥]: «من حقِّ العبد إذا أخذَ في القراءة أَنْ يكونَ افتتاحُهُ التَّحميدَ عن[٦] قلبٍ حاضرٍ ونفسٍ ذاكرةٍ تعقلُ فِيمَ هو،

---

(١) « وأنت » ساقطة من أ .

(٢) عبارة : « ذا نعم ... في تعداد » ساقطةٌ من ب .

(٣) سورة الفاتحة؛ من الآية : ٤ .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) المفتاح : (٢٠٢ ــ ٢٠٣) بتصرّف يسير في أوّله .

(٦) هكذا ــ أيضًا ــ في مصدر القول . وفي أ : « من » .